

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

النفقات العمومية وتأثيرها على التنمية المحلية دراسة حالة - مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيسمسيلت -

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص: علوم مالية

إشراف الأستاذ:

- حميد حايد

إعداد الطالبة:

- فتيحة بوبريك

لجنة المناقشة

رئيسا

مقررا

ممتحنا

الأستاذ: بن صالح عبد الله

الأستاذ: حايد حميد

الأستاذ: بن غالية فؤاد

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فالحمد لله وحده

والشكر أولاً وأخيراً على فضله وكرمه

وبركته الذي أنعم عليّ

بالتوفيق بإنجاز هذا العمل المتواضع

ليضافه إلى ميادين البحث العلمي،

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد

وعلى آله أصحابه أجمعين

يطيب لي عرفانا بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أولئك الذين وقفوا

بجانبي طوال فترة دراستي، ولم يبخلوا عليّ بمساعدة

أو إرشاد أو توجيه.

وأخص بالذكر أستاذي المشرف "حايك حميد" الذي قدّم لي الدّعم

والإرشاد لإتمام عملي حتى آخر نقطة.

كما أتقدم بوافر التقدير والامتنان للجنة المناقشة الأفاضل

الذين شرفوني بقبول مناقشة مذكّرتي.

وإلى كل من قدّم لي يد المساعدة سواء من قريب أو من بعيد.

ختاماً.

إهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل وأنار سبيلنا بنور العلم ومهد لنا طريق النجاح

بكل تقدير وعرفان:

أهدي عملي المتواضع هذا إلى أعز وأغلى ما أملك، إلى اللذين لا يقدران بثمن

ولن يكررها الزمن "أمي وأبي" أطال الله عمرهما في طاعته،

إلى زوجي الغالي وقرّة عيني الذي كان عوناً لي، فمّد لي يد المساعدة على الدوام

إلى غاية انتهاء عملي، حفظه الله ورعاه وأطال عمره في طاعته.

إلى أقرب الناس إلى قلبي: الإخوة "مليكة، عبد الرزاق، وبلال"

حفظهم الله ورعاهم وأطال أعمارهم في طاعته.

إلى أستاذي المشرف "حميد حديد" أسمى التحية والتقدير الجزيل.

إلى من كان لي بمثابة الأخ والصديق "خالي عبد القادر" جزاه الله خيراً على خير.

إلى أهل زوجي جميعاً كبيراً وصغيراً

إلى كل الأهل والأقارب والأحباب

وإلى كل من شجّعني ولو بكلمة طيبة

جزاكم الله خيراً.

المخلص

الملخص:

تسعى الجزائر بمختلف ولاياتها إلى نفض الغبار عن أكتافها واللحاق بالركب الحضاري خاصة في ظل التطورات الحاصلة.

فتحتاج الجماعات المحلية للقيام بوظائفها المتعددة والتي تتولاها في مختلف الميادين المنوطة بها إلى مواد مالية معتبرة أو ما يعرف "بالنفقات العمومية" تضمن لها نجاح دورها في النهوض الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي، وكلما زادت هذه المواد وحسن استخدامها زادت فعالية الجماعات المحلية.

وأمكنها ذلك من تلبية حاجات السكان المتزايدة، مما يؤدي إلى ممارسة اختصاصاتها على الوجه الكامل. فتحقق بذلك تنمية محلية مستدامة على مستوى كل وحدة من الوحدات المحلية، ومنه تحقيق تنمية وطنية شاملة.

Résumé :

L'Algérie prend l'initiative à travers ses différentes wilayas en vue de s'inscrire parmi les pays désirant être développés et surtout dans un moment où la civilisation mondiale s'impose et règne.

Les collectivités locales ont besoin des ressources financières jugées considérables pour accomplir leurs fonctions multiples dans tous les domaines d'une part, d'autre part pour garantir le rôle de ces ressources dans la prospérité sociale, culturelle et économique.

Plus de ressources financières jugées bien gérées, plus d'activité des collectivités locales ce qui les favorisera bientôt à répondre.

D'abord ont besoins continus des habitants à la manière jugée utile ensuite pour convaincre le public par une meilleure gestion qui s'inscrit juridiquement dans leurs compétences qualitative et territoriales.

En somme, un développement local pourrait être réalisé durablement dans chaque unité locale en premier lieu, un développement national total en deuxième lieu.

الفهرس

الفهرس

	كلمة شكر
	اهداء
	الملخص
	الفهرس
	قائمتا الأشكال والجداول
أ - ج	مقدمة
	الفصل الأول: النفقات العمومية
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية
3	المطلب الأول: تطور مفهوم النفقات العمومية و تعريفها.
5	المطلب الثاني: أركان النفقات العمومية.
8	المطلب الثالث: قواعد النفقات العمومية.
11	المطلب الرابع: حجم النفقات العمومية.
16	المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العمومية
16	المطلب الأول: تقسيم النفقات العمومية من حيث الأغراض المباشرة لها
18	المطلب الثاني: تقسيم النفقات العمومية من حيث استخدام القوة الشرائية
20	المطلب الثالث: تقسيم النفقات العمومية من حيث دوريتها و نطاق سريانها
22	المطلب الرابع: تقسيم النفقات العمومية من حيث طبيعتها المالية و آثارها الاقتصادية.....
24	المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العمومية والآثار الاقتصادية لها
24	المطلب الأول: أنواع ازدياد النفقات العمومية و الأسباب الظاهرية لتزايدها.....
27	المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العمومية.....
31	المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العمومية
36	المطلب الرابع: الآثار الإقتصادية غير المباشرة للنفقات العمومية.....
41	خلاصة الفصل الأول.....

	الفصل الثاني: التنمية والتنمية المحلية
43	تمهيد.....
44	المبحث الأول: ماهية التنمية
44	المطلب الأول: مفهوم التنمية
48	المطلب الثاني: أهداف و مؤشرات التنمية
50	المطلب الثالث: أنواع و مستويات التنمية
52	المطلب الرابع: نظريات التنمية
55	المبحث الثاني: التنمية المحلية
55	المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وعناصرها.....
58	المطلب الثاني: خصائص، أهداف ومعوقات التنمية.....
60	المطلب الثالث: مظاهر ومقومات التنمية المحلية.
63	المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية.
67	المبحث الثالث: أسس تجسيد التنمية المحلية
67	المطلب الأول: الإدارة المحلية
71	المطلب الثاني: التخطيط المحلي
74	المطلب الثالث: التمويل المحلي.....
78	خلاصة الفصل الثاني.....
	الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية
80	تمهيد.....
81	المبحث الأول: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية
81	المطلب الأول: نشأة المديرية، تعريفها، موقعها، وصلاحياتها
83	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية
86	المطلب الثالث: مهام مصلحة التنمية البشرية والنشاط الاجتماعي والاقتصادي، مصلحة تنمية المنشآت والضبط، ومصلحة تنمية البرامج المحلية.....
87	المطلب الرابع: مهام مصلحة تلخيص الميزانية، ومكتب الوسائل و التكوين.....
89	المبحث الثاني: دراسة النفقات العامة في تيسمسيلت
89	المطلب الأول: تصنيف نفقات التسيير.....
90	المطلب الثاني: تصنيف نفقات التجهيز.
91	المطلب الثالث: التطور الكمي لنفقات ولاية تيسمسيلت.....
96	المبحث الثالث: تقييم مدى تأثير النفقات العمومية على التنمية المحلية بالولاية
96	المطلب الأول: تطور الجانب البشري.....
100	المطلب الثاني: تحليل تطور التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت (1999 - 2015)
103	خلاصة الفصل
105	خاتمة.....
109	قائمة المصادر والمراجع.....

قائمتنا الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
34	أثر زيادة الإنفاق الحكومي على منحنى التوازن	1-1
34	منحنى التوازن في حالة الانفاق الحكومي استهلاكي	2-1
35	منحنى التوازن في حالة الانفاق الحكومي استثماري	3-1
38	منحنى سوق السلع والخدمات	4-1
85	الهيكل التنظيمي العام مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية	1-3
96	تطور عدد السكان لولاية تيسمسيلت	2-3
97	تطور عدد السكان الناشطون لولاية تيسمسيلت	3-3
97	تطور مجموع السكن في ولاية تيسمسيلت (1999-2015)	4-3
98	معدل المنازل المشغولة في ولاية تيسمسيلت (1999-2015)	5-3
98	تطور للمطاعم المدرسية في ولاية تيسمسيلت (1999-2015)	6-3
99	عدد الداخليات في ولاية تيسمسيلت (1999-2015)	7-3
99	عدد قاعات العلاج في ولاية تيسمسيلت (1999-2015)	8-3

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
72	إعداد استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية	1-2
92	النفقات العامة المخصصة لولاية تيسمسيلت خلال الخماسي 2014-2010	1-3
93	بعض المعطيات الإحصائية التي تثبت التطور الكمي لنفقات ولاية تيسمسيلت	2-3
96	تطور الجانب البشري بولاية تيسمسيلت خلال الفترة (1999-2014)	3-3
100	تطور بعض المؤشرات الرئيسية خلال الفترة (1999-2015).	4-3

هفتاد و نه

مقدمة:

نظرا لتزايد وتشابك مهام الدولة صار من الضروري الاعتماد عليها أكثر من خلال نفقاتها، هذه النفقات العمومية التي تلعب في أغلبية الاقتصاديات الحديثة دورا استراتيجيا وفعالا في التنمية بمختلف أشكالها وأنواعها وبصورة خاصة في التنمية المحلية، كون هذه الأخيرة تعتبر نقطة الانطلاق لتحقيق تنمية وطنية اقتصادية شاملة.

وتعدّ النفقات العمومية إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في جميع المجالات التي تنعكس على جميع الأنشطة، وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص لمختلف الجهات والهيئات لتلبية الحاجات العامة والخاصة للأفراد سعيا وراء تحقيق أقصى نفع ممكن .

لقد اختلف الباحثون الاقتصاديون حول طبيعة العلاقة والأثر الموجود بين النفقات العمومية والتنمية المحلية، فمنهم من وصل إلى وجود علاقة موجبة بينهم، ومنهم من أثبت العكس.

حيث اتفقت جميع الدراسات حول هذه العلاقة على أن النفقات الموجهة للاستثمار هي نفقات انتاجية ولها آثار إيجابية على التنمية المحلية، بينما النفقات الموجهة للاستهلاك لها أثر سلبي على التنمية المحلية. وفي بحثنا هذا سوف نحاول الكشف على تأثيرات النفقات العمومية على التنمية المحلية من خلال حجم النفقات العمومية.

ولذلك تبادر إلى أذهاننا السؤال التالي:

- ما مدى تأثير النفقات العمومية على التنمية المحلية ؟

وهذا التساؤل يقودنا إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تؤدي النفقات العمومية إلى تحقيق مختلف الأهداف ؟
- ما مقومات تجسيد التنمية المحلية؟
- كيف تساهم النفقات العمومية في عملية التنمية المحلية؟

فرضيات البحث:

حتى تتمكن من دراسة الموضوع نقترح الفرضيات التالية:

- (1) تعتبر النفقات العمومية أداة تدخل الدولة في جميع القطاعات لتحقيق أهدافها.
- (2) التنمية المحلية هي الأساس لتحقيق التنمية الوطنية وهي تتطلب موارد مالية معتبرة، ومنه فان اعتماد المالية المحلية على المالية العامة تعتبر القاعدة الأساسية لاستمرار المؤسسات المحلية في أداء وظائفها.

(3) بما أنّ الجزائر تعتبر من الدول النامية فيمكن القول بأن تأثير النفقات العمومية على التنمية المحلية هو تأثير إيجابي ومباشر.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من كون أنّ تحقيق تنمية وطنية لا يتم إلا بدفع عجلة التنمية المحلية حيث أن تراكم معدلات التنمية المحلية في مختلف الأقاليم يؤدي الى تنمية وطنية شاملة. ولكي يتحقق هذا فلا بد أن تنال هذه الجماعات المحلية جزء من النفقات العمومية أو ما يسمى بالاعتمادات المالية والتي تمكنها من القيام بمختلف العمليات لإعداد وتنفيذ برامج وخطط ومشاريع التنمية.

أهداف البحث:

نسعى من خلال بحثنا هذا الى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة فهم أعمق لموضوع التنمية بشكل عام وموضوع التنمية المحلية بشكل خاص .
- محاولة الاحتكاك بالجانب الميداني التطبيقي والتعرف أكثر على مدى فعالية النفقات العمومية في تجسيد عملية التنمية المحلية.
- محاولة تشخيص الإمكانيات التنموية بولاية تيسمسيلت وتقييم نشاطات الجماعات المحلية بها.
- كما أهدف إلى إثراء رصيد الباحثين والطلبة الجامعيين حول النفقات العمومية وكيفية استغلالها وعدم إسرافها لتحقيق مختلف الأهداف، فهو مرجع هام بالنسبة لهم.

أسباب اختيار الموضوع:

- إن الدراسات في هذا الموضوع تعتبر نادرة إذا ما قورنت بالدراسات التي تناولت النفقات العمومية وتأثيراتها على مختلف أنواع التنمية دون التنمية المحلية، وأن الدراسات الخاصة بالجانب المحلي قد بدأت تأخذ حيزا معتبرا في البحث العلمي، غير أنّها لم تحظى بعد باهتمام واسع.
- إذن فهي ميول شخصي سببه نقص الدراسات المقدمة حول الموضوع الذي أرى أنه ذو أهمية بالغة.
- كذلك القفزة النوعية والتطور غير المسبوق الذي تعرفه ولايات الوطن في السنوات الأخيرة وخاصة منها التي تحتاج إلى التفاتة واهتمام أكثر كولاية تيسمسيلت.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدت على المنهجين الوصفي والتحليلي كل حسب الجزء المناسب له، أي بين الجزأين النظري والتطبيقي.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع والدراسات السابقة التي تناولت بالخصوص موضوع التنمية.
- صعوبة في الحصول على الوثائق الضرورية لتحضير الجزء التطبيقي.

الحدود الزمانية والمكانية:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة بين سنتي 1999 و 2015 تناسبا مع المعطيات المتوفرة لدى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيسمسيلت.

هيكل البحث:

لقد قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مع مقدمة وخاتمة عامتين، بحيث أن كل فصل مخصص لجانب معين من هذا البحث.

الفصل الأول: النفقات العمومية.

حددنا في هذا الفصل ماهية النفقات العمومية، التقسيمات العلمية والاقتصادية لها إضافة إلى ظاهرة تزايد هذه النفقات والآثار الاقتصادية لها.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية المحلية

اهتمنا في هذا الفصل بمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من التنمية والتنمية المحلية، ثم تعرضنا إلى أسس تجسيد التنمية المحلية.

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

يمثل هذا الفصل الجزء التطبيقي من البحث، وقد حاولنا خلاله إظهار دور النفقات العمومية ومدى تأثيرها في التنمية المحلية في الولاية، فتم اللجوء إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

الفصل الأول

الصفات العمومية

تمهيد:

تعتبر النفقات العمومية الركيزة الأساسية لتحقيق وإشباع الحاجات العامة من خلال وفاء الدولة بالتزاماتها وتقديم مختلف الخدمات العامة، وتأتي أهمية هذه النفقات العامة من أنّها الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المالي الرامي إلى إشباع تلك الحاجات العامة وهي أيضا أداة تؤدي مع الأدوات المالية الأخرى دورها البارز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها الوطنية والمحلية.

ورغم الأهمية البالغة التي تحتلها في الوقت الحاضر، إلا أنّ النظرية التقليدية أهملت نسبيا هذه الأهمية ونادت بضرورة حصر النفقات العامة وتقييدها في أضيق الحدود، كما ركزت على مفهوم الدولة الحارسة التي تتميز نفقاتها بضآلة حجمها.

وسوف نتناول في هذا الفصل ماهية النفقات العمومية كمبحث أول من مفهوم تعريف وأركان، كذلك قواعد النفقات، إضافة إلى مختلف التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العمومية كمبحث ثاني، وفي الأخير وكمبحث ثالث سوف نتطرق إلى ظاهرة تزايد هذه النفقات وكذا مختلف الآثار الاقتصادية لها.

المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية:

تعتبر النفقات العمومية أهم وسيلة لإشباع الحاجات العامة، وقد احتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية ليس لأنها وسيلة لإشباع الحاجات العامة فحسب، وإنما لكونها الأداة التي تساعد الدولة على ممارسة نشاطها المالي، ولأنها أداة تؤدي مع الأدوات الأخرى دورها البارز في تحقيق الاستقرار.

المطلب الأول: تطور مفهوم النفقات العمومية وتعريفها:

تعكس النفقات العمومية دور الدول وتطوره، فتطورت النفقات العمومية وتطور مفهومها الذي تختلف في ظل الدولة الحارسة عنه في ظل الدولة المتدخلة أو في ظل الدولة المنتجة.⁽¹⁾

أولا: المفهوم التقليدي للنفقات العامة.

لم تنجح سياسة التدخل التي أنتهجها الفكر التجاري في أواخر عهده، وطالب الفكر الاقتصادي الطبيعي الدولة أن تتبع النظام الاقتصادي الطبيعي الحر وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي، مع ضرورة حصر النفقات العامة وتقييدها في أضيق الحدود، فأقتصر دور الدولة الحارسة حسب رأي الاقتصادي "ادم سميث" على قيام بالوظائف التقليدية المتمثلة في تأمين الدفاع والأمن والعدالة، إضافة إلى أنشطة محدودة تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة التي لا تتعارض ومبادئ المذهب الفردي الحر، فتميزت نفقاتها بضآلة حجمها ولعل فكرة الاقتصادي ساي وعبارته المشهورة "إن أفضل النفقات أقلها حجما" هي ما يعبر عن هذا الاتجاه مع حياد تلك النفقات العامة أي ألا تؤثر في توازن الإقتصاد القومي ولا في الهيكل الإقتصادي والإجتماعي للدولة، وتبريرهم لذلك أنّ الإنفاق الحكومي ما هو إلا استهلاك غير انتاجي من ثروة المجتمع، وأن الدولة تقوم بتغطية نفقاتها من خلال فرض الضرائب والتوسيع في النفقات يعني التوسيع في تحصيل المزيد من الضرائب حيث يمكن للأفراد استخدام المبلغ الذي دفع كضريبة في الحصول على سلعة استهلاكية وادخاره.⁽²⁾

وقد تقلصت أهمية الدولة الحارسة والتمسك بحياد نشاطها المالي حسب قانون "ساي" إلى نتائج عديدة أثرت في مفهوم النفقات العمومية أهمها:

- ضرورة تقليل النفقات العمومية "جعلها في أضيق الحدود" لتمكين الدولة في القيام بوظائفها التقليدية المحدودة.

(1) عبد الله خبايا، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2009، ص56-57.

(2) علي خليل، سليمان أحمد اللّوزي، المالية العامة، دار وهران للنشر والتوزيع، 2000، ص92.

- ضرورة التمسك ببياد النفقات العمومية واقتصارها على الغرض المالي فقط الذي أبعدها عن أن يكون لها أثرها الاقتصادية واجتماعية.
- كما برزت عدة مبادئ للفكر الكلاسيكي أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها:⁽¹⁾
- أولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة وذلك من أجل تحقيق المبدأ الأول وحتى لا تقلل من رفاهية الأفراد، فنحدد أولاً حجم الإنفاق العام ثم نبحث بعد ذلك عن مصادر الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل هذه النفقات.
- توازن الموازنة العامة سنوياً، حيث لا يجب سحب موارد اقتصادية من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق العام المقدر لأنه في الحالة الأولى تبدد موارد اقتصادية وفي الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية، ومرة أخرى يعكس هذا المبدأ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بأن الدولة لا يجب أن تكون لها وظائف اقتصادية أو أعمال من جوانب الموازنة العامة في تحقيق أهداف اقتصادية .

ثانياً: المفهوم الحديث للنفقات العمومية.

اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخللة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير سنة 1929 وبرز أفكار النظرية الكينزية فلم يعد دور الدولة الرأسمالية المعاصرة مقتصر على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجاً للأزمات وإنما تحقيقاً لزيادة معدل نمو الاقتصاد القومي، وهذا مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العمومية وتعددتها من ناحية، وتغير مفهومها وطبيعة دورها من ناحية أخرى، فأصبحت النفقات العمومية أداة رئيسة لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع ضرورة التأكيد على أنه لا بد من وجود آثار اقتصادية، اجتماعية وسياسية لكل أنواع النفقات العامة معتبرة هذا الإنفاق المضخخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي مع الإقرار بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولاً ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من إيرادات عامة.

وبذلك اتسع نطاق الحاجات العامة وأصبح مطلوباً من الدولة أن تعدل من سياستها المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك حتى تؤدي هذه السياسة آثارها المرغوبة وتحويل دون وقوع آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة.

ففي الدول الاشتراكية المنتجة تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعه نظراً لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج فازداد حجم النفقات العمومية خاصة الاقتصادية والاجتماعية.

(1) حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، المالية العامة، بيروت، لبنان، 2004، ص 220 .

أما في الدول النامية فتتحمل مسؤولية إحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقامة المشروعات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية لعملية التحويل الاقتصادي التي يطلق عليها مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن نجاح الدولة في سياستها الاقتصادية يعتمد على مدى تخصيص الأمتل للموارد والتوزيع العادل للدخل والاستقرار والنمو الاقتصادي.

ثالثاً: تعريف النفقات العمومية

هي "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية في إطار ميزانيتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجياتها الإدارية طبقاً للتشريع والتراتب السارية، ويأمر بتنفيذها المسؤول الإداري المؤهل قانوناً لذلك ويؤديها محاسب عمومي مختص".⁽¹⁾

كما يعرفها علماء المالية العامة بأنها "مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة"⁽²⁾.

والنفقات العامة "هي مبالغ من المال تخرج من خزانة الدولة سداداً لحاجة عامة"⁽³⁾.

يمكن القول أن النفقات العامة هي مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة) أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف إشباع حاجة عامة⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: أركان النفقات العمومية.

من خلال التعاريف السابقة للنفقات العمومية يمكن لنا أن نستخلص أركان النفقات

العامة وهي:

1) النفقة العامة هي مبلغ من النقود:

كانت الدولة في السابق تمارس نشاطها المالي من خلال تقديم مقابلات عينية، كالإستلاء على ما تحتاجه من سلع دون تعويض عادل، أو إلزام الأفراد القيام ببعض الأعمال دون أن تدفع لهم الأجر "ما يطلق عليه بالسخرة" أو مقابل مزايا عينية كالسكن الاجتماعي... ومع التطور لم يعد المقابل العيني مقبولاً بل شاع استخدام النقود وسيلة للتبادل فأصبح الإنفاق العام يتم بشكل نقدي.

(1) محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 11-2003 الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ص 65 بتصرف.

(2) عبد العالي الصكبان، مقدمة في المالية في العراق، الجزء الأول، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1976، ص 44.

(3) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1971، ص 41.

(4) حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 11.

وهناك جملة من الأسباب تقف وراء اتجاه الدولة إلى الصيغة النقدية ي نفقاتها وهي: (1)
أ. تحول المجتمعات من الإقتصاد العيني إلى الإقتصاد النقدي وعليه فلا يعقل أن يتعامل الأفراد فيما بينهم بالصيغة النقدية، وتتعامل الدولة معهم بالصيغة العينية.

ب. صعوبة ممارسة الرقابة الإدارية والبرلمانية على الإنفاق العيني.

ج. يثير الإنفاق العيني مشاكل إدارية متعددة منها عدم الدقة في تقديرها أو محاباة الدولة لبعض الأفراد بإعطائهم مزايا عينية تزيد في قيمتها عن ثمن السلع والخدمات التي قدموها مقابل ذلك، كما أن المزايا العينية تعد إخلالا بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة ويبد وذلك واضحا عندما تحقق الدولة المساواة بين الأفراد في دفع الضرائب ثم تحابي البعض بمزايا عينية وهذا يعني تفضيل العبيء الضريبي بصورة غير مباشرة.

2) صدور النفقة عن هيئة عامة:

الحديث عن النفقة العامة يعني النفقات التي تصدر عن الدولة إلا أن هذه النقطة هي موضع نقاش في الفكر المالي الذي اعتمد معيارين التميز بين النفقة العامة والخاصة، يركز الأول عن الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو ما يطلق عليه: "المعيار القانوني والإداري" ويعتمد الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى بالمعيار الوظيفي. (2)

أ) المعيار القانوني الإداري: "Le critère organique"

يعتمد مؤيد وهذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالاتفاق، فهي التي تحدد طبيعة النفقة وما إذا كانت عامة أم خاصة فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام أو الأشخاص المعنوية العامة، وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة، وتعتبر نفقات خاصة تلك النفقات التي يقوم بها الأفراد والشركات والجمعيات الخاصة وأشخاص القانون الخاص.

بحيث يتفق هذا المعيار مع الفكر التقليدي الذي يؤمن بدور الدولة الحارسة ونتيجة الامتداد نشاط الدولة لأكثر من ذلك كالإنتاج والتوزيع أصبح هذا المعيار غير كافي للتمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة، وانهار الأساس الذي يقوم عليه وهو اختلاف نشاط الدولة عن نشاط الأفراد، فاقترح بعض الكتاب الماليين المعيار الثاني وهو المعيار الوظيفي.

(1) محمد حلمي مراد، مالية الدولة، القاهرة، مصر، 1960، ص 26.

(2) زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 20-22. بتصرف.

(ب) المعيار الوظيفي "الموضوعي": "Le critère fonctionnel"

يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة واتساع نطاق نشاطها المالي بحيث تتحدد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، فنلاحظ بأن الأخذ بمعيار الوظيفي الذي يعتمد الفكرة الاقتصادية والاجتماعية، يستعيد جزءا كبيرا من نفقات الدولة التي تدخل ضمن النفقات العامة التي استجرت إثر تطور الدولة، مما يحول دون إمكان قياس ما يعرف باسم الاقتصاد العام.

"وخلاصة القول أن مفهوم النفقات العامة يجب أن يتسع ليشمل جميع النفقات العامة" التي تصدر عن الدولة، الحكومة المركزية والمحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وشركات الاقتصاد المختلط التي تملك الدولة الجزء الكبير من رأسمالها، وتسيطر عليها وتتحكم في إدارتها وهوما يطلق عليه معيار ملكية الأموال المنفقة.

(3) تحقيق المنفعة العامة:⁽¹⁾

إن غاية النفقات العمومية هي إشباع الحاجات العمومية بغض النظر عن الخلافات في معايير التفرقة بين الحاجة العمومية أو الخاصة، ونعتبر أن الحاجات العمومية هي تلك التي تقوم الدولة بإشباعها عن طريق النفقات العمومية.

وتختلف الأنظمة السياسية في تحديدها لهذه الحاجات والتي تقوم بإشباعها، ففي النظم الدكتاتورية يقرر الحاكم الفرد ماهي الحاجات العمومية والتي يتوجب على الدولة إشباعها، وفي الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد تقوم اللجنة المركزية للحزب بتحديد هذه الحاجات العمومية، وسيتم تحديدها في النظم الديمقراطية عن طريق التصويت (الاستفتاء الشعبي - المجالس التي تمثل الشعب) وبقدر الاختلاف في الأنظمة السياسية يكون التفاوت في حجم ونوع الحاجات العمومية، ورغم ذلك فإنّ هذا الاختلاف لا يتوقف على تعدد الأنظمة وسياستها بل يتوقف على عديد من التغيرات كدرجة التقدم الاقتصادي والثقافي للمجتمع والحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة التي تتفاوت نسبها وفعاليتها وتباين درجة قوتها، باختلاف المجتمعات وفي نفس المجتمع من وقت لآخر، ولهذا تختلف الحاجات العمومية التي تشبعها الدولة عن طريق نفقاتها العمومية بما يتوافق مع أهدافها المرجوة من الإنفاق التي قد تكون أهدافا مالية، اقتصادية اجتماعية أو سياسية، ويجد هذا الركن مبرره

⁽¹⁾ طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص27.

في أنّ المبرر الوحيد لوجود النفقات العامة هو وجود حاجات عامة، ولذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، ومنه نستنتج أنه لا يكفي أن يتحقق الركبان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة.

والواقع أن تحقيق المنفعة العامة قد أثار كثيرا من الجدل بين الاقتصاديين نظرا لصعوبة التمييز بين الحاجة العامة والحاجة الخاصة من جهة وصعوبة قياس المنفعة العامة من جهة أخرى، فقد أشار كتاب المالية العامة إلى معايير للترقية بينهما منها:⁽¹⁾

(أ) من حيث تولي عملية الإشباع: تتولى الدولة إشباع الحاجات العامة، أما الحاجات الخاصة فيتولاها الفرد نفسه.

(ب) من حيث جهة الإنفاق: تقوم الدولة بالإنفاق لتلبية الحاجات العامة (كالتعليم والصحة)، ويقوم الفرد بالإنفاق على تلبية حاجاته الخاصة معتمداً بذلك على حجم دخله .

(ج) من حيث حجم الاستهلاك: في الحاجات العامة يقوم الأفراد بالإنفاق بما كل حسب حاجته، أما الحاجات الخاصة فينتفع منها الفرد بقدر ما يدفع من ثمن وسائل الحصول عليها.

المطلب الثالث: قواعد النفقات العمومية.

إن التعريف بالنفقات العامة لا يقف عند حد بيان أركانها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها، ويقصد بقواعد النفقات العمومية تلك الضوابط التي تحكم الإنفاق العام وتحدد النوع والحجم الأمثل من هذه النفقات وهو ما يطلق عليه "دستور النفقات العمومية"، وهذه القواعد هي:

1) قاعدة المنفعة القصوى:

تعني هذه القاعدة أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة أو تحقيق أكبر رفاة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، وأن تفاضل بينها وفق جدول الأولويات فتتخذ الدولة خلال ذلك من التخطيط الاقتصادي الشامل أداة لوضع الأهداف العامة وكيفية الوصول إليها وتحقيقها

⁽¹⁾ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ص 25-26.

معتمدة على المعلومات والبيانات والاحصاءات المتوافرة واللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة وفق معيار أو آخر تحدده الاعتبارات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، ويتطلب ذلك أن تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة، أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية.

- ويقصد بالمنفعة الحدية الاجتماعية مقدار الكسب الذي يعود على أفراد المجتمع ككل نتيجة النشاط الحكومي.
- أما التكلفة الحدية فيقصد بها مقدار ما ضحى به المجتمع من إنتاج القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

2) قاعدة الاقتصاد والتبذير:

تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر له ولا نفع له وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير، فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التبذير⁽²⁾، وتتضح أهمية هذه القاعدة في الإنفاق العام، إذا ما لاحظنا أن النفقات العامة تنطوي على التصرف في المال يخرج من خزانة الدولة، يقوم على هذا الإنفاق أفراد لا يملكون هذا المال، فلا يحرصون عليه كحرصهم على أموالهم الخاصة مما يغري بالبذخ والتبذير فيؤدي ذلك إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن ان تستخدم وتوجه إلى أوجه استخدام أخرى تكون الفائدة منها أكبر وأجدى، إضافة إلى أنه يضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي المكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب من دفعها، ولا يعني تطبيق هذه القاعدة الشح في البذل أو ادخار المال فهذه الفكرة بعيدة كل البعد عن الصوابيل تعني إنفاق كل ما يلزم إنفاقه من أموال مهما بلغت كميتها، ويتطلب الأمر هنا التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقتير والاقتصاد، فالتبذير يعني التسبب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه إلى إساءة استخدام أموال الدولة أي أنه الإنفاق العام في غير ضرورة أو نفع أو هو في ضرورة أو نفع لا يوازي في قيمته أو مردوده المبلغ المنفق، ومثال ذلك الاهتمام بالزخرفة للمباني الحكومية، شراء سيارات فاخرة، ..، أما التقتير فهو الشح في الإنفاق والإحجام فيه جزافا حتى في المسائل وأوجه الإنفاق التي يكون فيها الإنفاق لتحقيق منفعة اجتماعية كبيرة، ومثال ذلك قد

(1) حمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف بمصر، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 1988، ص40

(2) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2007، ص62.

يتطلب الأمر في بناء مدرسة أن تكون ذات ثلاثين صفا تبعا لحجم المنطقة السكنية فتقوم الإدارة بحجة الاقتصاد بناء المدرسة بعشرين صفا فيؤدي ذلك إلى تكديس التلاميذ وتقليل المنفعة⁽¹⁾.

أما الاقتصاد بالإنفاق فهو أن تتجنب الإدارة التقدير والتبذير وهو ترشيد الإنفاق، حسن التدبير والابتعاد عن الإنفاق على الجوانب التي لا تشكل عنصرا أساسيا في الموضوع⁽²⁾.

وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة وإدراك الوفر في التكاليف لتحقيق الرشد في الإنفاق العام وتحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل التكاليف يتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة يقف خلفها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة، إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة يشعر بمهمته وحدودها في التنفيذ السليم، مع تضافر وتعاون جهود الرقابة الإدارية والتشريعية التي تقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير وفرض العقاب اللازم على المخالفين، وعليه فالرقابة على طريقة صرف النفقات العامة تمارسها ثلاث هي: الإدارة الهيئات السياسية، جهات أخرى مستقلة ومتخصصة. وبذلك تأخذ الرقابة أشكالا ثلاثة:⁽³⁾.

• الرقابة الإدارية:

وهي رقابة تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة مراقبين وموظفين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا وردت في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له.

• الرقابة السياسية (البرلمانية):

وهي رقابة تمارسها السلطة التشريعية، ودور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصه، فمن حقه الاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو ومن الوزارة كلها، حق فحص الحسابات الختامية وإقرارها أو رفض الاعتمادات الإضافية، وقد تكون هذه الرقابة رغم أهميتها قليلة الفعالية خاصة في الدول النامية، حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت مخطئة.

(1) عاطف صدقي، المالية العامة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص41.

(2) علي كنعان، اقتصاديات المال، منشورات دار الحسين، دمشق، الطبعة الأولى، 1997، ص152.

(3) بومدين بونوار، النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص55-56.

• الرقابة المحاسبية المستقلة:

تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية القابة على النفقات العامة بصورة خاصة، والتأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني، ويتولى هذا النوع من الرقابة كونه أكثر فاعلية نظرا لتخصص القائمين به في الجزائر -مجلس المحاسبة- فله إمكانية المتابعة والتحليل، ممارسة الرقابة السابقة واللاحقة وحق تحديد المخالفات والأخطاء المادية وإبداء الرأي في الأساليب التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار.

(3) قاعدة الترخيص:

وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة أو أن يحصل الارتباط بصرفه إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني، وتظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين والتأكد من استمرار تحققهما من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة وهو يتمثل في احترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام وتعد هذه القاعدة مظهرا من مظاهر الاختلاف بين المالية العامة والمالية الخاصة التي لا تحتاج إلى إجراءات وموافقة مسبقة، بل يكفي أن تصدر الموافقة ممن يملك حق الإنفاق سواء كان فرد أو شركة خاصة وتعني هذه القاعدة أيضا عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بعد حصول الإذن بذلك من الجهة المختصة، سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف⁽¹⁾.

المطلب الرابع: حجم النفقات العامة

ربطت النظرية المالية التقليدية بين الدخل القومي وحجم النفقات العامة، وحدد بعض كتابها نسبة تتراوح ما بين "5% و25%" من الدخل القومي كحجم للإنفاق العام فهذه النظرية ركزت على تحديد الحجم الكلي للإنفاق العام، ولم تهتم بتحديد حجم كل نوع من أنواعه وهذا ما يتفق مع منطق الفكر الاقتصادي التقليدي والفروض الأساسية التي يقوم عليها .

ورغم أهمية التأكيد على ضرورة قيام علاقة بين حجم النفقات العامة والدخل القومي فإن الفكر المالي التقليدي قد وقع في خطأ منهجي عندما حدّد تلك النسبة وطالب الدولة بالالتزام بها وعدم تجاوزها، لأن تحديد نسبة جامدة معناه التعامل مع إقتصاد ساكن عديم الحركة فضلا عن إغفال لمسألة أساسية هي طبيعة النفقات العامة وكيف أن مقدارها يختلف باختلاف الهدف منها وباختلاف أثارها والظروف الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول.

إذن مما لا شك فيه أنّ ذلك يعدّ أمراً غير منطقي ولا ينسجم مع الواقع العملي بحكم الاختلاف في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لكل منها، ناهيك عن صلاحية ذلك للدولة ذاتها بين فترة وأخرى، ومنه نقر بأن حجم النفقات العامة لأي دولة يحكمه مجموعة من العوامل وهي:⁽¹⁾

1) دور الدولة:

بما أن غاية النفقات العامة هي إشباع الحاجات العامة، فإن دور الدولة يحدد حجم هذه النفقات فيدخل هذا الإشباع في نطاق وظائف الدولة فالنفقات العامة تعكس إذن حقيقة النظام الاقتصادي والسياسي، من حيث حجمها، أنواعها وأغراضها الحرة، التدخل، والاشتراكية وهي مراحل تطور التي مرت بها الدولة خلال الفترة ما بين القرن 18 والقرن 20 على النحو التالي:

أ) الدولة الحارسة

اقتصرت وظائف الدولة خلال القرنين 18 و19 على القيام بأعمال الدفاع الخارجي والمحافظة على الأمن الداخلي والعدالة، فكانت سياسة مالية محايدة، وقد ترتب في ضوء هذا الدور للدولة النتيجتان التاليتان:

- انخفاض حجم النفقات العامة وانخفاض نسبتها إلى الدخل القومي كونها تعتبر نفقات استهلاكية يجب أن تضغط إلى أضيق الحدود.
- قلة أنواع هذه النفقات العامة نظراً لتحديد الوظائف التي تستطيع الدولة أن تقوم بها انسجاماً مع طبيعة الواجبات الملقاة على عاتقها، دون أن تكون أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والمالية أو أداة لإعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة.

ب) الدولة المتدخلة

في أوائل القرن العشرين بدأت الدولة تخرج من حيادها التقليدي وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي فانعكس ذلك بشكل خاص على النفقات الخاصة لتنسجم مع الدور الجديد للدولة من خلال:

- تنوع النفقات العامة كما أصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي فأتسع بذلك مجال النفقات العامة، وأصبحت أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية .

(1) عبد الله خبايا، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص70 .

- ازدياد حجم النفقات العامة وزيادة معدله إلى الدخل القومي وهذا ما يتضح من خلال دراسة تطور النفقات العامة في العديد من الدول المختلفة.

ج) الدولة المنتجة "الاشتراكية"

وفي العقد الثاني من هذا القرن برزت أفكار ومبادئ اشتراكية في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فأصبحت الدولة مسؤولة عن الإنتاج وتوزيعه فظهر ما أطلق عليه الدولة المنتجة، فاتسع نطاق النفقات العامة بشكل كبير وأصبح حجمها، ضخما متنوعا، متعددًا يغطي مجالات اقتصادية واجتماعية لم تكن معروفة من قبل وهكذا تعاضمت أهمية النفقات العامة وشكلت نسبة هامة جدًا من الدخل القومي تكاد تستحوذ على كامل الدخل القومي في مراحل متقدمة لهذا الدور .

❖ نستخلص مما سبق أن الدور الذي تمارسه الدولة يعتبر عاملا حيويًا في تحديد حجم النفقات العامة الذي يحدد عند مستويات منخفضة في ظل دور محدد للدولة، ويزداد كل ما اتسع نطاق الدور الذي تقوم به.

2) مستوى النشاط الاقتصادي: "الطلب الفعلي" (1).

هناك أثر متبادل بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة، وذلك من خلال العلاقة بين النفقات العامة والطلب الفعلي، فهذا الأخير يتكون من كل من الطلب الحكومي والطلب الخاص على سلع وخدمات الاستهلاك والاستثمار، ويأتي الطلب الحكومي من النفقات العامة وبذلك تعتبر هذه الأخيرة احد مكونات الطلب الفعلي وتبرز أهميتها في رسم سياسيتين اقتصادية ومالية، وبمعنى آخر سيكون بإمكان هذه النفقات أن تؤثر بشكل ملموس في مستوى الطلب الفعلي.

ففي حالة الركود مثلا والتي تتمثل في انخفاض مستوى الطلب الفعلي في الاقتصاد عن المستوى التشغيل الكامل فإن الأمر يتطلب رفع مستوى الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يقضي على البطالة ويحقق التشغيل الكامل وذلك بزيادة حجم النفقات العامة إلى المستوى الذي يرفع الطلب الفعلي في الاقتصاد إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل مع الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان الاقتصاد متقدما أو ناميا، والعكس في حالة التضخم.

(1) خياية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، نفس المرجع، ص 73-75 .

3) قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة:⁽¹⁾

من الطبيعي أن تتحدد النفقات العامة بقدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة فهذه القدرة ليست مطلقة ولا نهائية بل تتحدد بما يطلق عليه بالمقدرة المالية القومية والتي يقصد بها قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء المالية العامة بمختلف صورها "ضرائب، رسوم، شبه ضرائب والقروض العامة الإصدار النقدي ومختلف الإعانات... الخ"، دون إحداث أية ضغوط تضر بمستوى معيشة الأفراد، بحيث تتوقف المقدرة المالية القومية على عدة اعتبارات أهمها:

- حجم الناتج القومي الصافي وكيفية توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
- اعتبارات المحافظة على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع .
- اعتبارات المحافظة على المقدرة الإنتاجية القومية وتنميتها .
- اعتبارات ضرورة المحافظة على قيمة النقود.

نلخص أن المقدرة المالية الوطنية يمكن أن تتغير تحت تأثير هذه الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنقدية فإذا ما أردنا أن نزيد من قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة من دخل قومي ثابت فإننا يجب أن نقبل تغيراً في بعض الاعتبارات السابقة وينتج عن ذلك أن قدرة النظام الاشتراكي على الحصول على الإيرادات أكبر من قدرة النظام الرأسمالي.

4) ضرورة المحافظة على قيمة النقود:

يترتب على العلاقة القائمة بين مستوى النفقات العامة ومستوى النشاط الاقتصادي قيد آخر لحجم النفقات العامة عند المستوى الذي يحافظ على قيمة النقود، أي ألاّ تعمل هذه النفقات على تدهور القوة الشرائية للنقد مما يضر بأصحاب الدخل الثابتة والمتغيرة ببطء ويرفع تكاليف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء كان ذلك في الدولة المتقدمة أو النامية، بمعنى أن تحدد النفقات العامة في الدول المتقدمة عند مستوى الذي يحقق توازن التشغيل الكامل وفي البلاد النامية عند المستوى الذي يلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبمعدل ملائم.

(1) خباياة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، نفس المرجع، ص73-75 .

(5) المنفعة الجماعية:

تخضع النفقة العامة شأنها شأن النفقة الخاصة للحساب الاقتصادي (المنفعي) أي لمبدأ أكبر منفعة بأقل نفقة وهو مبدأ قديم في الفكر الاقتصادي وقد تطور مع تطور التحليل الاقتصادي وتمثل هذا التطور بصفة أساسية في اتجاهين:

الأول: حلول المنفعة الحدية في التحليل محل المنفعة الكلية على يد المدرسة الحدية ومع هذا التطور وجدت النفقات العامة قيدها المحدد لها في المنفعة الحدية، فالوحدة النقدية الحدية من النفقات العامة لا تكون مبررة إلا إذا حققت منفعة جماعية حدية مساوية لها على الأقل.

والثاني: إتساع مضمون المنفعة العامة وخاصة مع اتساع دور الدولة، فلم يعد يقتصر هذا المضمون على ما يعود على الدولة بصفتها الشخص المعنوي العام من المنفعة كما ولا على المنفعة المترتبة على قيام الدولة بوظائفها التقليدية فحسب، بل يجب أن يشمل أيضا المنفعة التي تعود على الأفراد من الإنفاق على الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبناء على ذلك فإن المنفعة العامة منفعة مركبة تتكون من مجموعة متباينة من العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويترتب على تطبيق مبدأ "أكبر منفعة بأقل نفقة" في نطاق النفقات العامة أمران:

أولاً: ضرورة تحقيق المنفعة العامة بأقل نفقة ممكنة، وهذا ما يعرف بمبدأ "الوفر في الإنفاق" ويتطلب تطبيق هذا المبدأ دقة حساب كل من النفقة والمنفعة والعمل على رفع المنفعة المترتبة على الإنفاق سواء كل ذلك في نطاق إنتاج السلع المادية أم في نطاق الخدمات الشخصية.

ثانياً: ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على النفقة العامة مع التضحية التي تسببها، وهذا ما يعرف بمبدأ المنفعة الحدية المتساوية، ولتطبيق هذا المبدأ على الإنفاق العام، نجد انه يحدد الحجم الكلي للنفقات العامة ويحدد أيضا توزيع هذه النفقات العامة بين مختلف الاستخدامات.

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العمومية:

لم يكن تقسيم النفقات العامة يشغل بال العديد من الكتاب الاقتصاديين في ظل الدولة الحارسة حيث كانت النفقات العامة محدودة ومرتبطة أساسا بتقديم خدمات معينة لا تتجاوزها الدولة، فكانت النفقات من طبيعة واحدة، ومع تطور الدولة إلى المنتجة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف أثارها، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم هذه النفقات إلى أقسام متميزة مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على أسس واضحة ومنطقية وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراضا متعدد أبرزها: (1)

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج: كون حسابات الدولة تتعلق ببرامج معينة فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية: كون أن كفاءة تنفيذ الميزانية يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج.
- خدمة أغراض المحاسبة والمراجعة والمراقبة والاعتماد.
- تمكين المجلس النيابي والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة، بتقييد الحكومة بإنفاق المبالغ التي اعتمدها البرلمان في ذات الأوجه المقررة وليس في أوجه أخرى.

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها.

تقسيم النفقات العامة وفقا للغرض منها أ وكما يفضل تسميتها بالتقسيم الوظيفي أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى خمس نفقات أساسية هي: (2)

أ) النفقات الإدارية:

ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة، وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي - رئيس الدولة والسلطة التشريعية - مرتبات الموظفين، أجور العمال ومستلزمات الإدارات الحكومية لكي تكون قادرة على أداء الخدمات العامة على أكمل وجه، وكذلك التمثيل السياسي والعلاقات الخارجية، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية.

(1) رياض الشيخ، المالية العامة، دراسة الاقتصاد العام للتخطيط المالي في الرأسمالية والاشتراكية، دار النهضة العربية، القاهرة 1979، ص: 236-237.

(2) عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شبيحة، مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص: 101

(ب) النفقات الاجتماعية:

وهي نفقات تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساعدة. ويشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بخدمات التعليم، وخدمات الصحة، النقل، المواصلات والإسكان، الضمان الاجتماعي، بحيث تعتبر نفقات التعليم هي الأهم عادة لذلك تخصص الدولة خاصة المتقدمة منها جزءا أكبر لها بسبب ضخامتها من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.

(ج) النفقات الاقتصادية:

يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصور أساسية، وهي تسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية وتهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة وتشمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري والصرف وكذا كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة، ويمثل هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية لأن الدولة تقوم بنفسها بعمليات التكوين الرأسمالي نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كثيرة من جهة ولأنها تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى، لذا فالقطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب بالقيام بها.

مثال ذلك الطرق ووسائل النقل، محطات توليد الطاقة والري والصرف الصحي وهي تمثل مرافق البنية الأساسية كما أن تحويل الهياكل الاقتصادية في البلاد النامية هيكل الإنتاج، هيكل العمالة، وهيكل التجارة الخارجية أصبح يمثل حاجة عامة فقد ساد في البلاد النامية هياكل يغلب عليها الطابع الزراعي لفترة طويلة إلا أنه مع تقدم والتطور الصناعي تحولت تلك الهياكل إلى هياكل يغلب عليها الطابع الصناعي والدولة وحدها هي التي تقوى على القيام بمثل هذا التحويل عن طريق الاستثمار العام.

(د) النفقات العسكرية: وهي النفقات المخصصة لإقامة وبناء مرافق الدفاع، الجيش، التسليح، وتجهيز القوات المسلحة داخليا وخارجيا.⁽¹⁾

(هـ) النفقات المالية: كنفقات الدين العام والأوراق المالية والسندات المالية الأخرى، وهو تقسيم يساعد على التحليل المالي لنشاط الدولة ومقارنته مع ميزانيات الدول الأخرى ونفقاتها.⁽²⁾

(1) يونس أحمد البطريق، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص 84.

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة من حيث استخدام القوة الشرائية.

تقسّم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى: نفقات حقيقية ونفقات تحويلية

أ) النفقات الحقيقية:

يقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات وأثمان المواد والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة القوة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات والقوة العامة فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها.

والدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج

القومي أي خلق إنتاج جديد.

ب) النفقات التحويلية:

أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل تقوم الدولة بموجبها بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل، فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوى الشرائية من طائفة إلى أخرى فيؤدي ذلك إلى زيادة القوى الشرائية لبعض الأفراد، فهذه النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر، ويمكن تقسيم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أشكال: (1)

1. نفقات تحويلية اقتصادية:

وتتمثل تلك النفقات في الإعانات الحكومية لبعض المشروعات الإنتاجية والتي يكون الهدف منها تشجيع تلك الوحدات على زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار من بعض السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية والضرورية، وتستخدم النفقات التحويلية الاقتصادية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية في اتجاه انتاج بعض السلع والخدمات التي يعجز نظام السوق الحر عن تحقيق الكفاءة في مجال انتاجها أو استهلاكها .

(1) سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2011، ص 472-473 .

2. نفقات تحويلية اجتماعية:

وهي نوع من النفقات الحكومية التي تكون دون مقابل والهدف منها هو تحقيق البعد الاجتماعي من الإنفاق العام مثل إعانات البطالة التي يتم منحها للأفراد الذين يفقدون وظائفهم لأسباب خارجة عن إرادتهم الإعانات المقدمة لكبار السن والعجزة والفقراء... إلخ .

3. نفقات تحويلية مالية:

تمثل نوعا من النفقات الحكومية التي يكون الهدف منها هو مواجهة عبء الاقتراض العام والتي تتمثل في فوائد الدين العام واستهلاكه.

وخلاصة القول أن الإعانات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية بحتة، ويفرق في نطاق الإعانات الاقتصادية بحسب الهدف من منح الإعانة بين: (1)

- إعانات الاستغلال: "les subvention d'exploitation"

وهي الإعانات التي يقصد منها الإبقاء على ثمن بعض المنتجات اقل من ثمن التكلفة بقصد تحقيق الاستقرار في الأثمان ولتفادي مخاطر التضخم ولتحقيق ذلك تمنح الإعانة في مرحلة معينة من مراحل دورة الإنتاج بقصد وصول السلعة إلى يد المستهلك في المرحلة النهائية بثمن اقل من تكلفتها، وهي تعد إعانة غير مباشرة لمستهلكي هذه السلع ويكون مقدارها معلوما مقدما للمشروعات التي تتلقاها.

- إعانات تحقيق التوازن "les subvention d'équilibre"

هي إعانات مباشرة تمنح بعد تحديد نتيجة النشاط بهدف تغطية بعض أوكل العجز الذي قد يعترض سير أحد المشروعات ذات الفائدة العامة ويعرضها للخطر كالإعانة التي تمنح لشركات الملاحة أو الطيران وقد تعطى هذه الإعانات بغرض تمكين بعض المشروعات من الانتقال من منطقة او صناعة تعمل فيها بخسارة إلى منطقة أو صناعة أخرى تستطيع أن تحقق فيها أرباحا كالإعانات التي تمنح لمشروعات استخراج الفحم .

- إعانات التجهيز "les subvention d'équipement"

تمنح هذه الإعانات من طرف الدولة لتمكين المشروع من تغطية نفقات التجهيز، أو لإضافة أصول ثابتة للتوسع في الإنتاج أو لتعويض ما استهلك من وسائل الإنتاج، وتتم هذه الإعانات إما عن طريق تقديم رأس المال مجانا أو عن طريق تقديم قروض للمشروع بسعر فائدة منخفضة أو بشروط ميسرة "قروض طويلة الأجل... إلخ".

(1) محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، مصر، 1985، ص: 68-70 .

ويكمن دورها في تكملة مدخرات المشروع لتمكينه من تمويل الاستثمارات التي تعتبرها الدولة ضرورية من وجهة نظر الاقتصاد القومي في مجموعته وتقع في ذات الوقت في نطاق النشاط الفردي، ويعتبر كذلك من إعانات الإنشاء الإعانات التي تمنح للعائلات بقصد تشجيعهم على بناء مساكن خاصة.

- إعانات التجارة الخارجية: "les subventions du commerce extérieur"

ويتعلق هذا النوع من الإعانات بالتجارة الخارجية التي تتمثل أساسا في نمط الاستيراد والتصدير أو حجمه أو التوزيع الجغرافي له والغرض من تقديم هذه الإعانات هو تحقيق آثار تتعلق بالاقتصاد القومي في مجمله، وعادة ما تتم في صورة تشجيع نوع معين من الصادرات أو نوع معين من الواردات.

وخلاصة القول أن النفقات الحقيقية تعد نفقات منتجة على عكس النفقات التحويلية التي تعتبر نفقات غير منتجة أو نفقات موزعة، ويتركز جوهر التفرقة بينهما على معايير ثلاثة عامة هي: المقابل، الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي واستخدام القوة الشرائية أو نقلها.

المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها ونطاق سريانها.

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية.⁽¹⁾

أ) النفقات العادية:

ويقصد تلك التي تتكرر بصورة دورية ومنتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بنفس الحجم ذاته، وإنما تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت إلى الآخر. ومن أمثلتها مرتبات العاملين، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، نفقات الصيانة، ويلزم لتغطيتها الإيرادات العامة العادية من أملاك الدولة، الضرائب والرسوم.⁽²⁾

ب) النفقات غير العادية:

وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في ميزانية الدولة فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ولكن تدعو الحاجة إليها مثل النفقات الاستثمارية الضخمة، نفقات الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل، أو نفقات الحروب... الخ.

(1) محمود حسين الوادي، وركريا أحمد غرام، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2011 ص 108-

. 109

(2) خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 114 .

وتسديد هذه النفقات غير العادية يكون من إيرادات غير عادية كالقروض، أما تسديد النفقات العادية فيتم من إيرادات عادية، علما بأن القروض والإصدار النقدي التي يمكن اللجوء إليها لتغطية النفقات غير العادية لم تعد إيرادات غير عادية بسبب كثرة اللجوء إليها.

ونتيجة لذلك فإن الفكر المالي الحديث قد اتجه إلى التمييز بين نوعين من النفقات:

النفقات الجارية: والتي تسمى أيضا بالنفقات التسييرية، وهي تلك اللازمة لتسيير المرافق العامة وإشباع الحاجات العامة، ولا تسهم في زيادة رؤوس الأموال العينية للجماعة.

والنفقات الرأسمالية: وتسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك المتعلقة بالثروة القومية، مثل نفقات انجاز المشروعات الجديدة، وهي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع.

فالتقسيم الدوري للنفقات يقوم على أساس نسبي، فهو يستند الى قاعدة تعتمد على التكرار السنوي للنفقة العامة فإذا نظرنا إلى النفقات العامة بالاعتماد على فترة أكبر من سنة فإن العديد من النفقات العامة غير العادية تتحول الى نفقات عامة عادية، وخاصة إذا أخذنا في الحسبان أن الاتجاه الحديث في بعض الدول هو وضع خطط مالية لفترات تزيد عن السنة كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية .

يضاف إلى ذلك أن بعض النفقات غير العادية تحولت الى نفقات عادية، كالنفقات العسكرية التي تتكرر سنويا بسبب التوتر الدولي مما يجعل اعتبارها نفقات متكررة بسبب ظهورها المستمر سنويا .

أما تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها فيستند إلى معيار سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع كافة أو إقليم معين داخل الدولة من النفقات العامة، وهي تقسم وفق هذا المعيار إلى نفقات قومية، وأخرى محلية: (1)

أ) النفقات القومية أو المركزية :

وهي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع، القضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع قومي.

(1) عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 186.

عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سابق، ص 56 .

علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت، بدون سنة نشر، ص 44 .

ب) النفقات المحلية أو الإقليمية:

هي تلك التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة. وما هو جدير بالذكر أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ودقيقة، حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص.

المطلب الرابع: تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية وطبيعتها المالية.

تقسم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية إلى عدة تقسيمات نذكر منها: (1)

أ) النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي:

وهي النفقات التي تستهلك ذاتياً من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها أي لا تحمل الدولة أعباء إضافية، حيث أن الدخل المولدة عنها تستخدم لتغطية نفقاتها، ومن أمثلتها وحدات الإسكان العامة وخدمات الكهرباء والماء.

ب) النفقات العامة المولدة:

أي النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزيد الدخل القومي، وهي عادة قابلة للاستهلاك الذاتي ويجوز للدولة أن تتقاضى رسماً إضافياً لتعويض بعض المزايا الخاصة الناتجة عن تلك النفقات، ومن أمثلتها نفقات الصحة العامة والتعليم العام.

ج) النفقات العامة المنتجة:

وهي نفقات تؤدي إلى إضافة للدخل القومي، وهي تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي، بل تمتد لفترات مقبلة، وهي ما تسمى بالخدمات المعمرة، وعادة ما تكون هذه النفقات غير قابلة للاستهلاك الذاتي، كما لا تولد مميزات ومن أمثلتها النفقات الخاصة بالمباني العامة كأبنية الوزارات والحدائق العامة والمنتزهات العامة.

وبالمقابل هناك النفقات العامة غير المنتجة وهي تلك النفقات التي تقررها الدولة بصورة زائدة عن الحاجة، ومن أمثلتها تقرير نفقات زائدة لمواجهة التسليح، والتي تتجاوز حدود الاحتياجات الدفاعية الطبيعية.

(1) عبد الواحد عطية، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 187-189.

(د) النفقات العامة الحكومية:

ويقصد بها النفقات الحكومية الحالية التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل و هذه النفقات يمكن أن تبرر بناء على عدة اعتبارات:

- أنها استثمارات من شأنها أن تزيد من القدرة الاقتصادية المستقبلية.
- أنها تزيد حالياً من الاستمتاع الإنساني وتوفر نفقات مستقبلية أكبر.
- أنها توفر فرصة عمل وتعمل على انتشار القوة الشرائية.

(هـ) النفقات العامة الاستثمارية:

وهي نفقات من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة ومن ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة، وتتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية. وهناك عدة أنواع للنفقات الاستثمارية يمكن تصنيفها بحسب القطاع الذي تتم فيه أو بحسب صفاتها الإنتاجية:

1- النفقات الاستثمارية وفقاً للقطاع الذي تتم فيه:

وهي بذلك تقسم إلى استثمارات مدنية استثمارات وعسكرية، فالاستثمارات المدنية هي الاستثمارات التي تتم في القطاع المدني، وهي تتم عادة في المجال الاقتصادي كمجالات الطاقة، الموصلات الزراعية، الصناعة وكذلك التي تتم في المجالات الاجتماعية والثقافية والإدارية، فضلاً عن الاستثمارات التي تتم في مجالات الإسكان والمجمعات العمرانية الجديدة، أما الاستثمارات العسكرية فهي تلك التي تتم في المجال العسكري، ومثالها النفقات التي تقوم بها القوات المسلحة في أغراض التسليح والمعدات والتجهيزات الحربية.

2- النفقات الاستثمارية وفقاً لصفاتها الإنتاجية:

ينظر عادة للاستثمارات المدنية على أنها أكثر إنتاجية من الاستثمارات العسكرية، غير أن البعض يرى أن هذه الأخيرة يمكن أن يكون لها أثر إنتاجي كبير وذلك من خلال القوى الدافعة التي تمنحها للبحث العلمي في المجال الحربي، ويتضح الأثر الإيجابي للنفقات العسكرية عندما تتوجه لتساهم في تشييد المباني والمنشآت والمشروعات الضخمة كالمصانع الحربية والمطارات وفي هذا الإطار يمكن التفريق بين الاستثمارات التي تحقق ربحاً بصورة مباشرة، كإنشاء الطرق، وبناء السدود، والتي لا تحقق ربحاً بصورة مباشرة، ومنها إنشاء الجامعات ومراكز الثقافة والأندية الرياضية.

- وبصفة عامة يجب على كافة الدول أن تولي اهتماماً كبيراً بالنفقات الاستثمارية وتعمل على تنميتها بكافة الصور لأنها تعتبر ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة لتقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية فيتم على أساس ما إذا كانت هذه النفقات تعود مرة أخرى للخزانة العامة من عدمه، وعلى هذا الأساس تقسم إلى نفقات نهائية، ومؤقتة واحتمالية: (1)

أ) النفقات العامة النهائية:

هي النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها بصورة نهائية دون أن تتوقع أن تعود إليها مرة أخرى بذاتها، غير أنه لا يمنع أن تعود بصورة غير مباشرة، ويستوي في ذلك أن تكون نفقات استثمارية أو إدارية أو غيرها.

ب) النفقات العامة المؤقتة:

وهي النفقات التي تؤديها الدولة بصورة مؤقتة، وتخرج من خزانتها مع توقع استردادها مرة أخرى، ونظرا للطبيعة الخاصة لهذه النفقات فإنها تدرج في حسابات خاصة بالخزانة يطلق عليها عمليات الخزنة ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق القروض والمبالغ التي تصل مقدما إلى الدولة ويكون قد تم الاتفاق عليها سلفا .

ج) النفقات الاحتمالية أو الافتراضية:

وهي النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف، ومن ثم تستطيع كل دولة أن تحددتها مقدما وبصورة احتمالية، وهذه النفقات لا تقوم الدولة بإنفاقها إلا إذا طرأت ظروف معينة تستلزم ضرورة إنفاقها، ومن أمثلتها قيام زلزال أو إعصار أو حرب قد تؤدي إلى تدمير بعض المناطق وهنا تجد الدولة نفسها مضطرة للإنفاق لمعالجة آثار هذه الكوارث.

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العمومية والآثار الاقتصادية لها.

يرتبط حجم الإنفاق العام في أي مجتمع من المجتمعات بالعديد من العوامل الاجتماعية، والسياسية ومن خلال الملاحظات الاستقرائية عن حجم الإنفاق العام إلى الناتج القومي قد اتخذت اتجاهات متزايدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد اقتربت تلك النسبة إلى 50% في العديد من الدول الرأسمالية، بل تجاوزتها في حالات عديدة .

المطلب الأول: أنواع إزباد النفقات العمومية والأسباب الظاهرية لتزايدها .

لقد اهتم العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاجنر (vagner) بدراسة التطور المالي للدولة وهو أول من لفت الأنظار إلى قانون زيادة النفقات العامة، بعد أن درس حجم النفقات العامة للعديد من الدول الأوربية في القرن التاسع عشر للتعرف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل الوطني من خلال إصدار قانونه عام

(1) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، جامعتي الاسكندرية وبيروت، مصر، 2009، ص50-51 .

1892، فحسب رأي فاجنر أن النشاط الحكومي يزداد كمّا ويتعدّد نوعاً بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان ويفسر تلك الزيادة بسنة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد، ومن ثمّ فإنّ نفقاتها تزداد تبعاً لذلك، وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية تظهر بوضوح اتجاه النفقات العامة إلى التزايد باطراد بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة فيها.

إذن فهذه النفقات تزداد بشكل متواصل ومستمر وهذا وفقاً لنوعين من الزيادة وهما:

1. الزيادة الحقيقية:

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات (1)، وذلك لشخص معين بذاته خلال فترتين زمنيّتين مختلفتين بنسبة أقل مع أوبدون عبء جديد، وأن هناك توسعاً في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة، وهي تشير أيضاً إلى إزدياد تدخل الدولة في حياة المواطنين وفي مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وهذه الزيادة الحقيقية للنفقات العامة ترجع إلى أسباب عديدة ومتعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة منها: الأسباب السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، الإدارية والمالية، إضافة إلى أسباب حربية.

2. الزيادة الظاهرية:

وتعني أنّ هناك زيادة في الأرقام النقدية للنفقات العامة دون أن تكون هناك زيادة رقمية في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من طرف الحكومة (2)، أي دون أن يترتب عنها زيادة المنفعة الحقيقية ولا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة .

إن الأسباب الظاهرية هي تلك التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة، أي زيادة رقم النفقات دون أن ينتج عنها زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها وهذه الأسباب هي:

(1) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص100.

(2) محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص100 .

أولاً: انخفاض تدهور قيمة النقود

هي ظاهرة من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث، فلم تفلت منه أية دولة مما دفع ببعض الاقتصاديين الى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول⁽¹⁾ ويقصد بالتضخم هنا زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك، ومنه انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب ارتفاع مستوى الأسعار. ويترتب على هذه الظاهرة انخفاض قيمة النقد، أي تدفع الدولة عدداً من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات وبالتالي تزداد النفقات العامة. ويمكن هنا استخدام العلاقة التالية لإجراء مقارنة النفقات العامة خلال فترات مختلفة ومنتالية، معاستبعاد بقية التغيرات التي طرأت على قيمة النقود:

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = (\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية} * 100) / \text{المستوى العام للأسعار}$$

ثانياً: اختلاف الفن المالي

وهو يتعلق بالميزانية والحسابات العامة، فقد تعود الزيادة الى اختلاف طرق قيد الحسابات المالية، ومن المبادئ الفنية المعروفة في اعداد الميزانية العامة الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الاجمالية والتي تقوم على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة مما يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة إجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها فتكون لها سلطة طرح نفقاتها من إيراداتها فيظهر في الميزانية الفائض فقط، كان ذلك في الماضي أما الآن فكافة النفقات المصروفة تظهر في الميزانية العامة التي تضم الإيرادات والنفقات دون إجراء أية مقاصة⁽²⁾. ومن صور تغير النظم المالية والمحاسبية، زيادة حجم الإنفاق العام زيادة ظاهرية بسبب تغير الأساليب الحكومية فإذا ما حدث تعديل في بداية السنة المالية بإضافة نفقات بقيمة السنة السابقة إلى حسابات السنة المالية الجديدة، كذلك تعدد الميزانيات العامة وما ينشأ عنه من تداخل فيما بينها.

ثالثاً: زيادة عدد السكان

تنشأ زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة اقليم الدولة فيؤثر ذلك في زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، كما تتأثر بفعل التغيرات الهيكلية في السكان،

(1) دالاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ج1، ترجمة برهان الدجاني، المكتبة المصرية، بيروت، 1967، ص256 .

(2) عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شبيحة، مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة، مرجع سابق، ص171 .

فارتفاع عدد الأطفال مثلاً يتطلب توفير خدمات لمرحلة الطفولة، وفي مرحلة لاحقة يتطلب نفقات التعليم، وزيادة الشيوخ تؤدي إلى زيادة المعاشات .

رابعاً: زيادة مساحة الدولة

يؤدي اتساع رقعة الدولة، وزيادة مساحة الاقليم التابعة لها (بانضمام إقليم أو أقاليم جديدة لها) الى اتجاه النفقات العامة نحو التزايد، لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة، فزيادة النفقات العامة هنا تؤدي الى زيادة نصيب الفرد منها رغم ازدياد مبلغها، لذلك تعدّ زيادة ظاهرية رقمية.

المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العمومية.

كما قلنا بأنّ هذه الأسباب متعدّدة ومختلفة حسب مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي أسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، إدارية، مالية وأسباب عسكرية، ونجملها في ما يلي:

أولاً: الأسباب الإقتصادية

أهم الأسباب الإقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة هي النمو الإقتصادي، والذي من الطبيعي أن يصاحب ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي في أي مجتمع، فيترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة مع المطالبة بسلع وخدمات أجود منها مثل مستوى جيد من الصحة والتعليم وشبكات الطرق وغيرها .

وفي العصر الحديث تمكّن زيادة الدخل الوطني للدولة من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه من أعباء وتكاليف (ضرائب ورسوم) حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة ولم يرتفع سعرها، وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة للدولة على زيادة انفاقها على مختلف الوجوه .

- كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الإقتصادية إلى زيادة النفقات العامة، وتسعى الدولة من خلال قيامها بهذه المشروعات الى :

1. الحصول على موارد لخزينة الدولة، 2. التعجيل بالتنمية الإقتصادية، 3. محاربة الاحتكار .

والتنافس الإقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة سواء في صورة إعانات إقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من الصمود والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية⁽¹⁾.

(1) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص100.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية

لقد ازدادت النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء مؤخرا بسبب ميل السكان إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية، ويعود ذلك إلى أن متطلبات سكان المدن أكبر وأعقد منها لدى سكان الريف ونفس الشيء بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، كما يمكن أن تؤدي زيادة عدد السكان إلى تغيير الهيكل السكاني في المجتمع مما يتطلب زيادة النفقات العامة في أوجه معينة مثل المستشفيات، التعليم، ومدارس حضانة الأطفال، دور رعاية الأمومة، وفتح ملاجئ ودور نقاهة للشيخوخ، وغيرها من المتطلبات الاجتماعية التي تزيد من حجم النفقات العامة .

كما أدى انتشار التعليم إلى نمواوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد مثلا يطالبون الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل والثروة من أجل إزالة الفوارق الاجتماعية وتأمين الأفراد ضد البطالة الفقرالمرض العجز، الشيخوخة، وتعويض إصابات العمل وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب.

وتلبية لذلك من قبل الدولة نتيجة للضغوطات الاجتماعية، اتساع الحركات العمالية والنقابية، وانتشار النزاعات الاشتراكية زادت النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية⁽¹⁾.

ثالثا: الأسباب السياسية

أ- الأسباب السياسية الداخلية: هناك عدة أسباب نذكر منها :

1. تطور الفطر السياسي في كثير من المجتمعات، الذي ترتب عنه انتشار المبادئ والنظامالديمقراطية ومنه اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، وتقديم الخدمات الضرورية لها .
2. زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما قد يحكم به على الدولة من تعويضات وتوفير الحد الأدنى من الخدمات العامة وذلك عقب تقرير مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء .
3. وهناك سبب يتعلق بمستوى أخلاق المسؤولين في الحكومة يؤثر على حجم الانفاق العام فكلما انتشرت بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة، الاختلاس والتزوير تزداد تكاليف الخدمات العامة، وهذا ما يزيد من حجم النفقات العامة .

(1) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص101.

ب- الأسباب السياسية الخارجية:

1. اتساع نطاق العلاقات الدولية:

إنّ ظهور المنظمات الدولية والإقليمية، وزيادة عدد البعثات الدبلوماسية وأهميتها في العصر الحديث، وكذا اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة، كلّها أسباب تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام على هذا المرفق الحيوي.

2. توسع الدول في تقديم الإعانات والمساعدات والقروض للدول الأجنبية من أجل تدعيم العلاقات الدولية فكثير من الدول المتقدمة وبعض الدول الأخرى تستخدم المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، ممّا زاد في حجم الإنفاق العام لهذه البلدان.

رابعاً: الأسباب الإدارية

أدىّ التوسع في وظائف الدولة ومهامّها إلى اتساع جهازها الإداري، وزيادة عدد الموظفين فيه ورافق ذلك إرتفاع في حجم المستلزمات من سلع وخدمات اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة، سوء التنظيم الإداري وازدياد عدد العاملين وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية ويزيد الأمر سوء انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة في تلك الدول وبخاصة أن الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل، مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين وزيادة حجم الأجور والرواتب المدفوعة وبالتالي زيادة النفقات العامة للدولة .

خامساً: الأسباب المالية تتمثل هذه الأسباب في سهولة الإقتراض من جهة، وفي وجود فائض في الإيرادات من جهة أخرى

أ. سهولة الإقتراض:

اعتبرت القروض فيما مضى وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة بمعنى أن الدولة لا تلجأ إليها في حالة وجود نفقات غير عادية كنفقات الحروب، أما في وقتنا الحاضر فكثيراً ما تلجأ الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد الخزانة العامة والتي تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي⁽¹⁾

كما أن الحصول على القروض العامة أمر صعب نظراً لاضطرار الدولة التي كانت ترغب في عقد قرض عام للخضوع للشروط التي يضعها كبار المالىين لإقراضها، وقد كانت هذه الشروط قاسية لدرجة تدفع الدولة

(1) مصطفى رشدي شبيحة، عادل أحمد حشيش، مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة، مرجع سابق، ص169.

أحيانا إلى تجنب عقد القرض، أما في الوقت الحالي فقد تضاءلت هذه الصعوبات وخاصة بسبب تقدم الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة .

كما أن الدولة لا تكتفي بالاقتراض الاختياري بل تلجأ أحيانا إلى القروض الإجبارية، وهي قروض داخلية تقرب القرض العام من الضريبة .

ومن الطبيعي أن تؤدي سهولة الاقتراض العام وتوسيع الدولة في اللجوء إليه إلى زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة سواء في البداية عند صرف مبالغ القرض في الأغراض المخصصة لها، أو في النهاية عندما تقوم الدولة بردّ مبلغ القرض ودفع الفوائد المستحقة عنه .

ب. وجود فائض في الإيرادات:

قد يحدث نتيجة لسوء تقدير النفقات الواجب تغطيتها أن تحصل الدولة على إيرادات أكثر مما يتطلبه تغطية إنفاقها مما يؤدي إلى ظهور فائض في الإيرادات، وقد يؤدي هذا الفائض إلى إغراء الدولة بالتوسع في نفقاتها العامة عن طريق تحسين مستوى خدماتها القائمة وتقديم خدمات جديدة، مع ما يتضمنه ذلك من إسراف وتبذير وتبدو خطورة هذا الوضع عندما تقتضي الدولة ضغط نفقاتها لاختفاء هذا الفائض فيؤدي خفض الإنفاق العام إلى خفض مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدودة .

سادسا: الأسباب العسكرية

تعد الأسباب العسكرية من أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة، وهذه النفقات هي -نفقات الدفاع- التي تعتبر من أهم فقرات النفقات الحكومية، بحيث تتضمن النفقات العسكرية النفقات الموجهة إلى رواتب وأجور العاملين من عسكريين وفنيين، وإلى قيمة الآلات والمعدات و نفقات الصيانة سواء في فترة الحرب أم في فترة السلم، وتلك التي تشمل المعاشات للمحاربين المتقاعدين وتعويضات منكوبي ضحايا الحرب، وما تقدمه من مساعدات للاقتصاد الوطني في وقت الحرب، وتزداد النفقات العسكرية خلال فترة الحروب زيادة كبيرة تشمل نسبة مرتفعة من ميزانية الدولة ومن الدخل الوطني، ثم تنخفض بعد نهاية الحرب ولكن ليس إلى المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع الحرب، بل تظل مرتفعة عنه ولا يلغي هذا الإنخفاض قانون تزايد النفقات العامة لأنه يعتبر من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

تبد وأهمية دراسة النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحقق أغراضا معينة وبالتالي يمكن استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة⁽¹⁾، وأهم اثر للنفقات العامة إشباعها للحاجات العامة، وهناك آثار اقتصادية مباشرة للنفقات تؤثر على النشاط الاقتصادي في مجموعه لبلد ما، أي على شروط التوازن الاقتصادي له وذلك نتيجة استخدام الدولة لبعض الموارد الاقتصادية في المجتمع مؤثرة بذلك على الكميات الاقتصادية الكلية كالانتاج الوطني والاستهلاك الوطني، التشغيل والمستوى العام الأسعار في إطار استخدام سياسة انفاقية عامة لأجل تحقيق التوازن الإقتصادي.

أولا: آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي:

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة والتي يمكن تقييمها نقدا، يقصد كذلك بمجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الانتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة⁽²⁾، وتؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد، فالعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي تتوقف على حجم النفقة ونوعها، وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات، بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها:

النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية: تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات العامة الاستهلاكية وعلى تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار وهذا كله يؤدي لزيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي .

النفقات الاجتماعية: تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية، ولها آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح بعض الأفراد وبالتالي فلا يمكن مسبقا معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات على حجم الإنتاج، وذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي يقوم هؤلاء الأفراد بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد، أما إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية

⁽¹⁾سوزي عدلي ناشد، أساسيات في المالية العامة، مرجع سابق، ص: 73-74.

⁽²⁾عبد الكريم صادق بركات، الإقتصاد المالي، جامعة دمشق، سوريا، 1993/1992، ص302 .

فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ أي إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية مثل النفقات التعليم والصحة.

النفقات الحربية: تمثل النفقات الحربية أثرا فعلا في الإنتاج القومي على وجه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول، والنفقات الحربية يمتد أثرها ليشمل الاستعداد للحرب وأعقابها وبالتالي اثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية والسياسية بصورة مباشرة والنواحي الاقتصادية بصورة غير مباشرة.

ولا شك أيضا أن النفقات الاستهلاكية التقليدية (دفاع - أمن - قضاء) وغير التقليدية (تعليم - صحة - تأمين إجتماعي - إعانات إجتماعية) يزيد في قدرة الأفراد على العمل أي مقدراتهم الإنتاجية لأنها تزيد في كفاءتهم وقدراتهم الذهنية والجسمانية وتؤمنهم ضد مخاطر المستقبل⁽¹⁾

كذلك تستطيع الدولة من نسبة النفقات على الصحة والتعليم والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة أو النائية إلى زيادة كفاية سكانها وزيادة مقدراتهم على العمل والادخار مما قد يغري باستثمار الأفراد لرؤوس أموالهم فيها وانتقال بعض موارد الانتاج الى هذه المناطق من مناطق أخرى .⁽²⁾

ثانيا: آثار النفقات العامة على الاستهلاك القومي⁽³⁾

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور:

• نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام:

يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير مرافق العامة ومن أمثلتها نفقات صيانة المباني الحكومية، وشراء الأجهزة والآلات، والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة.

ويرى بعض الاقتصاديون أن هذه النفقات تعدّ نوعا من التحويل للاستهلاك من الأفراد إلى الدولة بدل أن تمنحهم دخولا كبيرة وان كان الفرق يظل واضحا بين تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه، وبين مدى الحرية التي كان يتسنى لهؤلاء ممارستها في اختيار السلع وخدمات بأنفسهم.

(1) محمد سعيد فهود، مبادئ المالية العامة، ج1، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1979/1978، ص103 .

(2) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص 59

(3) زين العابدين ناصر، علم المالية والتشريع المالي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1971، ص 108
رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص 145.

• نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:

تعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابلاً لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي ومن ثم فدخل الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.

ثالثاً: آثار النفقات العامة على التشغيل ومستوى الأسعار

يؤثر الإنفاق الحكومي على التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال، فعند زيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الانفاق الخاص ثابتاً يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف أما لو نقص الإنفاق الخاص فهذا يؤدي إلى نقص حجم التوظيف⁽¹⁾ فالعلاقة بينهما طردية لأن استخدام الحكومة للأفراد في مشروعاتها المختلفة لا يعني أنها تخلق الوظائف لهم بل تغريهم بالعمل لديها بدلا من العمل لدى القطاع الخاص، فالإنفاق الحكومي هنا يحول الموارد البشرية من القطاع الخاص الى القطاع العام⁽²⁾. أما بالنسبة للتأثير على مستوى الأسعار فيكون من خلال برامجها الإنفاقية (منح وإعانات) أو عن طريق سياساتها النقدية، الضريبية، وسياسة الأجور أو من خلال توجيه المستهلك والمنتج بواسطة الحملات الإعلانية⁽³⁾، ففي حالة التضخم تخفض الإنفاق الحكومي للحدّ من ارتفاع المستوى العام للأسعار، والعكس في حالة الانكماش وهكذا تعمل الدولة على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

- وسواء كان الإنفاق الحكومي الحقيقي استهلاكياً أو استثمارياً فسوف يترتب عليه زيادة الطلب الكلي الفعال، ووفقاً لنموذج التحليل الكينزي فإنّ ذلك سيترتب عليه زيادات متتابة في الدخل القومي بفعل قوى مضاعف

الإنفاق الحكومي ويصاحب ذلك زيادة في المستوى العام للأسعار

ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة ببعض الرسوم والأشكال البيانية:⁽⁴⁾

⁽¹⁾ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص 59 .

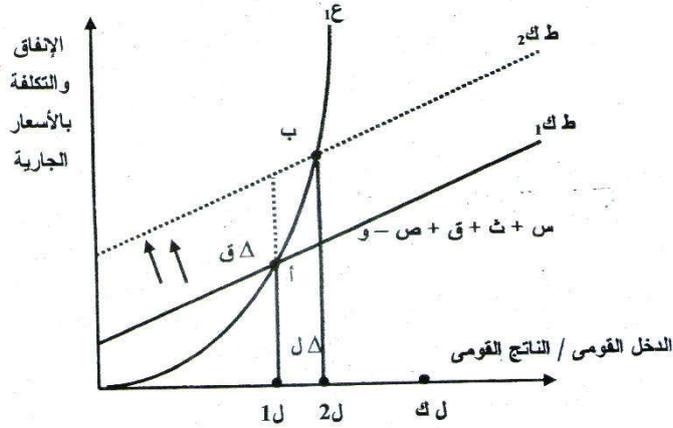
⁽²⁾ حمدي أحمد الغنائي، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، الدار اللبنانية، القاهرة، ص 186 .

⁽³⁾ عبد الكريم صادق بركات، الإقتصاد المالي، مرجع سابق، ص 334

رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص 145.

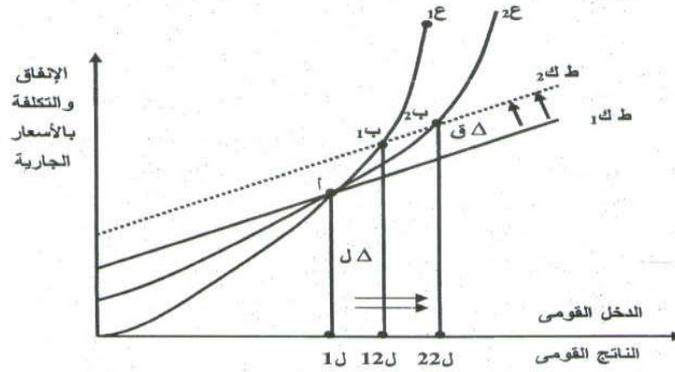
⁽⁴⁾ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة- مدخل تحليلي معاصر-، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص 495-498

الشكل (1-1): أثر زيادة الإنفاق الحكومي على منحنى التوازن .



المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، ص 496

الشكل (2-1): منحنى التوازن في حالة الإنفاق الحكومي استهلاكياً.



المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، ص 497

- بالنسبة للشكل (1-1)

يتحدّد وضع التوازن للاقتصاد القومي قبل حدوث أية زيادة في الإنفاق العام عند النقطة (أ) حيث يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي، ويتحدّد مستوى التوازن عند 1ل وهو أقل من مستوى التوظيف الكامل، ومع زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار محدّد هو (ق Δ) سوف يزيد الطلب الكلي وينتقل منحنى الطلب الكلي من ط₁ إلى ط₂، فيتغيّر وضع التوازن من أ نحو ب، ويزيد الدخل القومي من 1ل إلى 2ل بمقدار (ل Δ) .

- وفي الشكل (1-2)

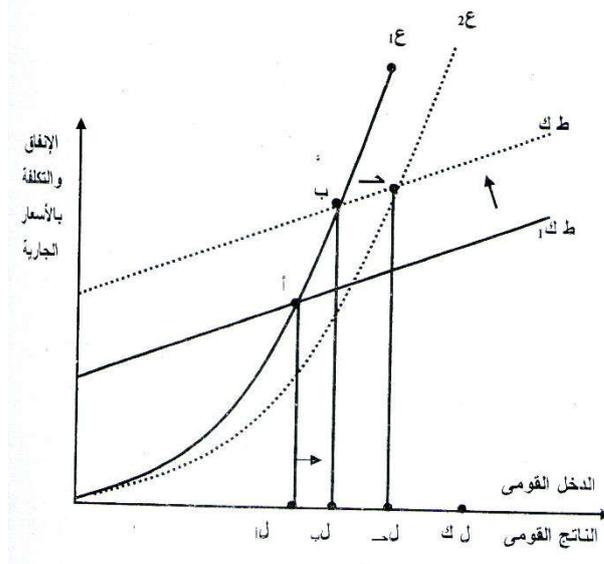
يتضح أن منحنى العرض 2ع أكثر مرونة من منحنى العرض 1ع، ومع زيادة الطلب الكلي من ط ك 1 إلى ط ك 2 سوف يتغير وضع التوازن من (أ) إلى (ب) إذا كان منحنى العرض أقل مرونة، ومن (أ) إلى (ب) إذا كان منحنى العرض هو (2ع) أكثر مرونة، كما يزيد الدخل القومي من ل1 إلى ل2 في حالة العرض الأقل مرونة، ومن ل1 إلى ل2 في حالة منحنى العرض الأكثر مرونة.

- ويتضح من هذا الشكل أنّ الزيادة في الدخل القومي الناتج عن نفس الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف تكون أكبر نسبياً في حالة منحنى العرض الأكثر مرونة، وأقل نسبياً في حالة منحنى العرض الأقل مرونة (1ع) وهذا يؤكد على أنّ الأثر الإيجابي الناتج عن زيادة الإنفاق العام سوف تكون أكبر كلما تزايدت مرونة العرض الكلي فالإنفاق الحكومي هنا استهلاكي، والاقتصاد القومي لم يصل بعد إلى مستوى التوظيف الكامل.
- أمّا إذا كان الاقتصاد القومي لم يصل بعد إلى مستوى التوظيف الكامل والإنفاق الحكومي استثماري بحيث يترتب عليه زيادة الطاقات الإنتاجية في المجتمع ومن ثمّ الدخل القومي والمستوى العام للأسعار والمتوقع أن تكون الزيادة في الدخل والناتج القومي أكبر منها في حالة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.

أمّا الزيادة في المستوى العام للأسعار أقل عنها في حالة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، ويتضح هذا من

خلال الشكل (1-3)

الشكل (1-3): منحنى التوازن في حالة الإنفاق الحكومي استثماري.



- المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، ص 498

- يتحدّد وضع التوازن قبل زيادة الإنفاق الحكومي عند النقطة (أ) حيث يتقاطع ط ك₁ مع ع₁، ويتحدّد مستوى الدخل التوازني بالمقدار ل₁، ومع زيادة الإنفاق يزيد ط ك₁ نحو ط ك₂، وع₁ نحو ع₂، مع أنّ منحني (ع₂) أكثر مرونة من (ع₁) .

- فيصبح وضع التوازن الجديد عند النقطة ج، ومنه مستوى الدخل التوازني عند ل_ج، أي مثل أنحول ج .
- ويوضح الشكل (1-3) أنه إذا لم يصاحب زيادة الإنفاق الحكومي زيادة في الطاقة الإنتاجية كما هو الحال في حالة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، فإنّ وضع التوازن الجديد سوف يتحقق عند النقطة (ب) أين يتقاطع منحني (ط ك₂) مع منحني (ع₁)، ويتحدّد مستوى الدخل التوازني بالمستوى ل_ب .
- فيتضح من ذلك أن الزيادة في الإنتاج والعمالة في حالة زيادة الإنفاق الاستثماري سوف تكون أكبر منها في حالة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، كما أنّ الزيادة في المستوى العام للأسعار من المتوقع أن تكون أقل في حالة الإنفاق الحكومي الاستثماري عنها في حالة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي .

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

تحدث النفقات العامة أثارا اقتصادية غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الانتاج من خلال دورة الدخل، أو من خلال الأثر الخاص بعاملتي "المضاعف" و"المعجل" بحيث يطلق على أثر المضاعف "الاستهلاك المولد"، كما يطلق على أثر المعجل "الاستثمار المولد"⁽¹⁾.

ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لفعل كل من العاملين معا المضاعف والمعجل، فالنفقات لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف، ولكنها تعود فتؤثر على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف نفسه.

كذلك بالنسبة لأثر المعجل فإنه لا يؤثر على الإنتاج فقط، ولكنه يعود فينتج أثره غير المباشر على الاستهلاك أيضا.

أولا: أثر المضاعف " l'effet multiplicateur " (2)

يعدّ "كينز" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، ويعني زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية ولكن بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى الزيادة في الإستثمار من توالي الإنفاق على الإستهلاك، وهذا ما يعرف "بمضاعف الإستثمار" .

(1) عبد الهادي النجار، مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص122

(2) إبراهيم علي عبد الله، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص116 .

أوعبارة أخرى هودلك المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق .
يميل الفكر الإقتصادي الحديث إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار وإنما للظواهر الاقتصادية الأخرى كالأستهلاكوالإنفاق العام، وبالتالي فإنه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا، ولتوضيح ما تقدم فإنه من المعلوم أنّ النفقات العامة تؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات أو أجور أو فوائد أو أثمان للمواد الأولية، وهؤلاء الأفراد يخصصون جزءا من هذه الدخل للإستهلاك ويقومون بإدخار الباقي طبقا للميل الحدي للإستهلاك أوالميل الحدي للإدخار، ولأنّ أثر المضاعف له علاقة بالميل الحدي للإستهلاك فهويزيد بزيادته وينخفض بإنخفاضه، وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للإستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع لآخر، ومن فئة لأخرى، ولذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الانفاق العام في شتى القطاعات ومختلف الفئات .

فالجزء الذي يخصص للإستهلاك لا يؤدي إلى توزيع دخول جديدة تذهب بدورها إلى الاستهلاكوالادخار وهكذا تستمر حركة توزيع الدخل خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في: الإنتاج - الدخل - الإستهلاك الإنتاج .

وبتعبير آخر نجد أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى سلسلة متوالية من الإنفاقات التي تتناقص طبقا للميل الحدي للإستهلاك، ولكنها في مجموعها تزيد عن كمية الإنفاق الأولى وهذا ما يعرف بأثر المضاعف وهكذا فإن اصطلاح المضاعف ينصرف في كل التحليل الاقتصادي، للإشارة إلى الآثار المتكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل الوطني، وبهذا فإنّ المضاعف يمكن أن نعبر عنه بالعلاقة

$$\text{التالية: (1) } m = \frac{1}{(1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك})}$$

وهو يساوي أيضا : التغيير في الدخل / التغيير في الإنفاق العام .

أي أنه يساوي مقلوب الميل الحدي للإدخار، وواضح مدى تأثير المضاعف بالميل الحدي للإستهلاك، فهو يزداد إذا ما زاد هذا الميل وينخفض بإنخفاضه .

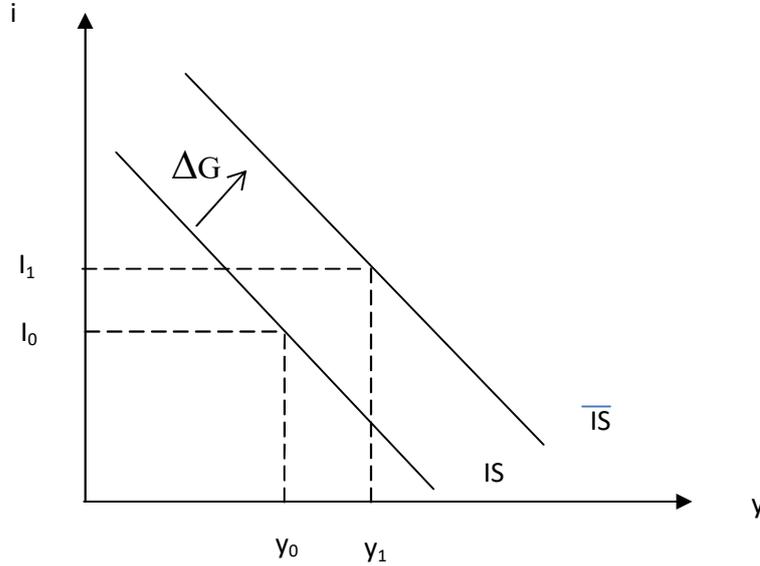
ويمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال منحنى سوق السلع والخدمات (IS) :

$$y=c+I+G+\Delta S \quad \text{فعند التوازن: الطلب الكلي = العرض الكلي}$$

حيث أن Y تمثل الدخل، C: الإستهلاك، I: الإستثمار، G: الانفاق الحكومي، S: صافي الصادرات

(1) رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 106 .

الشكل رقم: (1-4) : منحني سوق السلع والخدمات



المصدر: .: 46 p. Edition la découverte .France.2000 .Bec.f/Analyse macroéconomique

عند زيادة الانفاق الحكومي بمقدار معين، فإن منحنى التوازن سوف ينتقل الى اليمين، ويرتفع الدخل من y_0 الى y_1 .

$$Y_1 = y_0 + \Delta v \quad \text{حيث أن:}$$

$$\Delta Y = M \cdot \Delta G$$

وعليه:

أي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة مضاعف الاستثمار فزاد الدخل الوطني .

ثانيا: أثر المعجل " l'effet accélérateur "

لقد انصب اهتمام كل من كلارك، روبنسون، وهارود نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الاستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني، وينصرف اصطلاح المعجل في التحليل الإقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الإستثمار، حيث أنّ الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الإستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الإستثمار، هاته الزيادة يعبر عنها بمبدأ المعجل، وما هو جدير بالذكر أنّ هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أنّ أثر المعجل شأنه في ذلك شأن أثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي إلى آخر.

لأنّ حقيقة الأمر أن زيادة الدخل يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع

ومن ثمّ يضطّرون الى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرارية الإنتاج، ومع زيادة الإستثمار يزداد الدخل القومي.

ويمكن شرح أثر المعجل انطلاقاً من المعادلة التالية:⁽¹⁾ $K_t = V \cdot Y_t$

حيث أن:

K_t : مخزون رأس المال الضروري للحصول على مستوى معين من الإنتاج في الفترة t .

Y_t : الناتج في الفترة t . و V : المعجل، وه كمية ثابتة أي نسبة رأس المال إلى الناتج.

بفرض أن مستوى الناتج يرتفع في الفترة الموالية $(t+1)$ ، فإنّ مخزون رأس المال سيرتفع كذلك وفق العلاقة

التالية: $K_t = V \cdot Y_t$

وبالتالي التغير في مخزون رأس المال يعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta k = K_t - K_{t-1} = V \cdot Y_t - V \cdot Y_{t-1} = V(Y_t - Y_{t-1}) = V \cdot \Delta Y$$

وبما أن الاستثمار الصافي ما هو إلاّ التغير في مخزون رأس المال فإنّ:

$$I_t = \Delta K_t = V \cdot \Delta Y_t$$

فزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني ومن ثمّ زيادة الإستثمار قصد الإستجابة للإستهلاك الإضافي. غير أن أثر المعجل يرتبط بتقديرات منتجي السلع الاستهلاكية تجاه الطلب المتوقع من حيث ديمومته، أم أنّه طلب مؤقت لا يدفعهم إلى زيادة حجم استثماراتهم، كما أنه يتوقف الأسلوب الفني للعملية الانتاجية واختلافه من قطاع لآخر بالإضافة إلى مستوى القدرات الإنتاجية ومدى توفرها، فضلاً عن مخزون السلع الاستهلاكية، فإذا توفر هذا المخزون حدّ من أثر المعجل.

وهناك أيضاً من المحللين الإقتصاديين من يضيف ويقول بأنّ النفقات العامة لها آثار إقتصادية غير مباشرة

كذلك على إعادة توزيع الدخل الوطني، أي:

⁽¹⁾ مايكل ابد جمان، الإقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة (ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 457-462.

ثالثاً: أثر على طريقة توزيع الدخل.

ويقصد بتوزيع الدخل، الحجم والكيف الذي يوزع به الدخل⁽¹⁾ بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع فقد تؤدي النفقات العامة إلى حصول بعض الأشخاص على أموال باعتبارهم مساهمين في تكوين الدخل وهذا ما يعرف بالتوزيع الأولي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك على حد سواء .

كما يمكن أن تعمل النفقات التحويلية⁽²⁾ على إعادة توزيع الدخل، أي توزيع الدخل على الأفراد باعتبارهم مستهلكين وهو ما يعرف بالتوزيع النهائي الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك⁽³⁾

(1) يقصد به الدخل الذي قد يتأثر من الانفاق العام (خاصة الانفاق الاستثماري) الذي يؤدي إلى رفع الانتاج وبالتالي زيادة الدخل الوطني .

(2) تعتبر النفقات التحويلية (الاعانات والمنح) أداة بيد الدولة لتقليص الفوارق الاجتماعية، لكنها قد تكون محدودة الفعالية إذا اعتمدت الدولة على إيرادات معينة (فرض الضرائب على الفئات الضعيفة)

(3) الاستهلاك الناتج عن زيادة القدرة الشرائية الناجمة عن توزيع دخول جديدة في شكل إعانات .

خلاصة الفصل الأول:

تمكّننا في هذا الفصل من معرفة تطور النفقات العمومية، أركانها وقواعدها، وكذا مختلف التقسيمات والآثار الإقتصادية لها، مع ظاهرة تزايد هذه النفقات .

ويمكن القول ختاماً لهذا الفصل أنّ النفقات العمومية هي أحد الدعائم الأكثر أهمية لتحقيق وإشباع رغبات الأفراد وذلك من خلال مساهمتها في تقديم الخدمات العمومية، وهي تخضع لقواعد معينة ولها أركان خاصة بها، غير أن هذه النفقات متزايدة بصفة دائمة ومستمرة، ولها آثار مختلفة.

الفصل الثاني

التنمية والتنمية المحلية

تمهيد:

كما عرفنا سابقا أنّ النفقات العمومية غرضها إشباع وتلبية حاجات عامة، ومن ضمن المجالات التي تنفق فيها هذه النفقات هي التنمية المحلية وهذه الأخيرة لها بعد زمني ومكاني مرتبط بصفة دائمة ومستمرة بحياة الإنسان عبر مختلف مراحل تطوره لتلبية إحتياجاته المحلية، وبتزايد هذ الاحتياجات في شتى المجالات انعكس ذلك على تزايد النفقات العمومية المخصصة للجماعات المحلية، البلدية والولائية، فأدركت بأنها معنية بإشباع حاجات مواطنيها، ومنه فالتنمية المحلية هي المرآة العاكسة لمختلف البرامج والمشاريع على المستوى المحلي وهي تحتل مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الإقتصادي.

وقد جزأنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الأول كماهية للتنمية بصفة عامة، والمبحث الثاني خصصناه للتنمية المحلية، أما المبحث الثالث فهو يتكلم عن أسس تجسيد التنمية المحلية بحيث تم تقسيم كل منها إلى ثلاثة مطالب .

المبحث الأول: ماهية التنمية.

تهدف التنمية إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في كل مجالات الحياة عن طريق توفير احتياجاتهم والتقليل من مشاكلهم، لذلك كانت ولا زالت مشكلة التنمية الشغل الشاغل للمفكرين والاقتصاديين وأصحاب القرار، ولمعرفة مختلف المفاهيم للتنمية المحلية ارتأينا أن نتطرق أولاً إلى مفهوم التنمية ومختلف الجوانب المتعلقة بها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

لقد أصبح مفهوم التنمية عنواناً لكثير من السياسات والخطط والأعمال على مختلف الأصعدة كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعاني والتعميمات.

وللحديث عن التنمية فلا بد من أن نتطرق قبلاً إلى مفهوم التخلف لكون هذين المصطلحين وجهان لعملة واحدة، فقد تزامن ظهور مصطلح التنمية مع القفزة التي عرفتها بعض دول العالم من خلال معدلات النمو الكبيرة والسريعة التي عرفتها، مما أدى إلى خلق فجوة كبيرة بينها وبين بقية الدول والتي عرفت باسم "الدول المتخلفة" وهي تلك الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي وكذلك مستويات المعيشة التي تترجم شيوخ الفقر بين سكانها، ويتفق بعض الباحثين على أنّ التخلف هو تلك الظاهرة الطبيعية والنتيجة الحتمية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي وسيادته على المجتمعات⁽¹⁾.

ويعرفه الدكتور محمد عبد العزيز: "بالندرة الشديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى فرض عناصر الإنتاج الأخرى وخاصة عنصر العمل"، ويعرفه اقتصادي آخر على أنه "انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي"⁽²⁾.

أما إذا أردنا تعريف التنمية، فقد تعددت تعاريفها من كتاب إلى آخر وتم تعريفها على أنها "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع وتحسين مستوى معيشة أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وثقافياً ومقابلة احتياجاتها لانتفاع

(1) عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص 30، بتصرف.

إحسان حفطى، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 17، بتصرف.

(2) محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 2.

الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة"⁽¹⁾

كما يعرف البعض على أنها "عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغييرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النموالاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي العدالة في توزيع الدخل الوطني"⁽²⁾.

ويقول الدكتور يوسف ابراهيم يوسف - أستاذ بكلية الشريعة بجامعة قطر - "تتمثل التنمية في قيام المجتمع باستخدام الموارد المادية والبشرية أفضل استخدام ممكن في ظل المعرفة الفنية السائدة وتوزيع الناتج الذي يحقق للناس حدّ الكفاية المناسب مع حجم الناتج".

ويعرفها ماير "بأنها عملية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة"⁽³⁾.

ومنه فالتنمية هي كل ما يتعلق بمساعي الدول النامية لتضييق فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة، وهي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجمع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصما يمكن⁽⁴⁾.

كما يجب علينا توضيح أن هناك اختلاف بين مفهوم التنمية والنمو فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي والطبيعي دون تدخل متعمد من قبل الفرد والمجتمع .

أما التنمية في العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة، بمعنى أنّ التنمية تخضع للإدارة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة الحركة والتقدم.

(1) إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجماعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص 25

(2) عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 12

(3) ماير، التنمية الإقتصادية، الجزء الأول، ترجمة عبد الله صائغ، مكتبة لبنان، لبنان، 1964، ص 18 .

(4) عبد الرزاق مقرئ، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، ط1، دار الخلد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 88 .

غير أنه لم يفرق بعض الاقتصاديين خلال الخمسينيات والستينيات بين مفهومي النمو والتنمية فقد استخدم البعض هاتين الكلمتين بنفس المعنى، واستخدم مؤشرا واحدا وهو متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي للدلالة على أيّ منهما⁽¹⁾.

كما أنّ مفهوم التنمية من الناحية اللغوية يعني شيء واحد وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في الوقت معين، ومن الناحية اللغوية أيضا يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو فمثلا في القاموس العربي يقيم التفرقة بين المصطلحين، فالنمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي فيسنة معينة مقارنة بالسنة السابقة ويتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة، وارتفاع إنتاجية العمل وإنتاجية كل من هذه العوامل⁽²⁾ "فالنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أفضل أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي على النمو أي انه فيها عنصر التعدد والفعالية"⁽³⁾ وبالتالي فان العملية تشمل على النمو وعلى التغيير.

كما يكن الفرق بين التنمية والتغيير، فالتغيير هو التحول الذي يقع عليه من نظم وعلاقات وتفاعلات نتيجة التشريع كقاعدة جديدة تهدف إلى ضبط السلوك أو كنتاج لتغير فرعي معين أو جانب من الجوانب البيئية الطبيعية والاجتماعية⁽⁴⁾ ويرى الأستاذ علي غربي أنّ التنمية هي "عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيرها في جوانب المجتمع المختلفة"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ مصطفى الجمل هشام، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2006، ص 213.

⁽²⁾ عصام فوزي، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995، ص 142.

⁽³⁾ محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 1993، ص 19.

⁽⁴⁾ محمد فرج الله الخطيب، الحكم المحلي والتنمية، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصر، 1998، ص 2.

⁽⁵⁾ سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص 179.

ويمكن تعريف التنمية في مفهومها العام بأنها "عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لها لتحقيق التقدم والنمو المجتمعي والرفاهية والسعادة للإفراد.⁽¹⁾

وعليه فالتنمية هي النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة أم تنمية في احد الميادين الرئيسة، بمعنى تنمية اقتصادية، اجتماعية أو سياسية أو في احد الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الاجتماعية.

فالنمو يعني الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في احد الجوانب الحياة كالنمو الاقتصادي مثلا بغض النظر عن المستوى الذي يبدأ منه، ويمكن أن يكون فقط كميًا أو تراكميًا ويمكن أن يكون غير متوازن ويحدث في طريق التطور البطيء والتدرجي.

أما مفهوم التنمية فيشير إلى الزيادة النوعية السريعة التي تحدث في عدد من جوانب الحياة في فترة زمنية معينة. وبناء عليه فإن التنمية تشمل النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وما يحدث في جميع جوانب الحياة على مختلف صورها وأشكالها لتحدث فيها تغييرات عميقة وجذرية شاملة أي أن مفهوم التنمية أكثر شمولًا من مفهوم النمو.

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا أنّ التنمية تقوم على النقاط التالية:⁽²⁾

* استغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع.

* تعتمد التنمية بالأساس على المشاركة الشعبية، والتعاون بين الحكومة وكافة أفراد الشعب .

* تشمل عملية التنمية كل الجوانب المتعلقة بالمجتمع (اقتصادية، إجتماعية، ثقافية... الخ).

* التنمية هي عملية مخططة والعنصر البشري هو أساسها .

(1)(2) محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 14-15 و19

المطلب الثاني: أهداف ومؤشرات التنمية.

أولاً: أهداف التنمية

- الهدف الأساسي من التنمية هو تحسين معيشة المجتمع وتحقيق رفاهيته وتقدمه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وهذا يعتمد على مستوى إشباع حاجات الأفراد الأساسية والثانوية، ويعتمد هذا بدوره على زيادة وتوزيع السلع والخدمات المتاحة وعلى رفع قدرات الأفراد للحصول عليها.
- كما تهدف إلى إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حدّ ممكن لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية والرفاهية.
 - تهدف إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج وتطوير الإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركاته الايجابية.
 - تهدف التنمية أيضا إلى تهيئة سيطرة الإنسان على بيئة أعماله وإمكانياته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من مواقع الشعور بالمسؤولية بالانتماء الاجتماعي.
 - و تهدف أيضا إلى زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن.
 - كما تهدف التنمية إلى إيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية والى أحداث في القيم والعادات وفي بعض التنظيمات والمؤسسات السائدة اوخلق مؤسسات تنظيمية جديدة.
 - تهدف التنمية إلى إزالة جميع المصادر الرئيسة لبقاء التخلف والفقر والحرمان وضعف الفرص الاقتصادية.

ثانيا: مؤشرات التنمية

يمكننا بلورة مؤشرات التنمية والتي من خلالها نحكم على بلد ما بالتقدم أوالتخلف، وذلك من خلال معرفة مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان المتقدمة والمتخلفة :

1) العوامل الاقتصادية:

- من السمات الاقتصادية التي تشير إلى مفهوم التنمية وتعبر عن مؤشراتنا نذكر ما يلي:⁽¹⁾
- المعدل السنوي للسكان دليل التنمية البشرية وهو دليل مركب يقيس متوسط الانجاز من حيث الأبعاد الثلاثة للتنمية: طول العمر، المعرفة، ومستوى المعيشة.

⁽⁴⁾ إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص 39-40.

• نصيب الفرد من الناتج المحلي وهو حصيلة قسمة مجموع الدخل الوطني لبد ما على عدد سكانه والعاطلون عن العمل ومعدل البطالة، والعمالة حسب النشاط الاقتصادي بمعنى اليد العاملة ونسبة توزيعها على الزراعة والصناعة والخدمات.

• الصادرات والواردات من السلع والخدمات .

(2) العوامل الاجتماعية:

تعتبر الخدمات التي تقدمها الدول مقياسا لدرجة تقدمها وتخلفها، وتتمثل أهم العوامل الاجتماعية التي تعتبر كمؤشرات التنمية في:

• العمر المتوقع عند الولادة، معدل الأمية، الاتفاق على التعليم، معدل الوفيات، معدل وفيات الأطفال ما دون السنة الأولى بين كل 1000 حالة ولادة، ومعدل وفيات الأطفال ما بين الولادة وخمس سنوات بين كل 1000 حالة ولادة، ومعدل وفيات الحوامل نتيجة لأسباب متعلقة بالحمل من كل 100.000 حالة، معدل الأطباء والمستشفيات، الإنفاق العام على الصحة، الأشخاص المصابون بأمراض مزمنة كالايدز، ضحايا الجريمة... الخ

(3) العوامل الإدارية والسياسية:

إن تفاوت النسب بين البلدان المتقدمة والمتخلفة في بعض الممارسات والاتجاهات تساهم في تكريس التخلف وتعتبر كمؤشرات تعرقل سبيل تحقيق أوبلوغ التنمية وأهمها:

• عدد سكان الريف أو البدو، عدد السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحية ملائمة.

• عدد السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة.

• نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء، خطوط الهاتف الرئيسية، المشتركون في خدمة الهاتف المحمول، ومواقع الاستقبال على الانترنت.

• العلماء والمهندسون العاملون في مجال البحث العلمي، الإنفاق العسكري... الخ.

والتقدم في المجالات السياسية الإدارية ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لدفع عجلة التنمية في المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا تنبع أهمية تكامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في ظل الموارد المتاحة.

المطلب الثالث: أنواع ومستويات التنمية.

بما أنّ التنمية تشمل جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، إدارية، أو ثقافية، فهي عملية متكاملة تسمح لنا باستنتاج أنواع للتنمية وذلك حسب هذه الجوانب المختلفة:

أولاً: أنواع التنمية.

1. التنمية الاقتصادية:

هي عملية تقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية اللازمة في البنية والهيكل الإقتصاديية الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم⁽¹⁾.

2. التنمية الاجتماعية:

هي تلك العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحويلات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعّمة ذاتيا تؤدي الى تحقيق زيادة منظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والانتاجية، كما تستهدف توفير الاحتياجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق أمنه واستقراره على المدى الطويل، فنلاحظ أنّ التنمية الاجتماعية تعمل على خدمة الانتاج من جهة وخدمة الانسان من جهة أخرى، بحيث أنّ الانسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية، وعليه نستنتج أنّه لا يمكن الفصل بين التمتين الاقتصادية والاجتماعية.

3. التنمية السياسية:

ويقصد بها توعية وتنمية قدرات الجماهير على إدراك مشاكلهم بوضوح، وكذا تنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هاته التحديات بأسلوب واقعي، وتعنى كذلك ببناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.⁽²⁾

4. التنمية الإدارية:

يركز هذا النوع من التنمية على تنمية وتطوير الجوانب الإدارية والتنظيمية بهدف جعل التنظيمات الإدارية قادرة على القيام بواجباتها ومهامها الإدارية، وبديهي أنّ محور هذه التنمية في المقام الأول هو الانسان، وذلك من خلال اكسابه المعارف والعلوم اللازمة لذلك وبناء قدراته، وفي الوقت نفسه العمل على توفير الحاجيات الأساسية له .

(1) محمد عبد العزيز، ناصف عطية إيمان، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000/1999، ص56. بتصرف

(2) رتيبة زرقاوي، حنان شريك، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، قسم العلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2013/2012، ص30. بتصرف

5. التنمية الثقافية:

وتعتبر عنصراً أساسياً في مختلف مشاريع التنمية، فتنمية المجتمع ثقافياً هو حاجة وضرورة مستمرة ومتواصلة للإرتقاء بالمجتمع في مراحلها المختلفة وظروفه المتغيرة، وتعني التنمية الثقافية إدخال الثقافة في منظومة المجتمع وأن يكون الوعي بالثقافة هو الوعي بالنجاح والتقدم، فالثقافة تعتبر عاملاً جوهرياً في دفع عجلة التنمية من خلال الوعي المتزايد بمتطلبات المجتمع من ناحية ومواجهة تحديات العصر من ناحية أخرى.

ثانياً: مستويات التنمية هناك مستويين أساسيين للتنمية، المستوى الوطني والمستوى المحلي: (1).

1) التنمية الوطنية:

تتحدد معالم التنمية الوطنية حسب الرؤية الخاصة بكل بلد، وحسب الاختيارات الوطنية التي تتسناها كل دولة قصد النهوض بالمجتمع من مختلف جوانبه، بغية الارتقاء بهم من مستوى إلى مستوى، فهي بذلك تركز على محور رئيسي يتمثل في جملة المشاريع الكبرى التي لا تتولى الدوائر الوزارية متابعة تنفيذها لإشباع الحاجيات على المستوى الوطني ضمن الإطار الذي يتعدى نطاق الجماعات المحلية ذاتها، رغم توطينها على أقاليم هذه الجماعات مثل إنجاز الطرق الوطنية وخطوط السكك الحديدية والمطارات والمستشفيات الجامعية.

2) التنمية المحلية:

يتمثل مجال التنمية المحلية على المستوى المركزي في المشاريع المخططة المتمثلة أساساً في المخططات البلديات للتنمية (LES PCD)، وهي المخططات الخاصة بكل بلدية وعلى المستوى اللاتركيزي تعكسه المخططات القطاعية غير المركزية (خاصة بمصالح الدولة) الغير المركزية أي تلك التي تشرف على متابعة إنجازها المديرات الولائية والتي تشكل مجتمعة بمجلس الولاية كما أن المحرك الأساسي للتنمية يتمثل في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي، باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية، فالعنصر البشري هو أدري من غيره باحتياجاته التنموية، كلما اعتمدت الجماعة المحلية على مواردها المالية كلما تدرجت في الاستقلال المالي، ومن ثم في صنع القرار التنموي المحلي وفق معايير وقيم إيجابية إضافية يستفيد منها المواطن.

وهناك مستوى ثالث يضيفه بعض الاقتصاديون فقط ويتمثل في:

(1) بن عثمان شويخ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان، 2010/2011، ص 69-70

(3) التنمية المستدامة:

إلى جانب التنمية الوطنية والمحلية هناك التنمية المستدامة، ويراد بهذه الأخيرة الحفاظ على كرامة الإنسان وتوفير فرص له متساوية أمام جميع أفراد المجتمع بغية تحسين وسط معيشته وهذا عن طريق الإدارة المحلية وخاصة على مستوى البلدية كونها الفضاء التنموي الذي يتفاعل فيه المواطن ويدع ويعبر فيه عن آفاقه التنموية والتي يضمن من خلاله جميع الحقوق بالشكل الذي يحقق استدامة حقوق غيره من الأجيال القادمة دون عرقلة الوصول الى الأهداف التنموية للسياسة العامة للدولة، ولهذا نستخلص أنّ التنمية المستدامة تعتمد على مكوناتها الذاتية وليس على مكونات ومقدرة آخر وفي كل المتغيرات، وحسب رأي الباحث زرلي مُجد امقران من جامعة تيزي وزو وفق التصور التالي "أنّ حركية التنمية المستدامة هي بمثابة عمل مستمر للبناء لأجل تطوير وإعادة إنشاء الأصول والموارد النوعية، فهويرى أن هناك أربع عناصر متكاملة بداية ونهاية لتشكيل الإقليم، وتتمثل في ما يعرف بالأنساق الجزئية" النسق السياسي، النسق الاجتماعي، الثقافي، والنسق الاقتصادي، بحيث أن هذه الأنساق تساهم بطريقة فعالة في انجاز ديناميكية التنمية المحلية المستدامة فالنسق الأول يساهم بفعالية في جذب واستقطاب وارتباط الموارد والأصول، أما الثاني فيأتي بالحلول الخاصة للمشاكل التي يواجهها الأعوان المحليون، أما النسق الثالث فيضمن إعادة إنتاج روح المقاومة والتقييم والتمين الاجتماعي، بينما النسق الأخير يوزع بطريقة مستمرة المادة الحيوية في شرايين عناصر الإقليم"⁽¹⁾.

تستنتج من هذا الرأي أنّ الباحث استخلص هذه الأنساق من دراسة ميدانية تطبيقية على مستوى محلي وهو ما يترجم تعمقه في ترتيب أولويات الأنساق السابقة الذكر .

المطلب الرابع: نظريات التنمية.

هناك عدّة نظريات قامت بتحليل ظاهرة أوعملية التنمية منها التقليدية، ومنها الحديثة وسنوجز بعضا منها كما يلي:

أولاً: النظريات التقليدية وهي نظريات لكل من آدم سميث، ماركس، وكينز على الترتيب:

1) التحليل الكلاسيكي: يعتبر آدم سميث ودافيد ريكاردومن أهم رواد المدرسة الكلاسيكية وتحليلها للتنمية مرتبط بدراسة طبيعة ومسببات ثراء الأمم.

⁽¹⁾ زرلي مُجد امقران، جامعة تيزي وزو، مداخلة قدمت خلال الملتقى الدولي حول التنمية المحلية والحكم الراشد، جامعة اسطمبولي بمعسكر، خلال يومي 26 و27 افريل 2005.

ويعتقد هؤلاء الكلاسيكيون أنّ التنمية تزول على المدى البعيد مبرزين ذلك بتراكم العوامل الثلاثة الأساسية: العمل، رأس المال، والأرض، أما آدم سميث فيرى بأن النمو الاقتصادي هو عملية تراكمية تلقائية، وتقسيم العمل يترتب عنه ارتفاع الانتاجية وبالتالي الدخل الوطني، وهذا يؤثر بشكل طبيعي في ارتفاع معدل زيادة السكان الذي يعطي زيادة في الطلب ومنه اتساع السوق الذي بدوره ينمي الادخار بسبب ارتفاع المداخيل .

كما يرى بأن تراكم رأس المال يزيد من نسبة النمو والتنمية غير أن الأرباح يمكن أن تنخفض بسبب زيادة المنافسة بين الرأسماليين وهذا ما يقلص من حجم الاستثمار الذي بدوره يحدّ من الادخار، فيحدث تباطؤ في تراكم رأس المال مما ينتج عنه ركود اقتصادي (1).

(2) التحليل الماركسي:

يرى ماركس بأن النمو الاقتصادي هو تطور أوتراكم لفائض القيمة التي عرفها بأنها الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وأجور حدّ الكفاف المدفوعة للعمال، لكون أن الرأسماليون يحققون أرباحا نتيجة بيعهم للمنتجات بسعر أعلى من أجر حدّ الكفاف .

وترى النظرية الماركسية بأن رأس المال قد ينشط من طرف المنافسة الحرة والتامة فيزيد التقدم التكنولوجي في الإنتاجية وتقلص التكاليف نتيجة تعويض الآلة لليد العاملة، فتصبح التكاليف ثابتة مع زيادة الوحدات المنتجة، كما يرى ماركس من جانب آخر أن المنافسة الشديدة قد تؤدي الى الكساد والأزمات ومنه تراجع النمو الاقتصادي بفعل تناقص الأجور المدفوعة ومعدلات الأرباح المحققة، وهذا التناقص يؤدي بالنظام الرأسمالي إلى الانهيار، وهنا يصل ماركس إلى نفس النتيجة التي توقعها آدم سميث حيث أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة غير مستمرة .

(3) التحليل الكينزي:

رّكز كينز على ظاهرة البطالة التي يرى بأنها مشكلة وسوف تبقى لأجل طويل مادامت الحكومة لم تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني، مؤكداً بذلك على ضرورة وأهمية تدخل الدولة بواسطة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تحقيق التشغيل الكامل .

فكان من أشهر نماذج النمو الاقتصادي في هذا التحليل نموذجاً هارود (1947) ودومار (1942) اللذان درسا العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال في الأجل الطويل مع افتراض ثبات معامل رأس المال

(1) علي حنيش، إشكالية تمويل التنمية من خلال ميزانية الدولة في الجانب الضريبي للفترة 2003/2007، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص30.

فتوصّلا الى صعوبة بل استحالة الحفاظ على النمو المستمر مع التشغيل الكامل، كما حاول سولومن خلال نموذج (1956) تصحيح تشاؤم النموذجين السابقين، وبنى تفاعلاً بتوازن الاقتصاد من خلال إعادة التوازن للنمو الاقتصادي وذلك برفع التحفظ في الانتاجية التامة عن طريق تحرير عوامل الإنتاج .⁽¹⁾

ثانيا: النظريات الحديثة.

1. نظرية النمو الداخلي:

وهي من أحدث النظريات التي تعتبر أن النموظاهرة اقتصادية تنتج عن عمليات استثمار من طرف أعوان لديهم رغبة في الحصول على أرباح، مع أن نسبة النموهاته محددة بين هذه الرغبة ومتغيرات اقتصادية كلية، وقد شككت هذه النظرية في فرضية العوائد المتناقصة (نظرية سولو) معتبرة بأن مجال التعليم والهيكل القاعدية وكذا مجال البحث تؤدي إلى تحسين الإنتاجية .

وترى هذه النظرية بأن السياسة الاقتصادية المقدمة من قبل الدولة سوف يكون لها تأثير على معدل النموالاقتصادي على المدى البعيد .

2. نظرية روستو: يرى روستو بأنه توجد خمس مراحل للنموالاقتصادي وهي:

أ) **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتميز هذه المرحلة بإنتاج فردي منخفض جداً، وذلك يعود للطبيعة المختلفة للتكنولوجيا السائدة

ب) **مرحلة التمهيد للانطلاق:** وهنا تكون هناك رغبة شديدة لدى الأفراد في تعبئة المدخرات واستغلال فرص خلق ابتكارات جديدة ومنه التدرج على مهارات عالية من الإنتاج في القطاع الزراعي، فينتج فائض يموت التوسع الصناعي.

ج) **مرحلة الإنطلاق:** ويصفها روستو بالمرحلة الحاسمة في عملية النمو، وهو يرى بأنها قد تدوم عقدين أو ثلاثة ثم ينتقل المجتمع الى مرحلة أخرى .

د) **مرحلة الاندفاع نحو النضوج:** هي مرحلة تنتشر فيها التكنولوجيا الحديثة وتشيع فيها قطاعات اقتصادية رائدة .

هـ. **مرحلة عصر الاستهلاك الوفير:** تتجه فيها تلك القطاعات الرائدة إلى توفير إنتاج كبير من السلع والخدمات وحسب روستو فإنّ أهداف اليد العاملة هنا تتجه نحو اقتناء السيارات والأجهزة الكهرومنزلية بدلا من توفير الاستهلاكات الرئيسية كالغذاء والسكن .

⁽¹⁾علي حنيش، إشكالية تمويل التنمية من خلال ميزانية الدولة في الجانب الضريبي للفترة 2003/2007، مرجع نفسه، ص 33 .

المبحث الثاني: التنمية المحلية

في إطار تطور فكرة التنمية ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وعناصرها.

أولاً: تعريف التنمية المحلية.

يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها: "مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني".
أوهي عبارة عن تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية.⁽¹⁾

كما تعرف أيضا بأنها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدولة".⁽²⁾

وتعرف أيضا على أنها "العمليات التي توجد بها جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني"⁽³⁾

وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستئثارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة".⁽⁴⁾

(1) أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة، بيروت، 1986، ص 16 .

(2) عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مرجع سابق، ص 13 .

(3) مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 131

(4) رشيد احمد عبد اللطيف، التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر، 2001، ص 19

والتنمية المحلية هي صميم البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفاً في أقاليم الدولة، ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفاً، ومنه فالتنمية المحلية تلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي هي عبارة عن تغيير جذري في واقع المجتمع الريفي بحيث تتغير نظرة المرء نحو ذاته ووطنه".

وفي سياق المفاهيم المتعددة للتنمية المحلية من منظور إيديولوجي وقانوني، نخرج على مفهومها من منظور إسلامي فرغم عدم وجود لفظ التنمية في النص القرآني بل حتى أنه يتعدّر عليا إيجاد مشتقاته، إلا أنّ البعض يذهب إلى الحديث عن مرادفات تضمّنها القرآن الكريم بلغت 11 مرادفة⁽¹⁾ ويمكن أن يستكشف دلالة هذا المفهوم بالنسبة للسنة النبوية من خلال حديث الرسول صل الله علي وسلم "ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل من طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة"⁽²⁾.

التنمية المحلية هي أيضاً "القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعاً وتطويرها بما يعود نفعاً على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره مادياً وثقافياً وروحياً الشرط الأساسي لكل تنمية محلية".

ويمكننا من خلال التعاريف السابقة أن نستنتج ما يلي:

* التنمية المحلية هي عملية هادفة ومخططة تهدف الى الارتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين المحليين في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية.

* لا يمكن أن تقوم سياسة التنمية المحلية بمعزل عن السياسة العامة للتنمية الوطنية، فهي جزء لا يتجزأ منها حيث أن جميع العمليات المحلية لمختلف الأقاليم المحلية يعطي تنمية وطنية شاملة.

* ضرورة فتح المجال للأفراد المحليين للمشاركة في عملية التخطيط والتنفيذ، حيث يعتبرون أقدر من غيرهم على تحديد حاجياتهم، وأساس هذه المشاركة هي الحرية في اختيار ممثلهم الذين يثقون بهم ويدعمونهم .

* لا يمكن تحقيق التنمية المحلية ما لم تتوفر الرغبة والإيمان لدى أفراد المجتمع المحلي من أجل التغيير نحو الأحسن.

* لا يمكن لأي وحدة محلية مهما كانت الجهود المبذولة أن تصل الى مبتغائها وتحقيق كافة أهدافها دون مساعدة ووصاية الحكومة، والتي تعتبر طرفاً مهماً في تنمية الوحدات المحلية خاصة فيما يتعلق بالتمويل .

(1) حسين صادق عبد الله، السلوك الإداري ومراكز التنمية في الإسلام، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، ط2، 1992، ص83

(2) رواه الإمام البخاري، فتح الباري، شرح صحيح، مكتبة الصنف، المجلد رقم 10، ص 509 رقم الحديث 6012

ثانيا: عناصر التنمية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص عناصر التنمية المحلية وهي أربع⁽¹⁾:

1. برنامج مخطط:

يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع، ذلك أن التخطيط الكفء هو الطريقة المثلى التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية وعملية وإنسانية لكي يتحقق الرقي والرفاهية للمجتمع.

2. المشاركة الجماهيرية:

من القواعد الأساسية للتنمية المحلية ضرورة المشاركة الشعبية، أي مشاركة أكبر عدد من سكان الهيئة المحلية تفكيراً وعملاً في وضع وتنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من المعيشة، عن طريق إقناعهم بالاحتياجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة للإنتاج وتوعويدهم عن أنماط جديدة من العادات الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والادخار.

3. المساعدات الفنية:

وهي ما تقدمه الهيئات الحكومية، فعملية التنمية تحتاج إلى عنصرين هامين هما العنصر البشري والعنصر المادي، ويمتزج هذان العنصران امتزاجاً كبيراً في الحياة الاجتماعية ويتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية، أي المساعدات الفنية البشرية والمساعدة الفنية المادية وكلاهما يكمل الآخر.

4. التكامل بين الاختصاصات:

من القواعد الأساسية في التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين المشاريع في الميادين المختلفة عن طريق برنامج متعدد الأغراض وهذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا يمكن فصل الظواهر الاجتماعية مثلاً عن الظواهر الاقتصادية، فهي تعتمد على بعضها البعض وتبادل التأثير والتأثر.

⁽¹⁾مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، مرجع سابق، ص 132.

المطلب الثاني: خصائص، أهداف، ومعوقات التنمية المحلية.

أولاً: خصائص التنمية المحلية تتميز التنمية المحلية بما يلي:

* التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، بمعنى أنها ليست عشوائية أو تلقائية.

* التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في كل الأبنية الاجتماعية المتنوعة، بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة.

* التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير بالتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.

ثانياً: أهداف التنمية المحلية.

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبين وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم، ولهذا يجب أن تكون التنمية المحلية ذات أبعاد وأهداف اقتصادية واجتماعية منها:⁽¹⁾

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأموال المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات "صناعة، زراعة، وخدمات"، وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاثف وتوحيد الجهود .
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- إدخال واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.
- تنمية التهيئة الحضريّة عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي الخاص، الوطني، والأجنبي.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسن ظروف وإطار حياة المواطنين، من خلال تطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة لضمان الاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.

⁽¹⁾ أحمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 40، 2009.

- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية"التطهير، الماء الشروب، الإنارة، الغازالكهرباء، المواصلات، الاتصالات، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة، والشؤون الاجتماعية والدينية.
- محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية والتهميش، ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.
- القضاء على البناء غير اللائق "الفوضوي" عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة.
- التصدي ومحاربة الآفات الاجتماعية كالجريمة، العنف، السرقة والمخدرات، والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات وتنظيم الندوات والمحاضرات.

ثالثا: معوقات التنمية المحلية.

هي عقبات متنوعة ومتباينة فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وحي عقبات اقتصادية اجتماعية وإدارية نوجزها بصورة مختصرة كالآتي:⁽¹⁾

1. العقبات الاقتصادية: وتتركز في الجوانب التالية:

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية للكثير من البلديات.
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
- قلة مع عدم القدرة على الادخار مما يضعف حافز الاستثمار.

2. العقبات الاجتماعية: وهي ذات طابع وتأثير اجتماعي ومعقدة لعملية التنمية المحلية وهي متنوع وأبرزها مايلي:

- المشكلة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني المرتفع وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية.
- تأخر البيئة الاجتماعية المتمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

3. العقبات الإدارية: يمكن تلخيص ذلك في الأسباب التنظيمية والتقنية المتمثلة في مايلي:

- عدم تجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية ذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كل ما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز.
- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.

⁽¹⁾ ريان ريان عبد السلام، إشكالية التنمية المحلية ومدى فعالية البرامج البلدية للتنمية، بولاية الأغواط، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة الجزائر 2005/2006 ص13-14.

المطلب الثالث: مظاهر ومقومات التنمية المحلية.

أولا: مظاهر التنمية المحلية.

عرفنا سابقا أن البلدية لا يوجد ما يحول بينها وبين دورها في ترقية التنمية المحلية بمختلف مظاهرها الحضرية، الريفية والسياسية ... الخ، على اعتبار أنها هي القاعدة اللامركزية التي تتدخل في مختلف المجالات ذات الصلة بإشباع حاجات المواطن المحلي مما يتعين عليها تحديد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بدقة وفق الإجراءات التي تضمن تنفيذ توقعات المخطط الوطني على ترابها،⁽¹⁾ وبالشكل الذي لا يضر بالبيئة، بالتنمية المحلية والفضاء البيئي محورين متجانسين كلاهما يكمل الآخر.

1. التنمية الحضرية:

يقول ابن خلدون "الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري وسجلها العمراني وتركيبها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق ما لم تأخذ البعد الاجتماعي خطأ ومسارا لها"، وكأن به يقول أن لا تنمية حضرية إذا لم تراعي خصوصية البيئة الاجتماعية للمدينة المراد تنميتها، ومن ثم كانت البلدية هي القاعدة المحلية المؤهلة للقيام بهذا الدور، وهي تكون بذلك شريكا فاعلا تتحمل جزءا كبيرا في النهوض بالتنمية الحضرية بالإضافة إلى ضرورة تبنيها مشاريع حضرية خلال عملية إعدادها لقواعد التهيئة والتعمير، كما تأخذ على عاتق ميزانيتها تمويل الدراسات الخاصة بالمشاريع الحضرية المحلية من خلال اشتراكها في هذا النمط من النمو الحضاري وجعلها تنسق مع المتعاملين الاقتصاديين وبمساهمة المجتمع المدني، تكون الدولة قد رجحت هذه السياسة ضمن سياق المبادئ العالمية الحديثة للحكم الراشد والتنمية المستدامة وبذلك تكون الدولة قد أدركت أن التهيئة والتعمير هي قبل كل شيء "إدارة سياسية واختيار استراتيجي يهدف إلى ترشيد النمو الحضري والنهوض بالاقتصاد الحضري، ويسعى إلى الارتقاء بالحيط المعاش وتلبية انشغالات المواطن ويعمل للمصلحة العامة وتحقيق الإنصاف الاجتماعي."⁽¹⁾

لذلك فالتهيئة والتعمير تشكل أحد الأدوات الرئيسية للتنمية الحضرية وأقوى وأكثر الخدمات المحلية التصاقا وتأثيرا في حياة السكان، لما لها من دور فاعل في توفير الخدمات والمرافق والمنشآت التي تضمن ترقية إطار المعيشة وتحقيق البيئة الحضرية.

⁽¹⁾ انظر المادة 72 من القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري ج ر ج ج العدد 49 لسنة 1990

⁽²⁾ محمد الهادي لعروق، تسيير وتهيئة الحواضر الجزائرية، هندسة السلطة وهانات الحكم الراشد، مجلة المخبر للتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 8 سنة

2. التنمية الريفية:

يمكن اعتبار التنمية الريفية مسعى يسمح للسلطات العمومية بالقيام بأعمال تنموية لتثبيت السكان وزيادة الفرص الاقتصادية وضمان التوازي الضروري بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وتعتبر أيضا وسيلة للتكفل بالاحتياجات الحقيقية للسكان الخاضعين لشعور عميق بالتهميش والإقصاء وتطلّعهم إلى مزيد من التقدم والحداثة.

إذ أن تكريس نظرة التنمية الريفية يعتبر ذا معطيات خاصة متنوعا له ديناميكياته الخاصة مزود بمشروع مستقبلي⁽¹⁾ وهذا يعني الانتقال من نظرة "الفضاء اللاحق للمدينة" إلى فكرة "الفضاء الخاص" وهذا الانتقال هولب التنمية الريفية بحيث أن هذا الفضاء هو الحلقة الأفضل لتجسيد التنمية المحلية على مستوى البلدية مع الحفاظ في ذات الوقت على خصوصية هذا الفضاء الذي يشعر سكانه بالانتماء إليه بمقتضى القرب الثقافي العادات والتقاليد، فالاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار في تطبيقها هذه الخصوصيات.

3. التنمية السياحية:

إن الاهتمام بالتنمية السياسية يجعل من أي دولة الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال استغلال العقلاني الموارد التي تحصل الجماعات المحلية خلال تنفيذها للعديد من المشاريع التنموية وإعطائها بذلك فرصة لتمويل نفسها بنفسها⁽²⁾.

ثانيا: مقومات التنمية المحلية.

1. المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي انه كلما زادت الموارد التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي وتتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بتخطيط مالي جيد ورقابة مالية مستمرة.

⁽¹⁾ دليل سياسة التجديد الريفي (الوزير) المنتدب المكلف بالتنمية الريفية اللجنة الوطنية للتنمية الريفية أوت 2006، ص 35 .

⁽²⁾ فرزير محمود، مقال بعنوان: "واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية بمشاريع التنمية"، منشور على صفحة الانترنت

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية "توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أوقيم مالية دقيقة"⁽¹⁾، وتوفر هذه العناصر مجتمعة يساهم في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

2. المقومات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لها ، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات كما انه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب والدور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

- الأولى: هي أنه غاية التنمية المحلية حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.
- الثانية: أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذا يجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما يمكن استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة وأن الاستفادة القصوى من تلك القوى هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية .

3. المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام الإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية وتعرف الإدارة المحلية بأنها: "عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات"⁽²⁾.

أو بتعريف آخر: "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات وحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة"⁽³⁾، وبذلك فان نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدئين أساسيين هما:

(1) خالد السمارة الرغبي، التمويل المحلي للوصيات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985 ص35.

(2) محمد الصغير البعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004 ص09.

(3) جعفر انس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1988، ص03

- مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.
- مبدأ اللامركزية: أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية.

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تغير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن والسرية نحو التقدم والازدهار وتحقيق الرفاهية، ويمكن أن تشمل التنمية المحلية على الخصوص النقاط التالية:

1. التنمية الاقتصادية:

يقصد بالتنمية الاقتصادية عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات من السلع والخدمات بمعدل من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي،⁽¹⁾ وهذا النوع من التنمية تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها التطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي والزراعي وحتى للمنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها. ويعتد الاستثمار المحلي أساس التنمية الاقتصادية، وذلك لقدرته على تحقيق تراكم الثروات وخلق فرص أكثر لمناصب الشغل، ويمكن أن يشمل الاستثمار المحلي على القطاعات التالية:

أولا: الصناعة

يمثل قطاع الصناعة التوجه الحديث للشعوب ولليد العاملة وهو يحتل نسبة كبيرة من القوة العاملة، ويشكل المصدر الأول للمداخيل بالنسبة للدول المتقدمة، ولذا فهو يلقي اهتماما كبيرا من طرف المسؤولين والمواطنين وأصحاب القرار.⁽²⁾

- إن بناء قاعدة اقتصادية على مستوى الأقاليم المحلية يعدّ حلم كل المسؤولين والمواطنين، وذلك لما يعود عليهم من نفع ومزايا، إقامة مناطق صناعية من شأنه أن يوفر عدد لا بأس به من مناصب الشغل، أضف إلى ذلك الميزة التي يكسبها الإقليم المحلي في مجال الصناعة، وهذا ما يفسح له المجال للمنافسة على جلب الاستثمارات

⁽¹⁾ مختار حمزة، وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، مصر، مكتبة الخليلي، القاهرة، مصر، 1994، ص 377

⁽²⁾ جوين سوينزن وآخرون، التنمية الاقتصادية المحلية، [على الخط]، واشنطن، البنك الدولي، متاح على-www.worldbank.org/intled/552648 1107469268231/20596552/led-primer-arabic.pdf.13/01/2009;p9

ورؤوس الأموال الوطنية وحتى الأجنبية كما من شأنه حماية رؤوس الأموال المحلية من الهجرة خارج الإقليم أو خارج الوطن، وبالتالي يساهم في حماية الاقتصاد الوطني ككل.

ثانيا: الفلاحة

تعدّ الفلاحة الأساس الاقتصادي في أغلب الدول، حيث أنّ نجاح السياسة الفلاحية يؤدي إلى ظهور ودعم باقي الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية، ولذلك وجب الاهتمام بكافة المجالات الفلاحية في الأقاليم المحلية عن طريق تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والتربة المحلية، بهدف تكثيف الاستغلال الزراعي وتحقيق الاندماج الزراعي الصناعي.

وتهدف التنمية الفلاحية المحلية إلى معالجة حالات الفقر ومحاربة خطر العجز الغذائي، ولذا فهي تستوجب استراتيجيات تمكّنها من تطوير منتجاتها النباتية والحيوانية ساعية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى والذي من شأنه أن يسهل الحصول على ما يحتاجه الفرد وبأقل تكلفة ممكنة، كما أن تحقيق مستويات إنتاج أكبر من احتياجات المجتمع المحلي سيدعم الوضع الاقتصادي للمنطقة والسكان المحليين، وقد يكون سببا في جلب أنظار المستثمرين وخاصة المهتمين بالصناعات التحويلية، وبذلك يساهم في خلق وتطوير أنشطة موازية أخرى تساهم في التنمية المحلية.

ثالثا: السياحة

تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية التي من شأنها أن تعمل على تنمية الأقاليم المحلية، فهي تشكل مصدرا هاما لتمويل مختلف مشاريع التنمية بها، وبذلك تساهم في خلق مناصب شغل لسكان المنطقة والتخفيف من معدلات البطالة .

كما أنّ الاهتمام بالسياحة يحتم وضع الآليات المناسبة للاستثمار والاستغلال العقلاني للموارد التي تتوفر عليها الأقاليم المحلية وخلق ثقافة سياحية تمكن من كسب السيّاح، إضافة إلى المحافظة على الإرث السياحي وتطويره.

2. التنمية الاجتماعية:

مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات

الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية.⁽¹⁾

وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بحيث "لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغير اجتماعي ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية".⁽²⁾ وتتمثل عناصر التنمية الاجتماعية في:⁽³⁾

أولاً: التعليم تهدف برامج التنمية الاجتماعية إلى زيادة عدد المتعلمين ورفع المستوى الثقافي للمجتمع من خلال:

- * إنشاء المدارس التي تساعد على تعليم الصغار ومكافحة الأمية بين الكبار .
- * إنشاء المكتبات لتوسيع معارف المجتمع.

* استغلال أوقات الفراغ من أجل تدريب أفراد المجتمع على أعمال مهنية مختلفة تساعدهم في كسب دخل إضافي منها.

كما أنّ حفاظ المجتمع على هويته وتقاليدته أمر ضروري من أجل تحقيق تنمية وفقاً للميزات التي يكسبها والتي تتركه بعيداً عن فخّ العولمة، ولذلك فإنّ البرامج التعليمية يجب أن تكون مدروسة ومهيأة وفقاً لاحتياجات المجتمع وتطلّعاته في إطار يسمح بالاستفادة من نتائج العولمة دون التعرض لخطورتها.

ثانياً: الصحة لا يمكن التعامل مع الجانب الصحي بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية، حيث أنّها تؤثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، ولتحسين الصحة في المجتمع يجب أن تهتم برامج التنمية بالنواحي الوقائية جنباً إلى جنب مع النواحي العلاجية.

ثالثاً: السكن يعدّ السكن من أهمّ احتياجات الإنسان منذ القدم، وقد تسبب النمو المتزايد للسكان في تفاقم أزمة السكن نتيجة الطلب المتزايد، حيث أن عدم توفر السكن تسبب في المزيد من المشاكل التي ساهمت في تفكك الأسر أضف إلى ذلك صعوبة الزواج وهذا ما ترتب عنه الكثير من الآفات الاجتماعية من انحلال خلقي وإجرام بكل أنواعه لذا وجب الاهتمام بهذا الموضوع ومحاولة تنظيم الإسكان في المجتمع المحلي وفق خطط مدروسة وبجهود جادة.

(1) نجّاد رياض عاتيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملية للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1989، ص49.

(2) نجّاد اسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1983، ص240.

(3) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص32-33.

3. التنمية السياسية:

وتهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أنها تمثل استجابة لهذا النظام للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة في توزيع الأدوار ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أوالأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أواختيار أعضاء البرلمان والمجالس المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

4. التنمية الإدارية:

ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات، كما أنّ مفهوم التنمية الادارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما يمكن في التنمية الإقتصادية⁽¹⁾.

(1) إبراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، العدد: 03 مجلد: 24 - 1992، ص54.

المبحث الثالث: أسس تجسيد التنمية المحلية

تعتبر كل من: الإدارة المحلية، التمويل المحلي، والتخطيط المحلي أساسيات وشروط لازمة لتحقيق تنمية محلية، وإن صحَّ التعبير كعوامل يجب أن تتفاعل فيما بينها بالشكل الملائم لتنفيذ سياسة تنمية فعّالة .

المطلب الأول: الإدارة المحلية.

إنَّ الحديث عن الإدارة المحلية يقودنا إلى التفرقة بين مصطلحي المركزية واللامركزية:

أولاً: مفهوم المركزية واللامركزية.

1. المركزية الإدارية:

يقصد بالمركزية الإدارية قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثل الحكومة في العاصمة وهم الوزراء دون مشاركة من هيئات أخرى، فهي بالتالي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة. وفي ضوء النظام المركزي تباشر السلطة المركزية الشؤون الوطنية والمحلية عن طريق ممثليها في العاصمة، فهي إذن تقوم على استقطاب السلطات الادارية وتجميعها في يد شخص واحد أوهيئة واحدة⁽¹⁾.

2. اللامركزية الإدارية:⁽²⁾

يقصد باللامركزية الإدارية توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أوصلحية مستقلة، ومن هنا يتبين لنا أنَّ النظام المركزي يقابله تماما النظام اللامركزي إذ أن الأول يعتمد على ظاهرة تركيز الوظيفة الإدارية والثاني يقوم على توزيعها .
وللامركزية الإدارية جانبين:

جانب سياسي يتمثل في تمكين الأجهزة المحلية المنتخبة من قبل الشعب من تسيير شؤونها بيدها ممَّا يحقق مبدأ الديمقراطية الإدارية، أما الجانب القانوني فيتجسد في توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية والمحلية من جهة وبين الأجهزة المركزية والهيئات المستقلة ذات الطابع المرفقي أوالمصلحي من جهة ثانية وهو ما من شأنه أن يقرب الادارة أكثر من الجمهور. ويمكن التمييز بين صورتين رئيسيتين للنظام اللامركزي من حيث الواقع والتطبيق وهما: ⁽³⁾.

⁽¹⁾ عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ربحانة، الجزائر، 1999، ص59-60 .

⁽²⁾ عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، مرجع سابق، ص69 .

⁽³⁾ جمال أحمد الجويد، مسار تنمية الإدارة المحلية ومقوماتها في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004 ص57

اللامركزية الإقليمية (الإدارة المحلية) واللامركزية المرفقية التي تتمثل في منح مرفق عام (تعليم، صحة، نقل ...) وهي تركز على الاختصاص الوظيفي مما استدعى تسميتها باللامركزية المصلحية ولا تهتم بالنطاق الاقليمي الذي يمارس فيه النشاط سواء كان وطنيا أو محليا .

وهي تضمن قيام هيئات عامة مستقلة قادرة على أداء وظائفها المحدودة في منطقة واحدة أو عدة مناطق وهي التي تعرف بالمؤسسات العامة .

ثانيا: مفهوم الإدارة المحلية.

لقد تعددت التعاريف التي تشرح مفهوم الادارة المحلية تبعا لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون منها إلى الادارة المحلية، فقد عرفها الفرنسي وولين بأنها "نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين، أما جون شراك فقد عرفها بأنها "ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تم منطقة معينة" . ويعرفها علي السفلان بأنها "نظام إداري يقوم على فطرة اللامركزية الاقليمية، إذ يقسم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتدير شؤونها تحت رقابة الحكومة المركزية" (1).

فالإدارة المحلية هي تنظيم إداري تنفيذي يخضع للنظام القانوني للدولة، فهي بذلك لا تتمتع بالسلطات التشريعية أو الوظائف القضائية، كما ان نظام الادارة المحلية يقوم على مبدأ الانتخاب للجان المحلية الشعبية مباشرة، وتدار من قبل مجالس شعبية مفوضة إنتخابيا .

كما أنّ الادارة المحلية تعرف على أنّها وجود هيئات منتخبة من أهل الوحدة المحلية إما إنتخابيا يشمل جميع أعضائها أو يشمل الكثير منهم، وإما مختارة محليا تعهد إليها الادارة المركزية بإدارة كل أو بعض المرافق أو الشؤون المحلية ويكون لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، وتخضع أجهزتها المحلية لرقابة وإشراف السلطة المركزية (2).

هناك من يرى ان الادارة المحلية مصطلح يشير للحكم المحلي، فكل منهما يشير إلى نظام واحد هو اللامركزية الإدارية الإقليمية التي تعني إدارة وتنظيم الشؤون المحلية من طرف سكان المنطقة أنفسهم .

(1) أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص17-18

(2) عبد الرزاق ابراهيم الشبخلي، الإدارة المحلية دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر، ص20

ثالثا: أركان الإدارة المحلية للإدارة المحلية جملة من الأركان نلخصها فيما يلي:

1. وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:

لقد جعل التطافر والتضامن الذي يعبر عن اهتمام واحتياجات سكان الأقاليم أو مختلف الجهات المعنية من الدولة، والتي تختلف عن الإحتياجات والشؤون والمصالح الوطنية العامة والمشاركة بين جميع المواطنين في الدولة إلى ظهور مصالح محلية تتولى مهمة الإستجابة لتلك المطالب والإحتياجات المحلية، وهو ما أدى إلى ضرورة قيام النظام اللامركزي، وبمجرد التحقق من وجود تلك المصالح الذاتية والمتميزة، فإن ذلك يحتم على المصالح الوطنية والدولة أن تعترف لهاته الوحدات المتميزة بالشخصية المعنوية .

وقد شكل الرابط الوثيق بين المصالح الوطنية والمصالح المحلية مشكلا واقعيا، بحيث أن الفصل بين الخدمات القومية والخدمات المحلية يحتاج إلى معيار حاسم، والذي يصعب تحديده بسبب مرونة كل من المصلحة الوطنية والمصلحة المحلية .

2. إنشاء وقيام أجهزة محلية مستقلة ومنتخبة:

لابد أن تعهد الإدارة المحلية بإدارة وتسيير مصالحها المحلية المتميزة إلى هيئات وأجهزة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية والتي تكون منتخبة من قبل سكان الإقليم ذاته، وذلك بإضفاء الشخصية المعنوية عليها . فلا يكفي أن يعترف المشرع بوجود مصالح محلية متميزة فحسب، بل يجب عليه أن يوكل إدارة وتسيير هذه المصالح لذوي الشأن أنفسهم، ونظرا لإستحالة قيام جميع السكان المحليين بمهامهم مباشرة، فمن اللازم أن يقوم بذلك منتخبوهم نيابة عنهم أو عن طريق من تم تعيينهم من طرف السلطة المركزية، ويعتبر هذا الترخيص خطوة كبيرة من أجل تحقيق الديمقراطية وإشراك المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرار وتنفيذه، كما أنه لابد أن يتعهد هؤلاء المنتخبون والمعينون من السلطة المركزية بإشباع الحاجات الخاصة بكل منطقة، كون أن هذه الهيئة المختارة من أبنائها هي الأدرى أكثر من الدولة بإحتياجات وتطلعات الأفراد المحليين .

3. رقابة السلطة المركزية على الهيئات المحلية: لا يعني استقلال الوحدات المحلية عدم خضوعها لرقابة الحكومة المركزية، فتتصرف في نطاق إقليمها كما تشاء، ومنه مهما تمتعت الوحدات المحلية بالاستقلال فسوف تبقى تابعة للسياسة العامة للدولة، وتعمل وفق قوانينها بإعتبارها جزء من أجهزة المشاركة في النشاط الإداري والتنفيذي للدولة، وتتمثل أهم مظاهر هذه الرقابة فيما يلي: (1).

(1) ماجد راغب الحيلو، القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1996، ص 93 .

أ. الرقابة على الهيئات ذاتها:

تكون للسلطات الإدارية المركزية هنا صلاحيات معينة موكلة إليها وهي تعتبر من اختصاصاتها، بحيث تكون قادرة على أن تتحكم في مصير الوحدات المجالس المحلية كإنشاء، إيقاف، حلّ، أو إلغاء وحدات الإدارة المحلية .

أ. الرقابة على الأشخاص وأعمالهم: ويكون ذلك من خلال:

- * حق الحصول على أية معلومة أو وثيقة تراها السلطة المركزية ضرورية لعملية الرقابة .
- * حق إحتكار كافة القرارات في الظروف الاستثنائية كحالات الحروب أو الكوارث الطبيعية.
- * الحق في عزل أو وقف الأعضاء سواء المنتخبون منهم أو المعينون .
- * إحتفاظ السلطة المركزية بحق تعيين بعض أعضاء الهيئات اللامركزية .

رابعاً: مزايا الإدارة المحلية.

* يعد النظام اللامركزي النظام الأمثل لتقريب الإدارة من الأفراد، وهو النظام الكفيل بإزالة عوامل الريب والشك من أذهان الأفراد فالأشخاص الذين يتولون إدارة الشؤون المحلية من ابناء الوحدة المحلية، ولهم صلات وروابط وثيقة مع هؤلاء السكان ولهذا تلقى القرارات الصادرة عن المجالس المحلية قبولا شعبيا لما يتمتع به أعضاء المجالس المحلية من ثقة .

* يؤدي التطبيق السليم للنظام اللامركزي إلى توزيع الدخل القومي والضرائب العامة بقدر من العدالة على مختلف الهيئات اللامركزية، حيث أنها تستفيد من جزء منه لتلبية احتياجاتها.

* تعد اللامركزية الإدارية الأقدر على التعامل مع الكوارث والازمات من نظام الإدارة المركزية فإذا حدث أي طارئ في مركز النظام اللامركزي، فإن الأقاليم الأخرى تكون في مأمن نسبيا عن الخطر والعكس في النظام المركزي الذي تعطله يؤدي إلى تعطل وشلل كل الاقاليم .

* تتيح اللامركزية الإدارية للأقاليم فرصة ممارسة تجارب إدارية مختلفة ومتعددة بغية الوصول الى أفضل الأوضاع لإشباع حاجات الأفراد، وبالتالي فهي تعكس نوع من الديمقراطية وإشراك الافراد في الادارة واتخاذ القرارات التي يرون انها تحقق مصالحهم .

* يمكن نظام الإدارة المحلية من إدراك حاجات المواطنين المحليين ويعطي لسكان كل إقليم حق التصرف في شؤونهم بأنفسهم حيث أنهم يعتبرون أقدر من غيرهم في التعرف على مشاكلهم وكل ما يحتاجون إليه، كما أنهم أكثر خبرة ودراية بحل تلك المشاكل.

المطلب الثاني: التخطيط المحلي.

يتطلب تحقيق تنمية محلية ناجحة وبصفة مستدامة الاستغلال الأمثل للموارد سواء بشرية كانت أم مالية، وذلك بغية الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، وخاصة مع تطور وتنوع هذه الحاجات، في ظل النمو السريع الذي يعرفه العالم في العصر الحديث.

ويعرف التخطيط بأنه "عملية حصر إجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده (البشرية والمادية) عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع إجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته في أقل فترة زمنية ممكنة⁽¹⁾.

وتشير التجارب الجديدة إلى أنّ التنمية المحلية يجب أن تتبني استراتيجية لذلك والتي تشمل عناصر اجتماعية واقتصادية وبيئية، ويتراوح الاطار الزمني لتنفيذ الإستراتيجية بين ثلاث وثمان سنوات، كما تشمل خطط سنوية للتنفيذ .

أولاً: مفهوم التخطيط المحلي

يرتبط التخطيط المحلي ارتباطاً وثيقاً بالقيادات المحلية التي تتولى تحضير الخطة وتنفيذها، وتتطلب عمليتا التحضير والتنفيذ مهارات فنية وإدارية بالإضافة إلى توفرهم على رؤية مستقبلية وتمتعهم بالقدرة على التصرف والإبتكار والمرونة .

وتعد الخطة المحلية جزءاً من الخطة القومية إذ لا بد أن تتوافق مع الإطار العام للتخطيط القومي لتحقيق الانسجام والتناسق فيما بينها .

ويجب أن يراعي التخطيط المحلي الظروف والخصائص الاقتصادية للأقاليم، وكذا مقدار حاجة المواطنين ومتطلبات تحقيق الحياة الكريمة لهم .

ثانياً: مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية. تمر التنمية الاقتصادية المحلية بالمراحل التالية:

1. مرحلة تنظيم الجهود : حتى تنظّم الجهود بشكل فعال فلا بدّ من:

- * تشكيل فريق العمل الخاص بالتنمية الاقتصادية في المجالس المحلية .
- * توفر الخبرات والمهارات والموارد التي تشارك بها مجموعة أصحاب المصالح .
- * تكوين علاقات عمل قوية وهيكل تنظيمية ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

(1) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 180 .
منى حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 144 .

* تحديد الأفراد والمؤسسات والمنظمات ومراكز البحوث ومؤسسات البحث التي تؤثر في الاقتصاد المحلي.

2. مرحلة تقييم الإقتصاد المحلي:

يعتبر التعرف على خصائص الإقتصاد المحلي أمراً هاماً في تحديد استراتيجية لتنمية اقتصادية تتسم بالواقعية العملية والقابلية، ومن أجل ذلك وجب الحصول على البيانات الأساسية عن الإقتصاد المحلي والتي يجب ان تتضمن دراسة الروابط والعلاقات الاقتصادية القائمة ونوعية الأنشطة في منطقة معينة، وبعد الحصول على هذه البيانات يتم تجميعها وتحليلها حتى نتعرف على نقاط القوة والضعف، وكذا الفرص والتحديات، ويتم خلال هذه المرحلة كذلك انشاء نظم لإدارة البيانات لكي تستخدم مستقبلاً في الرقابة والتقييم .

3. مرحلة إعداد الاستراتيجية:

ويتطلب الأمر هنا تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والبيئة الاجتماعية، ويمكن تلخيص مكونات إستراتيجية التنمية في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-1) إعداد إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية .

عناصر استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية	
الرؤية	توضيح إجماع أصحاب المصالح على طبيعة المستقبل الاقتصادي المرجو للمجتمع المحلي .
الأهداف	تتوقف على الرؤية الكلية والنتائج المحددة المرجوة لعملية التخطيط الاقتصادي
الأغراض	وضع معايير للأداء فضلاً عن الأنشطة المستهدفة لعملية التنمية لتحقيق الأهداف والتي يكون لها إطار زمني .
البرامج	مجموعة من الأساليب لتحقيق الأهداف الواقعية للتنمية الاقتصادية والتي تكون قابلة للقياس .
المشروعات وخطط العمل	تنفيذ أجزاء محددة من البرامج حيث يجب أن تحدد الأولويات كما يجب تقدير التكلفة، وبدورها يجب أن يكون لها إطار زمني وأن تكون قابلة للقياس .

المصدر: جوين سوينبرن وآخرون، مرجع سابق، ص 18 .

4. مرحلة تنفيذ الإستراتيجية:

إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هي عبارة عن خطة إجمالية ذات أهداف وإجراءات قصيرة ومتوسطة أو طويلة الأجل، بحيث يتم تنفيذ هذه الإستراتيجية كما يلي: (1)

(1) جوين سوينبرن وآخرون، التنمية الاقتصادية المحلية، مرجع سابق، ص 19.

أ. خطط العمل:

توفر خطط العمل الخاصة بالتنمية المحلية تفصيلات محددة عن المشروع والتي تشمل التنظيم الرامي لتحقيق الأهداف وتحديد الأطراف المسؤولة، جدول التنفيذ، الاحتياجات من الموارد البشرية والمالية، مصادر التمويل، الآثار والنتائج المتوقعة ونظم لتقييم حجم الانجاز، وتنفذ خطط العمل خلال إطار زمني قصير عادة ما يكون سنة، حيث تتميز مشاريعها بمردودية سريعة.

ب. خطط التنفيذ:

يجب أن تكون لكل إستراتيجية خطة للتنفيذ على أن تكون مدعومة بدورها بخطط عمل تفصيلية للمشاريع، حيث تحدد خطة التنفيذ الموازنة المطلوبة والاحتياجات من الموارد البشرية والتجهيزات اللازمة فهي عبارة عن وثيقة واحدة تشمل كافة البرامج ومشروعات التنمية، كما تعمل على التأكد من أن هذه البرامج والمشروعات لا تتنافس بصورة غير ملائمة .

وتستمر خطة التنفيذ لمدة متوسطة أو طويلة تتراوح بين ثلاث وثمانية سنوات، حيث تضم جميع خطط العمل السنوية وتضمن إبقاءها في الإستراتيجية المرسومة .

5.مرحلة مراجعة الإستراتيجية:

ينبغي مراجعة إستراتيجية التنمية المحلية سنويا لكي يتم تعديلها حتى تتلاءم مع التطورات التي تشهدها الظروف المحلية، كما يتم إجراء مراجعة أوسع نطاقا كل ثلاث سنوات، ويجب أن تشمل عملية المراجعة المدخلات والمخرجات والنتائج والآثار، وقياس حجم الفاعلين في التنمية المحلية مع هذه النتائج، وفي حالة فشل الإستراتيجية المرسومة كليا أو جزئيا فيجب تعويضها بإستراتيجية أخرى أو تعديلها .

ثالثا: أسس التخطيط السليم للتنمية المحلية .

هناك جملة من الشروط التي يجب أن تتوفر في التخطيط حتى يعطي النتائج المرجوة وهي: (1)

1. ضرورة توفر قيادة محلية كفؤة والحرص على تدريبها باستمرار .
2. ضرورة انتماء القائمين على التخطيط إلى نفس المجتمع المحلي، ذلك لأن نجاح عملية التخطيط مرتبطة بثقة السكان المحليين في قيادتهم.
3. ضرورة تضافر جهود المسؤولين والجماهير كل في تخصصه .

(1) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص 237-238.

4. رسم خريطة واضحة للمناطق الإقليمية طبقا للموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية.
5. يجب أن يكون التخطيط واقعيا ومبنيا على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.
6. يجب أن يكون التخطيط شاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة
7. يجب أن يكون التخطيط مرنا بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم .

المطلب الثالث: التمويل المحلي

إن توافر الموارد المالية المحلية على مستوى الوحدات المحلية يشجع هذه الهيئات للبدء بمشروعات التنمية المحلية وذلك للرفع من مستويات المعيشة للأفراد وتحسينها إلى مستوى أفضل، لذلك فإن تحقيق هذه البرامج والمشروعات التنموية في جانبها المحلي يتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر الموارد المالية المحلية وذلك بتعبئة أكبر قدر ممكن منها.

أولاً: مفهوم التمويل المحلي

يعرف التمويل المحلي بأنه "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات للتنمية عبر الزمن، وتعظم إستقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة"⁽¹⁾.

ولتنمية الموارد المالية فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام، وتهيئة المناخ المناسب للإستثمار ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع سلطات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية .

ثانياً: شروط التمويل المحلي هناك ثلاث شروط ينبغي ان تتوفر في المورد المالي المحلي تميزه عن غيره من الموارد وهي:

- 1. محلية المورد:** يقصد بمحلية المورد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الادارة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية.
- 2. ذاتية المورد:** يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين إحتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.

⁽¹⁾عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص13 .

3. سهولة تسيير المورد: يقصد بسهولة تسيير المورد سهولة تقديره وكيفية تحصيله، وكذا تكلفة تحصيله .

وهناك جملة من الأسباب تجعل الكثير من المحليات تعاني من نقص في التمويل منها:

*محدودية مصادر التمويل، فأغلبية المحليات وخاصة في الدول النامية تمول إما عن طريق مواردها الذاتية والتي تكون غالبا ضعيفة، وإما عن طريق الاعانات الحكومية وهذا ما يجعلها في تبعية مستمرة لها وتحد من استقلاليتها، في حين نجد غياب التمويل عن طريق البورصات أو البنوك المتخصصة في تمويل عمليات التنمية المحلية.

* هيمنة الحكومة على معظم الإيرادات الجبائية ونواتج النشاطات والخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة وهذا ما يعرف بمركزية التحصيل .

* ضعف عملية تحصيل الموارد مما أدى الى ضياع وتسرب الأموال إلى أطراف أخرى .

* ضعف الإمكانيات والموارد في الأقاليم والناتج عن هشاشة البنية الاقتصادية للأقاليم والمعاناة من مشكلة العزلة .

* النهب الجبائي الذي يعرف تطورا مستمرا في ضوء غياب أو ضعف القوانين التي تضبط عملية تحصيل الرسوم الموجهة للمحليات .

* سوء استغلال الموارد المالية المتاحة وخاصة عند صبّها في مشاريع فاشلة أو عند تنفيذ خطط للتنمية تفوق تكاليفها حجم الموارد المتوفرة وذلك نتيجة لسوء التخطيط وضعف القيادات المحلية.

ثالثا: أنواع التمويل المحلي للجماعات المحلية موارد مالية مختلفة، فهي إما موارد داخلية (ذاتية) وإما خارجية لا تدخل ضمن ميزانيتها:

أولا: الموارد المالية الذاتية: تشير الموارد المالية الذاتية أساسا إلى مدى قدرة المحليات في الإعتماد على نفسها من أجل تمويل التنمية المحلية ومنه فهي مؤشر جيد لمدى نجاح نظام الادارة المحلية في إدارة عملية التنمية المحلية وتحقيق أهدافها .

وتنقسم الموارد المحلية الذاتية الى عدد من الموارد الفرعية وهي تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر

وتتمثل في: (1)

(1) حياة بن اسماعين، وسيلة السبي، التمويل المحلي للتنمية المحلية، للملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و22/11/2006، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص4.

أ. الضرائب المحلية:

الضريبة المحلية هي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل.

فهذه الضريبة تدفع إلى المجالس المحلية من طرف الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي، بحيث يجب أن تتصف بسهولة تقديرها لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها ووضع موازنتها تبعاً للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها، مع وجوب وجود معايير يمكن على أساسها قياس مدى صلاحية كل نوع منها كأسلوب من أساليب التمويل المحلي.

وتتميز الضريبة المحلية عن الضريبة الوطنية بأنها محلية الوعاء كما يمكن أن تستقل المجالس المحلية في تحصيلها.

ب. الرسوم المحلية: تأتي الرسوم المحلية في الدرجة الثانية من ناحية الأهمية بالنسبة للموارد المحلية الذاتية، ذلك لأن الضرائب بأنواعها تأخذ الوزن النسبي الأكبر في الكثير من أنظمة الإدارة المحلية سواء من ناحية الإدارة أو من ناحية التنظيم.

تنشأ الإيرادات من الرسوم من الخدمات ذات المنفعة الاجتماعية أو الثقافية فيستفيد منها الأهالي ويعم نفعها على المجتمع ككل، ومن أمثلت ذلك خدمات المكتبات العامة، المنتزهات العامة وغيرها، وهناك نوعين من الرسوم:

- رسوم محلية عامة: وهي تفرض بقوانين وقرارات وزارية كرسوم التفتيش ورسوم النظافة.
- ورسوم محلية ذات طابع محلي: تفرض بقرارات محلية يصدرها المجلس الشعبي المحلي .
- ويوافق عليها مجلس الوزراء كرسوم رخص المحاجر، ورسومات استهلاك المياه والكهرباء والغاز .

ج. أرباح المنشآت التجارية والصناعية المملوكة للمحليات:

يقصد بهذه الأرباح الدخول الناتجة من ملكية المحليات للمشروعات الاقتصادية في الأنشطة المختلفة والتي تدرّ دخلاً سواء في مجالات إنتاجية مثل مشروعات الزراعة، أو خدمية مثل مشروعات المياه، الكهرباء، النقل وغيرها. كما تنشأ هذه الموارد عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية (مداخيل الممتلكات)، والأراضي المشغلة التي تعود ملكيتها للمحليات .

ثانيا: الموارد المالية الخارجية:

أ. اعانات الدولة:

يهدف تكملة الموارد المالية للمحليات وتقليل الفوارق بين المحليات تقوم الدولة بتقديم إعانات إلى هذه المحليات، والتي تتمثل في تلك المبالغ التي تساهم بها الموازنة العامة للدولة في الانفاق على التنمية المحلية ونفقات المجالس المحلية لمساعدتها في الاضطلاع ببعض اختصاصاتها القانونية⁽¹⁾، حيث يؤخذ بعين الاعتبار عدة عوامل في تقديم هذه الاعانات كحاجات الوحدة المحلية، حجم الموارد المتاحة، ومعدلات تكلفة الخدمات التي تؤدي في نطاقها.

ب. القروض: تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ الى عقد قروض دون اذن من الحكومة .

وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدته تعتمد على طبيعة المشروع الذي سوف ينفق عليه القرض.

ج. التبرعات والهبات:⁽²⁾

تعتبر موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع منه المواطنون إما مباشرة الى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وقد تكون نتيجة وصية تركها احد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده .

وتنقسم هذه التبرعات الى قسمين: تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية، وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء كانت من هيئات أو أشخاص أجنب.

⁽¹⁾ سعودي مجد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، 2007/2006، جامعة الشلف، ص 13 .

⁽²⁾ حياة بن اسماعين، وسيلة السيتي، التمويل المحلي للتنمية المحلية، مرجع سابق، ص 4.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال سبق تمكنا من معرفة ماهية التنمية: من تعريف، أهداف، مؤشرات وأشكالها إضافة إلى ذلك تطرقنا إلى معرفة التنمية المحلية، أهدافها ومقوماتها، وكذا مختلف مظاهرها ومجالاتها، وتعرضنا كذلك إلى معوقات التنمية المحلية، وكمبحث أخير عرفنا من خلاله كيفية تجسيد التنمية المحلية من خلال الأسس الثلاثة للإدارة المحلية التخطيط المحلي، والتمويل المحلي.

وعموماً يمكن أن نستخلص من هذا الفصل: أنّ التنمية المحلية هي عمليات مقصودة تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة لفترة زمنية معينة، والتنمية المحلية التي هي موضوعنا على وجه الخصوص هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية من خلال استخدام واستغلال الموارد المحلية، بغية رفع مستوى المعيشة لكل أفراد هذه الوحدة المحلية.

الفصل الثالث

دراسة حالة مديرية البرمجة

ومتابعة الميزانية

تمهيد:

تسعى غالبية الدول النامية للنهوض باقتصادياتها ومواكبة الركب الحضاري لتقف في مصاف الدول المتطورة ومن بين هذه الدول هي بلدنا الجزائر التي لطالما بذلت قصار جهدها من أجل التقدم والرفي وتحقيق تنمية وطنية شاملة، ولكي تصل إلى ذلك فلا بد من أن تحقق تجميعا لعمليات التنمية المحلية لمختلف الأقاليم المحلية على مستوى الوطن.

ومن بين ولايات الجزائر التي حظيت بعناية واهتمام كبير في مجال التنمية هي ولاية "تيسمسيلت" كونها تعدّ من أفقر الولايات على مستوى الوطن، ولذلك تخصص مبالغ مالية لها - كنفقات عمومية - كلّ خماسي بهدف تشجيعها على الارتقاء بالمستويات المعيشية لمواطنيها وتحقيق تنمية محلية مستدامة.

وكنموذج في دراستنا التطبيقية تطرّقنا في هذا الفصل إلى كيفية تمويل مختلف القطاعات المتواجدة على مستوى الولاية ومدى درجة استغلالها لتحقيق تنميتها المحلية، ولذلك لجأنا إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بتيسمسيلت أين يتم متابعة استهلاك ومراقبة تلك النفقات العمومية.

المبحث الأول: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

تساهم مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية في عملية التنمية المحلية من خلال متابعة استهلاك النفقات العمومية المخصصة لها كما تعمل على مراقبتها واستخدامها بشكل أفضل.

المطلب الأول: نشأة المديرية، تعريفها، موقعها، وصلاتها

مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية هي من أهم المؤسسات العمومية الجزائرية ذات الطابع الإداري على مستوى الولاية، التي تفرض وجودها على المستوى الوطني من خلال دورها في دفع عجلة التنمية.

1. نشأة المديرية وتعريفها:

قبل معرفة نشأة المؤسسة وتعريفها فلا بد من الإشارة إلى أنّ المؤسسة لم تكن بهذه التسمية من قبل ولم توكل لها المهام الحالية بل كانت لها مهام أخرى مختلفة، وسنوجز ذلك فيما يلي:

كانت المديرية قبلا تسمى بـ "مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية"، وقد انشئت هذه الأخيرة بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير الأول ووزير الإقتصاد وكذا الوزير المنتدب للجماعات المحلية وال مندوب التخطيط.

وهذا بناء على الدستور لاسيما المادتين 81-116 منه، وعملا بالمرسوم التنفيذي رقم 91-42 المؤرخ في أول شعبان عام 1411 الموافق لـ 16 فبراير 1991 الذي يحدد قواعد تنظيم مصالح مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية في الولاية وعملها.

حيث كانت مصالح مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية تسهر على تنفيذ برامج التهيئة العمرانية وتطوير أدوات جمع المعلومات الإحصائية والإقتصادية وتحليلها كما تنظم أشغال إعداد مخططات التنمية وتتولى تقييم تنفيذها.

أما عن مهامها فقد انحصرت فيما يلي:

*تقترح وسائل التوازن داخل الولاية والتنسيق ما بين الولايات في مجال التنمية.

*تعد للأجهزة المختصة المعلومات اللازمة لتحضير مخططات التهيئة في الولايات والبلديات، طبقا للتوجيهات والأهداف المسطرة في ميدان التهيئة العمرانية .

*تقيم بنوكا للمعلومات الإحصائية والاقتصادية في الولاية وتضبطها باستمرار بالاتصال مع المتعاملين المعنيين.

*تشارك حسب الأشكال والكيفيات التي حددها القانون في إنجاز عمليات الإحصاء الكبرى والتحقيقات الإحصائية.

*تتولى توزيع المعلومات الاقتصادية في الولاية طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها .

*تنشط أشغال الهياكل والأجهزة المحلية المرتبطة بإعداد مشاريع مخططات التنمية .

*تعد الأدوات والوثائق الضرورية لأعمال تخطيط التنمية والتهيئة العمرانية في الولاية.

ثم أعيدت تسميتها بعد ذلك بـ "مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية" وكان ذلك كذلك بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 رجب 1432 الموافق لـ 28 يونيو 2011 الذي يحدد تنظيم مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية وسيرها في مكاتب، وبناء على تقرير وزير المالية وعلى الدستور لاسيما المادتين 85-3 و125(الفقرة 2) منه، وعملا بالمرسوم التنفيذي رقم 11-75 المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1432 الموافق لـ 16 فبراير 2011 الذي يحدد صلاحيات المصالح الخارجية للمديرية العامة للميزانية وتنظيمها وسيرها.

2. موقع المديرية وصلاحياتها:

1.2. موقع المديرية:

تقع مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيسمسيلت بالناحية الجنوبية للمدينة، يحدّها من الشمال الإكمامالية الجديدة، ومن الجنوب مديرية التشغيل والتكوين المهني، أما غربا فتمتقنة الونشريس وشرقا حي 200 سكن.

العنوان: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية طريق حمادية - ولاية تيسمسيلت -

البريد الإلكتروني: DPAT38.Tissemsilt@mf.gov.dz

2.2. صلاحيات المديرية:

تكلف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية على مستوى الولاية تحت وصاية المدير الجهوي للميزانية بما يأتي:

أ. في مجال الميزانية:

* اقترح تسجيل البرامج والمشاريع المحلية الممولة من طرف ميزانية الدولة، على الإدارة المركزية للميزانية طبقا لما تنص عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم: 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 13 يوليوسنة 1998 والمذكور أعلاه، والمشاركة في الأشغال التحضيرية لهذه البرامج في حدود ما تسمح به الميزانية .

* حوصلة تقديرات الميزانية الضرورية لإنجاز البرامج المحلية الممولة من ميزانية الدولة، وتبليغها للإدارة المركزية للميزانية.

* متابعة إنجاز المشاريع غير الممركزة، بالإتصال مع الأمرين بالصرف المعنيين، طبقا لمواعيد الإنجاز والإستلام لهذه

المشاريع مع تقديم التقارير اللازمة كل ثلاثة (03) أشهر، وكلما استوجبت الضرورة ذلك، وتحليل آثارها على

الميزانية .

*إنشاء بنك معطيات يتضمن أهمّ المعايير التقييمية للحالة الإجتماعية والإقتصادية وكذا المالية للقطاعات والجماعات المحلية وهذا في إطار مخطط رئيسي للمعلوماتية تضبطه المديرية العامة للميزانية تطبيقا لإصلاحات الميزانية .

ب. في مجال التسيير:

* تحضير وتنفيذ ميزانية المديرية وضمان متابعتها وتقييمها إضافة إلى تسيير المستخدمين والوسائل الموضوعة تحت تصرفها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .

* دعم كل مهمة تفتيش وتقييم المصالح الخارجية للميزانية في إطار البرنامج الذي تحدده المديرية العامة للميزانية.

* ضمان حفظ أرشيف المديرية والسهر على مسك جرد الممتلكات المنقولة والعقارية وكذا صيانتها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية

طبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه تنظم مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية على مستوى الولاية في أربع (4) مصالح ومكتب تابع مباشرة للمدير على النحو التالي:

- مصلحة التنمية البشرية والنشاط الإجتماعي والإقتصادي .
- مصلحة تنمية البرامج المحلية.
- مصلحة تنمية المنشآت والضبط.
- مصلحة تلخيص الميزانية.
- مكتب الوسائل والتكوين.

بحيث يتم تنظيم وسير هذه المصالح في مكاتب على أن لا يتجاوز عددها ثلاثة (3) لكل مصلحة وهذا

ما سيوضحه الهيكل التنظيمي للمديرية في الصفحات الموالية .

*تنظم مصلحة التنمية البشرية والنشاط الإجتماعي والإقتصادي في ثلاثة (3) مكاتب :

- مكتب قطاعات التربية الوطنية والتكوين والتعليم المهنيين، والتعليم العالي والبحث العلمي.

- مكتب قطاعات السكن والعمران والصحة والشباب والرياضة والشؤون الدينية والثقافية والعمل والتشغيل والتحويلات الإجتماعية والحماية الإجتماعية .

- مكتب قطاعات الطاقة والمناجم والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري والموارد الصيدية والفلاحة والتنمية الريفية .

* تنظم مصلحة تنمية المنشآت والضبط في مكاتبين (2) كالتالي:

- مكتب قطاعات النقل والمواصلات السلوكية واللاسلوكية والأشغال العمومية والاتصال والتجارة.

- مكتب قطاعات تهيئة الإقليم والبيئة والموارد المائية وقطاعات السيادة المالية .

* وتنظم مصلحة تنمية البرامج المحلية في ثلاثة (3) مكاتب كالتالي:

- مكتب المخططات البلدية للتنمية .

- مكتب متابعة موارد وتمويلات حسابات التخصيص الخاص.

- مكتب متابعة الإستثمارات الممولة من الميزانيات اللامركزية للجماعات الإقليمية.

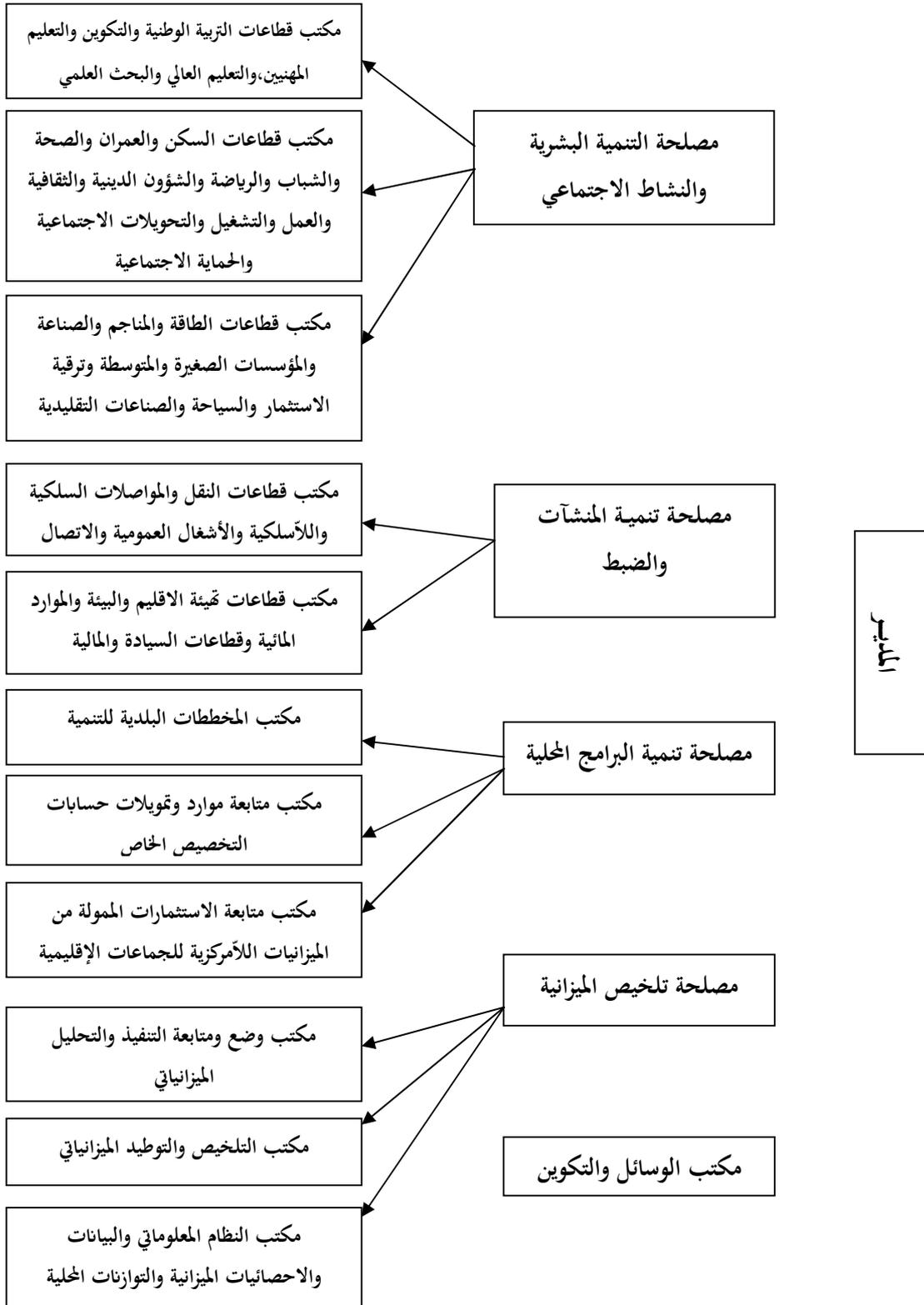
* كما تنظم مصلحة تلخيص الميزانية في ثلاثة (3) مكاتب أيضا كآتي:

- مكتب وضع ومتابعة التنفيذ والتحليل الميزانياتي .

- مكتب التلخيص والتوطيد الميزانياتي .

- مكتب النظام المعلوماتي والبيانات والاحصائيات الميزانياتية والتوازنات المحلية .

المخطط رقم (3-1) : الهيكل التنظيمي العام لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية .



المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بتيسمسيلت .

المطلب الثالث: مهام مصلحة التنمية البشرية والنشاط الاجتماعي والإقتصادي

مصلحة تنمية المنشآت والضبط، ومصلحة تنمية البرامج المحلية.

1. مهام مصلحة التنمية البشرية والنشاط الاجتماعي والإقتصادي ومصلحة تنمية المنشآت والضبط :

تكلف المصلحتين بمهام مشتركة، كل فيما يخصه على الخصوص بما يأتي:

- إعداد تقارير فصلية وسنوية حول وضعية تقدم الإستثمارات في جانبها المادي والمالي وإبرام الصفقات وتعيين جدولها الزمني للإنجاز، على أساس المعلومات المقدمة من الوزارات التقنية وأصحاب المشاريع الآخرين.
- تحليل أسباب التأخير وكل الفروق المحتملة المؤثرة في المحتوى المادي الأولي أوفي تكاليف مشاريع أو برامج التجهيز العمومي .
- تحضير تقارير بشأن إنهاء المشاريع مع أصحاب المشاريع .
- توصية أصحاب المشاريع للقيام بالمراجعة التقنية للمشاريع .
- تحضير العناصر اللازمة لإعداد مشاريع ميزانيات القطاعات المكلفتين بها والممولة من ميزانية الدولة، تبعا للتوجيهات الميزانية الصادرة عن الوزير المكلف بالميزانية.
- المساهمة في إعداد مشاريع ميزانيات القطاعات السنوية والمتعددة السنوات الممولة من ميزانية الدولة .
- دراسة طلبات إعادة التقييم للقطاعات المكلفتين بها وذلك تبعا للتقدم المادي والمالي للمشاريع أو البرامج وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وإعلام السلطة السلمية بها.
- جمع الإقتراحات الميزانية المتعلقة بالبرامج والمشاريع المحلية للقطاعات المكلفتين بها، الموافق عليها من المجلس التنفيذي للولاية والممولة من ميزانية الدولة .
- تحضير إقتراحات تسجيل البرامج والمشاريع المحلية الممولة من ميزانية الدولة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .
- متابعة إنجاز مشاريع البرامج القطاعية غير الممركزة وفقا لجدولهما الزمني للإنجاز والإفقال .
- متابعة تنفيذ ميزانيات وعمليات القطاعات المكلفتين بها وإجراء تقييم مادي ومالي وإعلام سلطتها السلمية.
- وضع ومتابعة التخصيصات الميزانية بالإنصال مع القطاعات الممنوحة إياها .
- ضمان متابعة إجراءات التسيير الميزانية المتعلقة بالعمليات التابعة للبرامج القطاعية غير الممركزة .
- إقتراح كل التدابير الرامية الى عقلنة النفقات العمومية للقطاعات .
- جمع المعلومات اللازمة لمتابعة وتقييم تنفيذ الميزانيات، وتطهير العمليات المسجلة في مدونة الاستثمارات العمومية للقطاعات.

- وضع كل عناصر المعلومات المطلوبة تحت تصرف مصلحة تلخيص الميزانية للمديرية.
- متابعة وتعيين مدونة الاستثمارات العمومية للقطاعات.

2. مهام مصلحة تنمية البرامج المحلية:

- إعداد تقارير فصلية وسنوية حول وضعية تقدم الإستثمارات في جانبها المادي والمالي و إبرام الصفقات وتعيين جدولها الومني للإنجاز، على أساس المعلومات المقدمة من الوزارات التقنية وأصحاب المشاريع الآخرين
- تحليل أسباب التأخير وكل الفروق المحتملة المؤثرة في المحتوى المادي الأولي أو في تكاليف مشاريع أوبرامج التجهيز العمومي .
- تحضير تقارير حول إنهاء المشاريع بالتنسيق مع أصحاب المشاريع .
- توصية أصحاب المشاريع للقيام بالمراجعة التقنية للمشاريع .
- ضمان متابعة إجراءات التسيير الميزانياتي المتعلقة بعمليات المخططات البلدية للتنمية والعمليات الممولة عبر حسابات التخصيص الخاص.
- جمع المعطيات اللازمة لتقييم المشاريع والبرامج المحلية التابعة لمخططات البلدية للتنمية والمؤهلة للتمويل عبر حسابات التخصيص الخاص .
- جمع المعطيات اللازمة لمتابعة المشاريع والبرامج المحلية الممولة من الميزانيات اللامركزية للجماعات الإقليمية.
- المساهمة في تقييم المشاريع المؤهلة للتمويل عبر حسابات التخصيص الخاص، بالاتصال مع الأمرين بالصرف المعنيين .
- متابعة موارد وتمويلات حسابات التخصيص الخاص التي تساهم على الخصوص في التنمية المحلية .
- إعداد تقارير فصلية حول متابعة البرامج المحلية حسب مصدر تمويلها، قصد تبليغها للسلطة السلمية.
- جمع المعطيات اللازمة لتقييم آثار تنفيذ مشاريع أوبرامج التجهيز العمومي على التنمية المحلية.

المطلب الرابع: مهام مصلحة تلخيص الميزانية، ومكتب الوسائل والتكوين.

1. مهام مصلحة تلخيص الميزانية:

- وضع قاعدة معطيات ميزانية قطاعية .
- جمع التقديرات والاقتراحات الميزانية السنوية والمتعددة السنوات والواردة من المصالح السابقة .
- إعداد تقارير تلخيصية دورية تتعلق بتخصيص الموارد .
- المساهمة في تحضير مشاريع القرارات الميزانية وكذا مشاريع القرارات المعدلة لها، بالاتصال مع مصالح المديرية .

- ضمان متابعة وأرشفة إجراءات التسيير الميزانياتي المتعلقة بالعمليات الممولة من ميزانية الدولة وحسابات التخصيص الخاص.
- المساهمة في تحضير مختلف التقارير، بالإتصال مع مصالح المديرية لتبليغها للسلطة السلمية.
- ضمان إبلاغ المعلومات المتعلقة بالتنفيذ الميزانياتي وجمع المعطيات الخاصة بتطهير العمليات المسجلة في مدونة الاستثمارات العمومية .
- إقتراح مقاييس لضبط الوثائق الميزانية وتكليف الإجراءات الميزانية .
- متابعة وتحليل تطور المؤشرات الإجتماعية والاقتصادية والبيئية .
- متابعة وتحليل تطور المقاييس الميزانية والتكاليف .
- متابعة الأهداف المحددة في البرامج وتحليل درجة تحقيقها والفروقات المستنتجة.
- تحليل التكاليف مقارنة بالمقاييس الموضوعية.
- إعداد تقرير سنوي يعكس الصعوبات التي تواجه التنفيذ والمتابعة الميزانية .
- جمع اقتراحات القطاعات المرتبطة بالمدونة الميزانية ومتابعة التغيرات الطارئة عليها.
- متابعة إجراءات التسجيل وإجراءات التسيير الميزانياتي للبرامج والمشاريع المحلية .
- إعداد تقارير تلخيصية دورية.
- المساهمة في تجسيد المخطط التوجيهي للإعلام الآلي للمديرية العامة للميزانية .
- وضع قاعدة معطيات تتعلق بمعايير تقييم الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية للقطاعات والجماعات الإقليمية بالإتصال مع مصالح المديرية .
- تكوين بطاقات خرائط وإحصائيات حسب بلديات الولاية والمساهمة في نشر المعلومة الميزانية المتعلقة بالقطاعات والجماعات المحلية .

- متابعة وتحليل تطور التنمية المحلية والتوازنات الميزانية المحلية.

2. مهام مكتب الوسائل والتكوين:

- تحضير وتقديم مشروع ميزانية المديرية .
- مسك المحاسبة المتعلقة بميزانية المديرية.
- القيام بالإجراءات المتعلقة بتنفيذ الميزانية وتسيير مستخدمي المديرية .

- ضمان تسيير وصيانة الممتلكات المنقولة والعقارية المستخدمة من طرف المديرية ومسك جرد الأملاك المنقولة وغير المنقولة وفقا للإطار القانوني المعمول به.
 - السهر على حسن تسيير أرشيف المديرية وحفظه.
 - إعداد وتنفيذ المخطط السنوي و/أو المتعدد السنوات لتسيير الموارد البشرية .
 - إعداد وتنفيذ المخطط غير الممركز السنوي و/أو المتعدد السنوات للتكوين و/أو لتحسين المستوى وإعادة التأهيل لمستخدمي المديرية.
 - ضمان تسيير قضايا المنازعات والقضايا القانونية للمديرية.
 - السهر على وضع جهاز أمني لحماية ممتلكات المديرية.
- المبحث الثاني: دراسة النفقات العامة في تيسميسيلت**

لمعرفة كيفية توزيع وتخصيص مختلف الإعتمادات المالية على المستوى المحلي - أي على مستوى الولاية- ارتأينا ان نتطرق قبل ذلك الى كيفية تقسيمها في الجزائر بصفة عامة، ويتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر الى قسمين : نفقات التسيير، ونفقات التجهيز، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية 21/90 .

المطلب الأول: تصنيف نفقات التسيير

وتسمى أيضا بالنفقات الإدارية ومهمتها الرئيسية هي تسيير المرافق العمومية وتقديم الخدمات باستمرار ولا تزيد في الدخل القومي للدولة زيادة مباشرة -هي نفقات غير منتجة - وتظهر في في قانون المالية في كل سنة في جدول خاص يسمى الجدول "ب" وتوزع توزيعا إداريا حسب الوحدات الإدارية وحسب الوزارات حوالي 32 وزارة مرقمة بالترتيب بدء بوزارة الدفاع الوطني، بحيث اثنان منها مخصصة للرئاسة وهكذا تخصص لكل وزارة مبالغ معينة تسمى الاعتمادات السنوية أي النفقات التي اعتمدها البرلمان وصادق عليها.

- بحيث لا يمكن لأي وزارة ان تتجاوز المبلغ المحدد لها، كما أنها ملزمة بإنفاق المبلغ المخصص لها، وفي حالة تجاوز المبلغ المحدد يتطلب الامر قانون مالية تكميلي .

وأسفل الوزارات كلها يضاف ما يسمى ب: "التكاليف المشتركة " والتي تشترك فيها جميع الوزارات يوزعها رئيس الحكومة وكأنه إحتياط كونها تعتبر بمثابة توقعات والغرض منها هو المجابهة في حالة النقص .

كما أن حوالي سبعين بالمائة من نفقات التسيير محصورة في ستّ أوسبع وزارات منها: الأمن الداخلي والخارجي، التعليم، والصحة، ومنه نستنتج ان هذا التقسيم هو تقسيم كلاسيكي لأن هاته النسبة هي معطاة للوظائف الكلاسيكية.

وقد قسمت المادة 24 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير - كتقسيم ثاني - إلى أربعة أبواب :

الباب الأول: أعباء الدين الخارجي، وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي، هذا الباب غالبا ما لديه حصة قليلة وهناك وزارات لا تحتوي عليه أصلا.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية، وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل: المجلس الدستوري، مجلس الأمة، والمجلس الشعبي الوطني .

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح، وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة، وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر .

الباب الرابع: التدخلات العمومية، وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجماعات المحلية، المساهمة في الهيئات الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي) وغيرها من أموال الدعم .

المطلب الثاني: تصنيف نفقات التجهيز

وهي تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار ويتولد عنها زيادة مباشرة في الناتج الوطني الاجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الإقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول الى تحقيق تنمية مستدامة، تظهر في قانون المالية في الجدول "ج" وهي تنوزع حسب القطاعات الاقتصادية، وكل قطاع يحتوي على عدة وزارات، نصت عليها المادة 35 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية وصنفتها إلى ثلاثة أبواب :

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، وهي موزعة على تسعة قطاعات التالية:

القطاع رقم 0 : المحروقات .

القطاع رقم 1: الصناعات التحويلية.

القطاع رقم 2: الطاقة والمناجم.

القطاع رقم 3: الفلاحة والري.

القطاع رقم 4: الخدمات .

القطاع رقم 5: المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية .

القطاع رقم 6: التريبة والتكوين .

القطاع رقم 7: المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.

القطاع رقم 8: المباني والسكن ووسائل التجهيز .

القطاع رقم 9: استثمارات أخرى .

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية، فصول ومواد حيث تصور بطريقة أكثر دقة للنشاطات الاقتصادية

التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، ومثال ذلك العملية رقم 1423 هي مركبة كما يلي:

-القطاع 1 : الصناعات التحويلية .

- القطاع الفرعي 14 : تجهيزات .

- الفصل 142: الصلب .

- المادة 1423:التحويلات الأولية للمواد .

كما تتضمن ميزانية التجهيز أنواعا أخرى قد لا تكون محتواة في التسعة قطاعات السابقة، مثل تحويلات رأسمالية (نفقات تحويلية رأسمالية) عديدة منها مثلا: صندوق تطوير مناطق الجنوب، صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، صندوق ترقية التنافسية الصناعية،... إلخ .

الباب الثاني: إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة، وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد .

الباب الثالث: النفقات الرأسمالية الأخرى، وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك إحتياطي النفقات غير المتوقعة .

المطلب الثالث: التطور الكمي لنفقات ولاية تيسمسيلت.

إن النفقات العامة التي تستفيد منها ولاية تيسمسيلت هي متزايدة باستمرار، وهذا شيء مؤكد، ليست بحوزتنا قيمة المبالغ المالية التي تثبت ذلك عبر السنوات، وإنما لدينا معلومات إحصائية لمدة كافية تثبت ذلك فالتطور الكمي لمختلف المؤسسات والفضاءات وغيرها إن دلّ على شيء إنما يدل على ذلك .

أما ما تمكنا من الاطلاع عليه من مبالغ مالية فهي تخص آخر خماسي فقط وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): النفقات العامة المخصصة لولاية تيسمسيلت خلال الخماسي 2010-2014

الوحدة: 1000 دج

2014-2010	القطاع
140.000	القطاع 1: الصناعات المعملية
140.000	القطاع الفرعي 17: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
2.262.000	القطاع 3: الفلاحة والري .
1.285.000	القطاع الفرعي 32: مشاريع الري الكبرى
327.000	القطاع الفرعي 34: الغابات.
650.000	القطاع الفرعي 36: البيئة
40.000	القطاع 4: دعم الخدمات المنتجة
40.000	القطاع الفرعي 42: السياحة
2.139.000	القطاع 5: البنية التحتية الاقتصادية والادارية
1.834.000	القطاع الفرعي 52: البنية التحتية للطرق
305.000	القطاع الفرعي 57: البنية التحتية الادارية
2.492.000	القطاع 6: التربية - التكوين .
1.193.000	القطاع الفرعي 62: التربية
55.000	القطاع الفرعي 63: التكوين واليد العاملة
1.244.000	القطاع الفرعي 64: التعليم العالي .
629.500	القطاع 7: البنية التحتية الاجتماعية والثقافية
214.000	القطاع الفرعي 73: البنية التحتية الصحية.
395.000	القطاع الفرعي 74: الشبيبة.
20.500	القطاع الفرعي 75: الثقافة.
120.000	القطاع 8: دعم الحصول على السكن .

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بتيسمسيلت .

والمعلومات الإحصائية هي كالتالي:

الجدول رقم (2-3): بعض المعطيات الإحصائية التي تثبت التطور الكمي لنفقات ولاية تيسمسيلت.

2014	2013	2009	1999	الوحدة	القطاع	
145565	145465	145465	143451	هكتار	المساحة الزراعية المستعملة	الزراعة
77454	71087	62120	60714	هكتار	المساحة الغابية	الزراعة
82101	69078	55762	36509	عدد	مجموع حظيرة السكنات الولائية	السكن والتمدين
20000	12215	7090	5022	عدد	السكنات الاجتماعية المحلية	السكن والتمدين
2855	2372	1466	1244	عدد	السكنات الاجتماعية التساهمية	السكن والتمدين
24627	14363	11326	2458	عدد	المنازل الريفية	السكن والتمدين
328	328	4	/	عدد	السكنات الوظيفية	السكن والتمدين
656	656	656	641	عدد	الطرق المستفاد منها	الطرق
300	286	284	254	عدد	المدارس الابتدائية	التعليم
68	61	55	36	عدد	المتوسطات	التعليم
34	27	22	11	عدد	الثانويات	التعليم
202	178	165	96	عدد	المطاعم المدرسية	التعليم
39	36	33	27	عدد	الداخليات	التعليم
11	9	9	4	عدد	مراكز التكوين المهني	التكوين المهني
3870	2970	2970	1150	عدد	المقاعد البيداغوجية	التكوين المهني
10	7	7	4	عدد	الداخليات	التكوين المهني
4	3	3	3	عدد	المستشفيات	الصحة
626	566	566	505	عدد	الأسرة	الصحة
11	9	6	5	عدد	المستوصفات	الصحة
113	112	107	71	عدد	قاعات العلاج	الصحة
3	2	2	2	عدد	مصلحة الأمومة	الصحة
5	5	3	1	عدد	السدود	الري
153	141	106	53	عدد	سواقي المياه	الري
3	3	1	1	عدد	محطة معالجة المياه	الري
23	23	20	16	عدد	الملعب البلدي	الشباب والرياضة
8	5	5	4	عدد	قاعة متعددة الرياضات	الشباب والرياضة
13	9	8	/	عدد	المجمعات الرياضية	الشباب والرياضة
11	4	1	/	عدد	المسبح	الشباب والرياضة
110	84	84	/	عدد	فضاء للرياضة	الشباب والرياضة
36	34	34	21	عدد	صالة متعددة الأغراض	الشباب والرياضة
4	3	3	2	عدد	بيوت الشباب	الشباب والرياضة
1	1	1	/	عدد	الجامعات	التعليم العالي
10000	4000	4000	/	عدد	المقاعد البيداغوجية	التعليم العالي
5000	2000	500	/	عدد	الإيواء	التعليم العالي
1	/	/	/	عدد	المكتبة الجامعية المركزية	التعليم العالي

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيسمسيلت

نلاحظ في قطاع الفلاحة اتساعا في كل من المساحة الزراعية المستعملة والمساحة الغابية، فالأولى كانت مساحتها 143451 هكتار سنة 1999 وأصبحت 145565 هكتارا سنة 2014 وفي قطاع السكن زاد مجموع حظائر السكنات الولائية بصفة مستمرة من 36509 سنة 1999 الى 82101 سنة 2014، وكذا زيادة عدد السكنات الاجتماعية المحلية وعدد السكنات الاجتماعية التساهمية من 5022 سنة 1999 إلى 20000 سنة 2014، و1244 سنة 1999 إلى 2855 سنة 2014 على الترتيب، أما السكنات الوظيفية فلم يكن هناك ولا سكن وظيفي سنة 1999 فأصبح سنة 2014 328 سكن، وحتى المنازل الريفية ارتفعت خلال نفس الفترة من 2458 الى 24627 وهذا بسبب برامج دعم البناء الريفي (الذاتي).

أما بالنسبة للطرق فكانت هناك اصلاحات وتعبيدات لكثير من الطرق غير الصالحة، وكانت الطرق المستفاد منها خلال الفترة 15 طريقا أي من 641 الى 656 .

عدد المدارس الابتدائية ارتفع من 254 الى 300، المتوسطات من 36 الى 68، والمطاعم المدرسية والداخليات من 96 - 27، 202-39 على التوالي، أما الثانويات فقد زاد عددها من 11 الى 34 كذلك خلال نفس الفترة هذا كان في قطاع التعليم .

وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع التكوين، فارتفع عدد مراكز التكوين المهني والتمهين من 4 الى 11 سنة 2014، ومقاعدتها من 1150 الى 3870 أما دخلياتها فمن 4 الى 10 داخليات .

وإذا أتينا إلى قطاع الصحة فنجد أنه تم إنشاء مستشفى واحد فقط خلال الفترة المذكورة أي كان عددها 3 وأصبح 4، وعدد الأسرة من 505 الى 626 سرير.

بينما كان هناك تدشين لست مستوصفات جديدة والتي ارتفع عددها من 5 الى 11، أما قاعات العلاج فقد لقيت اهتماما كبيرا بالتفكير في إنشائها وتم بناء حوالي 42 قاعة علاج لأن الارتفاع في العدد كان من 71 الى 113 ومصالحة رعاية الامومة أصبح عددها ثلاثة (من 2 الى 3) .

في حين نجد أن قطاع الري زادت به عدد السدود من 1 الى 5، وسواقي المياه من 53 الى 153 ساقية ماء وهذا أمر أو استثمار جيد جدًا .

إضافة إلى احتياطي سدود المياه الذي ارتفع من 62 الى 90 . ومحطات معالجة المياه زادت بمعدل محطتين خلال الفترة .

وبالنسبة لميدان الشباب والرياضة فعدد الملاعب على مستوى الولاية فقد ارتفع من 16 الى 23 ملعبا والقاعات المتعددة الرياضات من 4 الى 8، والمجمعات الرياضية القريبة لم تكن موجودة فأصبحت 13، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد المسابح الذي أصبح 11 مسبحا.

والفضاءات المخصصة للرياضة إلى 110 فضاء، وعدد الصالات المتعددة الأغراض عرف قفزة من صالة واحدة الى 36 صالة، في حين تم انشاء بيتين اثنين للشباب، بحيث كان العدد 2 سنة 1999 ثم اصبح هناك 4 بيوت للشباب .

أما فيما يخص قطاع التعليم العالي فيتواجد مركز جامعي واحد على مستوى الولاية منذ سنة 2009 الى الآن، غير أنّ عدد المقاعد البيداغوجية وأماكن الإيواء في ارتفاع مستمر، فبالنسبة لعدد المقاعد البيداغوجية قد ارتفع من 4000 مقعد سنة 2009 الى 10000 مقعد سنة 2014 أما عدد أماكن الإيواء فزاد من 500 إلى 5000 سنة 2014، أما المكتبات الجامعية المركزية فتوجد مكتبة جامعية واحدة في الولاية وقد أنشئت سنة 2014 .

المبحث الثالث: تقييم مدى تأثير النفقات العمومية على التنمية المحلية بالولاية.

إنّ التطور الكمي للنفقات العامة الذي لاحظناه من قبل وكذا مختلف الاحصائيات المتعلقة بمختلف القطاعات والتي هي متزايدة أيضا تشير الى ان عملية التنمية المحلية على مستوى الولاية ناجحة وفعالة وهذا في كافة القطاعات، وهذا ما يوضحه الملحق رقم 02.

المطلب الأول: تطور الجانب البشري

إن تزايد النفقات العمومية المخصصة لولاية تيسمسيلت تعكس بالضرورة تزايد الحاجات والرغبات اللازمة لتلبية طلبات سكانها، وهذا ما يعبر بدوره على تطور الجانب البشري أيضا ومنه الدلالة على التضخم البشري المستمر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

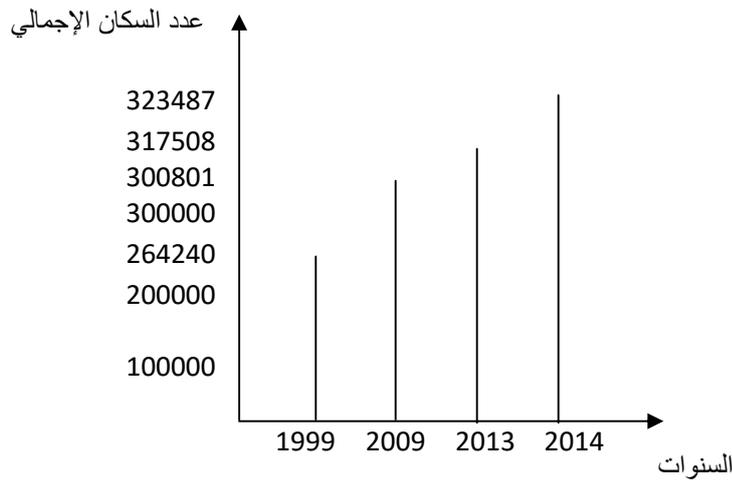
الجدول رقم (3-3): تطور الجانب البشري بولاية تيسمسيلت خلال الفترة (1999-2014)

السنة	1999	2009	2013	2014
عدد السكان الإجمالي للولاية	264240	300801	317508	323487
عدد السكان النشطون	60534	86316	93062	94814

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيسمسيلت

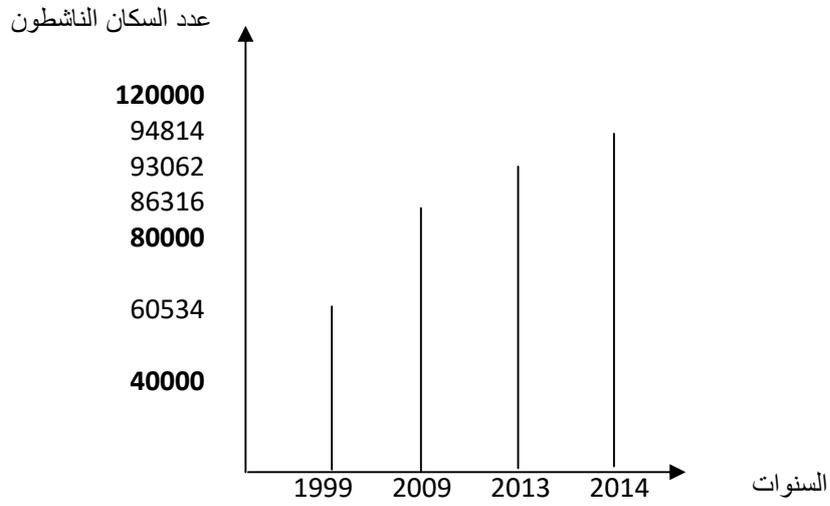
والأشكال التالية تلخص ذلك:

الشكل رقم (3-2): تطور عدد السكان لولاية تيسمسيلت



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق

الشكل رقم (3-3): تطور عدد السكان الناشطون لولاية تيسمسيلت

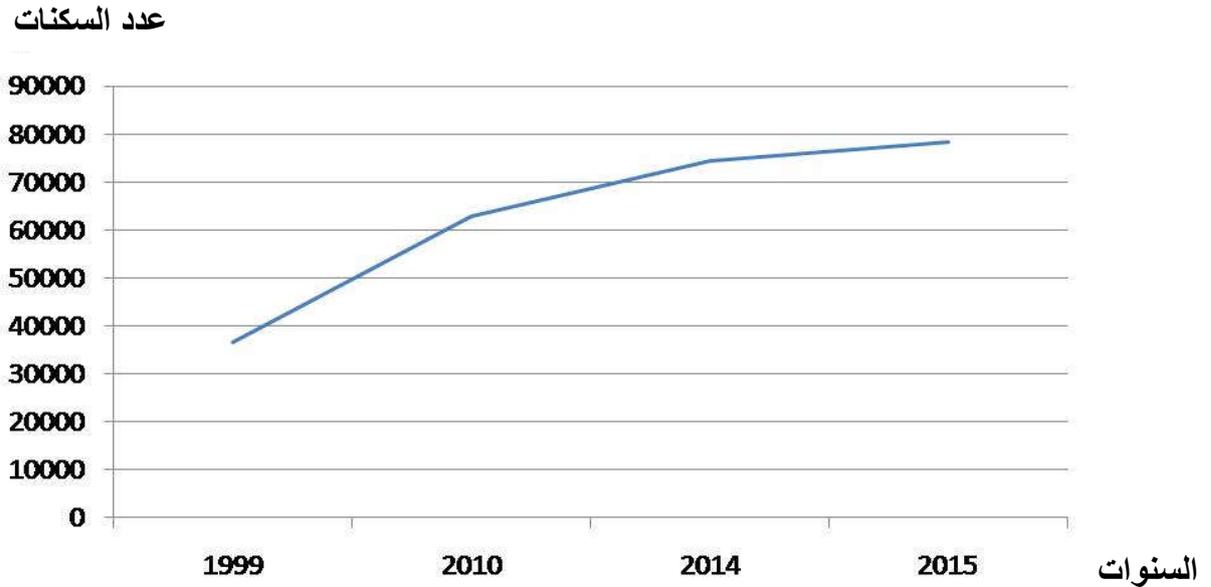


المصدر: من إعداد الطالبة بناء علنفس الجدول

ويظهر ذلك أيضا من خلال عدد السكنات والمنازل المشغولة التي هي في تزايد مستمر، وهذا ما تبينه

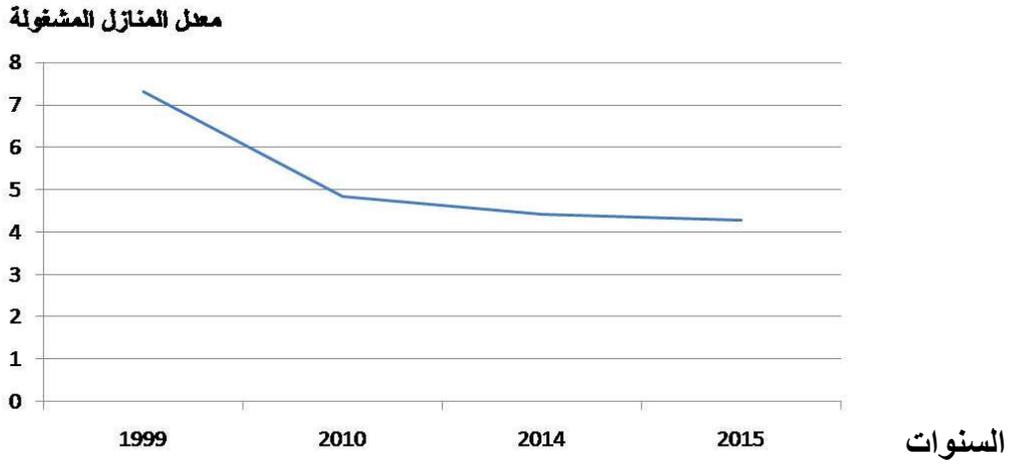
الأشكال التالية:

الشكل رقم (3-4): تطور مجموع السكن في ولاية تيسمسيلت (1999-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

الشكل رقم (3-5): معدل المنازل المشغولة في ولاية تيسمسيلت (1999-2015)

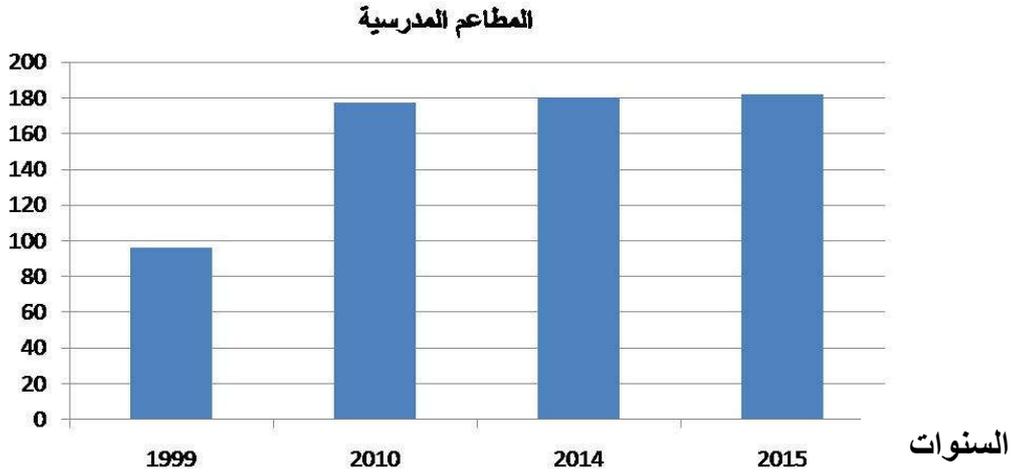


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

كذلك بالنسبة للمطاعم المدرسية والداخليات التي تدل على زيادة عدد السكان من خلال زيادة عدد

التلاميذ كما هو موضح في الأشكال التالية:

الشكل رقم (3-6): تطور للمطاعم المدرسية في ولاية تيسمسيلت (1999-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

أما عن عدد الداخليات فهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): عدد الداخليات في ولاية تيسمسيلت (1999-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

ونفس الشيء بالنسبة لعدد قاعات العلاج المتزايد الذي يدل على أن إنشاءها يتم في المناطق المعزولة وحسب تكتل السكان.

الشكل رقم (3-8): عدد قاعات العلاج في ولاية تيسمسيلت (1999-2015)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

المطلب الثاني: تحليل تطور التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت (1999-2015).

يبدو تأثير النفقات العمومية على التنمية المحلية واضحا وجليا في جميع القطاعات وهذا ما يوضحه

الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): تطور بعض المؤشرات الرئيسية خلال الفترة (1999-2015).

الوحدة: نسبة مئوية (%)

2015	2014	2010	1999	المؤشرات	القطاع
96	94	91	82	معدل الربط بشبكة التطهير	الموارد المائية
172	172	117	70	تطور الموظفين يوميا	
96	96	96	87	معدل الربط بالكهرباء	الطاقة
66	66	54.77	/	معدل الربط بالغاز	
23.74	23.35	24.95	39.49	الابتدائيات المستبدلة	التعليم
25.76	25.85	35.47	34.22	المتوسطات المستبدلة	
23.25	27.55	29.70	34.19	الثانويات المستبدلة	
1	1	1	/	مركز تصفي الدم	الصحة
19	19	15	14	المستوصفات	
12	9	9	/	مجمع رياضي	الشباب والرياضة
6	6	5	5	قاعة متعددة الرياضات	
22	21	21	16	ملاعب بلدية	
34	34	34	1	قاعة متعددة الأغراض	
84	84	84	/	الأرضيات الرياضية القريبة	
5	5	3	2	بيت الشباب	
18	17	15	15	دور الشباب	
16	16	16	5	مراكز ثقافية	الثقافة
22	22	18	2	المكتبة البلدية	
502	502	500	500	طول شبكات الصرف الصحي	الطرق
811	798	655	641	طول شبكات أخرى	
7	7	7	7	الأسواق الأسبوعية	التجارة
12	12	/	/	الأسواق التفصيل	

المصدر: مديرية البرجة ومتابعة الميزانية لولاية تيسمسيلت

فإذا جئنا إلى قطاع الموارد المائية نجد أن معدلات الربط بمختلف الشبكات متزايدة من مدة إلى آخر من 70 سنة 1999 إلى 95.13 سنة 2010 ثم إلى 96 سنتي 2014 و 2015، ومن 82 سنة 1999 إلى 91 سنة 2010 ثم إلى 94 و 96 سنتي 2014 و 2015 على الترتيب، وهذا بطبيعة الحال مؤشر على التنمية. وكذلك الأمر بالنسبة لتطور الخصائص اليومية للسكان في اليوم، من 117، 70، 172، 172 وهذا في نفس السنوات السابقة الذكر، إذ نجد أنه عرف قفزات نوعية من خماسي إلى آخر.

أما بالنسبة لقطاع الطاقة، فنجد ان معدلات الربط بالكهرباء قد ارتفعت من 87 عام 1999 إلى 96 في السنوات الموالية لتثبت عند هذه القيمة. أما الربط بالغاز فلم يكن موجودا سنة 1999 ثم جاء بمعدل 54.77 سنة 2010، وبقي بعدها عند القيمة 66 حتى سنة 2015.

وفيما يخص قطاع التعليم نلاحظ ارتفاع معدل التمدرس في سن يتراوح بين 6 - 15 سنة، وذلك من 74.21 سنة 1999، 81.94 سنة 2010 ثم إلى 93.35 سنة 2014 وأخيرا إلى 94.00 سنة 2015 ويدل ذلك على انه هناك تحفيزات ايجابية في المجال .

كذلك الابتدائيات، المتوسطات، والثانويات المستبدلة هي في تناقص مستمر، بحيث انخفضت من 39.49 إلى 24.95 و 23.35 ثم 23.74 بالنسبة للابتدائي، ومن 34.22 إلى 35.47 إلى 25.85 إلى 25.76 بالنسبة للمتوسط، أما في الثانوي فهي من 34.19 إلى 29.70 إلى 27.55 إلى 23.55 سنة 2015.

وفي قطاع الصحة نلاحظ اقامة مركز واحد لتصفية الدم سنة 2010، أما المستوصفات فقد زاد عددها من 14، 15 إلى 19 سنة 2015 .

أما قطاع الطرق فطول شبكات الصرف الصحي زاد من 500 إلى 502، وطول الشبكات الأخرى من 641، 655، 798، إلى 811 سنة 2015 .

أما في قطاع الشباب والرياضة فنجد أنه تم إنشاء 12 مجمعا رياضيا قريبا خلال الخمس سنوات الأخيرة وصالحة واحدة متعددة الرياضات، أما القاعات المتعددة الأغراض قد عرفت قفزة نوعية من قاعة واحدة إلى 34 قاعة، والأرضيات الرياضية القريبة كذلك لم تكن هناك ولا أرضية وأصبحت بعدها 84 أرضية، أما الملاعب البلدية فمن 16، 21، إلى 22، كما تم إنشاء ثلاث بيوت للشباب، وهو ما يدل على الاهتمام بفئة الشباب والسعي لتحقيق حاجاتهم.

أما فيما يخص قطاع التجارة فنجد بها سبعة أسواق أسبوعية منذ 1999 إلى 2015، أما أسواق التفصيل فقد تم انشاء 12 سوقا خلال سنة 2014 .

وفيما يخص قطاع الثقافة نجد المراكز الثقافية 5 سنة 1999 ثم تم إنشاء 11 مركزا سنة 2010 لتصبح 16 مركزا حتى سنة 2015، ودور الثقافة توجد واحدة ومكتبة أساسية واحدة، أما المكتبات البلدية فعرفت قفزة من مكتبتين سنة 1999 إلى 22 مكتبة سنة 2015، أي أنه تم انشاء 20 مكتبة خلال هذه الفترة المدروسة.

وهذه الإحصائيات كلها تشير الى ان هناك تنمية محلية على مستوى الولاية، وأن النفقات العامة فعالة وتؤثر تأثيرا ايجابيا عليها وهذا كونها بالأصل ولاية فقيرة، فكانت تلبية حاجات ورغبات الأفراد بصفة متواصلة وفي جميع القطاعات. إذن يبدو تأثير النفقات العامة على التنمية المحلية واضحا وجليا في جميع القطاعات على أنه تأثير إيجابي وبصفة مستمرة، أي من سنة الى أخرى.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما ورد في هذا الفصل يتضح لنا بأن مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لها دور أساسي لا يستهان به في بعث ديناميكية إقتصادية فعالة، ولها قابلية واسعة للاستثمار في شتى المجالات وتحقيق التنمية المحلية التي تعتبر جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة، حتى أنها أصبحت مطلبا أساسيا تسعى لبلوغه كل الولايات والدول النامية التي تطمح للنهوض بمجتمعاتها وتطويرها .

ومن دراستنا التطبيقية تطرقنا إلى كيفية تسيير ميزانية الولاية من مراقبة واستهلاك فتمكنا من الاطلاع على الكثير من الاحصائيات التي تثبت أن الولاية تسعى جاهدة وباستمرار لتحقيق تنمية محلية مستدامة من خلال تلبية حاجات سكانها الكثيرة والمتنوعة وذلك في جميع القطاعات.

الخاتمة

خاتمة:

تمثل النفقات العامة أهم أداة لتدخل الدولة في جميع الميادين بحيث تقوم بالإفناق على كافة القطاعات والمجالات المختلفة سعياً منها لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

ونظراً لأهمية الموضوع فقد تطرقنا إلى كافة المعلومات الضرورية والملمّة بالنفقات العمومية والتي يمكن من خلالها إعطاء رؤية واضحة لها، لذلك ارتأينا أن نعرّج على كل من تطور مفهوم النفقات العمومية من خلال المفهومين التقليدي والحديث لها وكذا تعريفها، إضافة إلى أركانها المتمثلة في كونها مبلغ من النقود، صدورها عن هيئة عامة، وأن تؤدي إلى تحقيق منفعة عامة، كما تمكّنا من معرفة قواعدها، و المتمثلة في قاعدة المنفعة القصوى قاعدة الاقتصاد والتدبير، وقاعدة الترخيص، ثم أعطينا لمحة حول حجمها وكذا مختلف التقسيمات العلمية والاقتصادية لها بالإضافة إلى ظاهرة ازدياد هذه النفقات وأسباب ذلك، وآثارها الاقتصادية لها.

وتعد التنمية المحلية من المجالات الأكثر أهمية والأكثر حاجة إلى الاعتمادات المالية لما لها من آثار إيجابية على مختلف القطاعات والأقاليم المحلية، وخاصة في الدول النامية والمناطق النائية والمعزولة منها بحيث تسعى الدولة جاهدة إلى الاهتمام بالولايات الأكثر فقراً وتخلفاً بغية تطويرها وجعلها تلحق بغيرها من الولايات من جهة وتحقيق تنمية وطنية شاملة من جهة أخرى وبذلك تتطور الدولة ذاتها وتلحق بغيرها من الدول المتطورة.

فنظراً لذلك، وبغرض إعطاء صورة واضحة حول ماهية كل من التنمية والتنمية المحلية فضلنا أن تشمل عناصر هذا الفصل على ما يلي: مفهوم التنمية، أهداف ومؤشرات التنمية، أنواعها ومستوياتها، ثم نظرياتها، أما فيما يخص التنمية المحلية فقد احتوى الفصل المخصص لها على: تعريفها وعناصرها، خصائصها، أهدافها، ومعوقاتنا، ثم مظاهرها ومقوماتها، وكذا مجالاتها، وفي الأخير تطرقنا لأسس تجسيد هذه التنمية المحلية من خلال كل من الإدارة المحلية، التخطيط المحلي، و التمويل المحلي.

وتعتبر ولاية تيسمسيلت من الولايات التي توليها الجزائر اهتماماً كبيراً بعملية التنمية المحلية على مستوى كافة القطاعات، فتخصص لها بذلك مبالغ أو ميزانيات ضخمة من أجل استعمالها استعمالاً عقلاً ورشيداً كونها هي ادرى بمصالحها وحاجيات أفرادها المحليين وكذا حاجات مختلف المؤسسات المتواجدة بها.

لذلك تطرقنا في الفصل الثالث والأخير إلى واقع التنمية المحلية بهذه الولاية فلجأنا إلى مديرية البرجة ومتابعة الميزانية بغية تبيان ذلك، فتمكّنا من معرفة المؤسسة ومهام مختلف مصالحتها، ثم عرّجنا على كيفية تقسيم النفقات العمومية في الجزائر ومدى استفادة الولاية منها وكيف استغلّتها لتجسيد التنمية المحلية بها.

ولقد توصلنا من خلال بحثنا هذا الى النتائج التالية:

- تعتبر النفقات العامة أداة في يد الدولة تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية و الاقتصادية باعتبار أن القاعدة والانطلاقة تكون من المحليات فلا تتحقق هذه الأهداف إلا بالاستعمال العقلاني، الرشيد والأمثل لهذه النفقات.
 - وتبين من عرض مختلف أفكار الاقتصاديين وأغلبهم أن الاهتمام بالجانب المحلي هو الأساس ومنه الانطلاقة للتنمية الوطنية الشاملة لكل بلد.
 - كذلك أن التضخم البشري في الولاية يؤدي الى تضخم واختلاف الحاجيات، وهذا ما يتطلب تزييدا مستمرا في نفقاتها وكذا الجهود المبذولة عند صرف هذه النفقات من أجل تحقيق التنمية عن طريق تحقيق كافة الرغبات.
 - مدى أهمية النفقات العمومية في تجسيد التنمية المحلية، فهي ضرورية جدًا لها، بل لا تحدث التنمية المحلية بدون هذه النفقات.
- وهي نتائج كلها تجيبنا على التساؤلات الفرعية للبحث أي أن النفقات العامة تؤدي إلى تحقيق مختلف الأهداف وعلى مستوى كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أما بالنسبة لمقومات تجسيد التنمية المحلية فعرفنا أنها تكون من خلال توفر كل الشروط أو الأساسيات اللازمة لذلك وهي: الإدارة المحلية، التخطيط المحلي والتمويل المحلي.
- وتساهم النفقات العمومية بدرجة عالية في دفع عجلة التنمية المحلية باستمرار من خلال استغلالها وتخصيصها بشكل فعال على مختلف المجالات وحسب الأهمية والأولويات.
- ومنه نستطيع الإجابة على السؤال الرئيسي الذي يقول: ما مدى تأثير النفقات العمومية على التنمية المحلية؟ وهو أنّ النفقات العمومية لها تأثير كبير إيجابي ومباشر على التنمية المحلية، لا بل لا تتم هذه الأخيرة إلا بدونها، وخاصة خاصة على مستوى الدول النامية و كذا الولايات الفقيرة والمهمشة منها.
- وبالتالي تحققت لنا الفرضيات الثلاث، تعتبر النفقات العمومية أداة هامة وفعالة في يد الدولة وتستطيع بها أن تتدخل في جميع القطاعات لتحقيق مختلف الأهداف، وكذلك فالتنمية المحلية هي الأساس لتحقيق التنمية الوطنية وهي تتطلب موارد مالية معتبرة ومنه فإن اعتماد المالية المحلية على المالية العامة قاعدة أساسية لتحقيق التنمية المحلية أمر أكيد، وكذلك ولايتنا التي تعتبر فقيرة فإن تأثير النفقات العامة عليها كان تأثيرا مباشرا إيجابيا وكبيرا.

الاقتراحات والتوصيات:

بناء على الدراسات النظرية والتطبيقية، نقترح التوصيات التالية:

- إعطاء الأهمية للولايات المعزولة والفقيرة في جانب التنمية.
- تسيير وصرف الميزانية الولائية بما يدعم تطويرها، أي الاستثمار في الاستثمار أكثر في القطاعات الإنتاجية.
- استخدام الموارد المالية المحلية استخداما عقلانيا ورشيدا -تجنب الإشراف والتبذير- بغية الدفع بعجلة التنمية المحلية ومنه تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.
- المفاضلة بين المشاريع وفق أسس ومعايير دقيقة تسهل إجراءات صرف النفقات.
- أما في الآونة الأخيرة والتي شهدت ظاهرة التقشف فنقترح تجنب هدر الأموال فيما لا نفع فيه كالمهرجانات والحفلات التي أصبحت تخصص لها اعتمادات مالية معتبرة.

آفاق البحث:

- إنّ موضوع التنمية المحلية يعتبر موضوعا واسعا ويصعب الإلمام بكافة جوانبه في دراسة واحدة، وقد تركز اهتمامنا في هذه الدراسة على الدور الذي تلعبه النفقات العمومية في تجسيد التنمية المحلية ومدى تأثيرها في ذلك ومنه يمكن تقديم الآفاق التالية:
- إعطاء الأهمية لتحسين الإدارة المالية التي أصبحت عائقا كبيرا في كثير من البلدان السائرة في طريق النمو.
 - مراعاة مبادئ ترشيد النفقات العمومية وذلك بإتباع أسلوب الأولويات.
 - دور النفقات العمومية في التأثير على التنمية المحلية، وكذا دور التنمية المحلية في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.
 - الكيفية المثلى التي ينبغي أن تخصص بها الاعتمادات في تقديرنا والتي تكون السبيل السليم لاتخاذ القرارات الهامة في المستقبل المتعلقة بالتنمية المحلية، ومنه التنمية المحلية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

- المصادر:

أ- الحديث النبوي الشريف:

1. الإمام البخاري في فتح الباري، شرح صحيح، مكتبة الصنف، المجلد رقم 10، رقم الحديث 6012.

ب- الكتب:

1. إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006
2. إبراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، العدد: 03 مجلد: 24 - 1992: 54
3. إبراهيم علي عبد الله، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
4. إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006،
5. أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة، بيروت، 1986،
6. أحمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 40، 2009.
7. أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
8. جوين سوبنيرن وآخرون، التنمية الاقتصادية المحلية، [على الخط]، واشنطن، البنك الدولي.
9. حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، المالية العامة، بيروت، لبنان، 2004.
10. حسين صادق عبد الله، السلوك الإداري ومركزات التنمية في الإسلام، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، ط2، 1992.
11. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
12. حمدي أحمد الغنائي، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، الدار اللبنانية، القاهرة.
13. خالد السمارة الزغي، التمويل المحلي للوصيات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985 .
14. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2007.
15. دالاس بيترسون، الدخل والعمالة و النمو الإقتصادي، ج1، ترجمة برهان الدجاني، المكتبة المصرية، بيروت، 1967.
16. رشيد احمد عبد اللطيف، التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر، 2001 .
17. رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975.
18. رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.

19. رياض الشيخ، المالية العامة، دراسة الاقتصاد العام للتخطيط المالي في الرأسمالية والاشتراكية، دار النهضة العربية، القاهرة 1979.
20. زرلي مُجَّد امقران، جامعة تيزي وزو، مداخلة قدمت خلال الملتقى الدولي حول التنمية المحلية والحكم الرشيد، جامعة اسطمبولي بمعسكر، خلال يومي 26 و 27 افريل 2005.
21. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.
22. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2011.
23. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة- مدخل تحليلي معاصر-، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.
24. سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.
25. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، جامعتي الاسكندرية و بيروت، مصر، 2009.
26. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999 .
27. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
28. عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
29. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد، عمان، ط1، 2007.
30. عاطف صدقي، المالية العامة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969
31. عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001 .
32. عبد الرزاق ابراهيم الشيخلي، الإدارة المحلية دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر.
33. عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، ط1، دار الخلد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
34. عبد العالي الصكبان، مقدمة في المالية في العراق، الجزء الأول، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر العراق، 1976.
35. عبد الكريم صادق بركات، الإقتصاد المالي، جامعة دمشق، سوريا، 1993/1992.
36. عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، جامعة مُجَّد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2009،
37. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
38. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972.
39. عبد الهادي النجار، مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.

40. عصام فوزي، عدنان سليمان، التنمية الإقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995 .
41. عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
42. علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت، بدون سنة نشر.
43. علي خليل، سليمان أحمد اللّوزي، المالية العامة، دار وهران للنشر والتوزيع، 2000،
44. علي كنعان، إقتصاديات المال، منشورات دار الحسين، دمشق، الطبعة الأولى، 1997، .
45. عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ربحانة، الجزائر، 1999.
46. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.
47. ماجد راغب الحيلو، القانون الاداري، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1996.
48. ماير، التنمية الإقتصادية، الجزء الأول، ترجمة عبد الله صائغ، مكتبة لبنان، لبنان، 1964 .
49. مايكل ابد جمان، الإقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة (ترجمة وتعريب مُجد ابراهيم منصور)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
50. مُجد أحمد الدوري، التخلف الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
51. مُجد اسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1983 .
52. مُجد الصغير البعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004 .
53. مُجد حلمي مراد، مالية الدولة، القاهرة، مصر، 1960.
54. مُجد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، مصر، 1985، ص 68-70 .
55. مُجد رياض عاتيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر 1989
56. مُجد سعيد فهدود، مبادئ المالية العامة، ج1، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب 1978/1979.
57. مُجد شفيق، التنمية الإجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، مصر، 1993 .
58. مُجد عباس محززي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 11-2003 الساحة المركزية بن عكنون الجزائر .
59. مُجد عبد العزيز عجمية، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
60. مُجد عبد العزيز، ناصف عطية إيمان، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000/1999.
61. مُجد فرج الله الخطيب، الحكم المحلي والتنمية، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصر، 1998 .

62. محمود الوادي وآخرون، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2000.
63. محمود حسين الوادي وزكريا أحمد غرام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
64. محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف بمصر، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 1988.
65. مختار حمزة، وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، مصر، مكتبة الخلنجي، القاهرة مصر، 1994
66. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001
67. مصطفى الجمل هشام، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.
68. مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987.
69. منى حافظ بدوي، التنمية الإجتماعية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
70. ناصر زين العابدين، علم المالية والتشريع المالي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.
71. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1987.

ج- المذكرات والرسائل

1. بن عثمان شويخ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان، 2011/2010.
2. بومدين بونوار، النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2011/2010.
3. جعفر انس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1988
4. جمال أحمد الجويد، مسار تنمية الإدارة المحلية ومقوماتها في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004.
5. رتيبة زرقاوي، حنان شريك، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، قسم العلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2013/2012.
6. ريان ريان عبد السلام، إشكالية التنمية المحلية ومدى فعالية البرامج البلدية للتنمية، بولاية الأغواط، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة الجزائر، 2006/2005.
7. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013.

8. مُجَّد سعودي ، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية 2006/2007، جامعة الشلف.

د- المجالات

1. أحمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 40 2009.
 2. حياة بن اسماعين، وسيلة السبتي، التمويل المحلي للتنمية المحلية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و22/11/2006، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.
 3. دليل سياسة التجديد الريفي (الوزير) المنتدب المكلف بالتنمية الريفية اللجنة الوطنية للتنمية الريفية أوت 2006
 4. زربي مُجَّد امقران، جامعة تيزي وزو، مداخلة قدمت خلال الملتقى الدولي حول التنمية المحلية والحكم الرشيد جامعة اسطمبولي بمعسكر، خلال يومي 26 /27 افريل 2005.
 5. قرزبز محمود، مقال بعنوان: " واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية بمشاريع التنمية"، منشور على صفحة الانترنت
 6. مُجَّد الهادي لعروق، تسيير وتهيئة الحواضر الجزائرية، هندسة السلطة ورهانات الحكم الرشيد، مجلة المخبر للتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 8 سنة 2008
- هـ - مواقع الأنترنت:

primer-www.worldbank.org/intled/552648-1107469268231/20596552/led-arabic.pd.f.13/01/2009;p9
WWW.2ALGERIA.COM/vb3/T4401.HOTMAI

الملاحق

	QUELQUES DONNEES STATISTIQUES	Unité	Situation 1999	Situation 2009	Situation 2013	Situation 2014
INDICATEURS GENERAUX	1 Superficie de la Wilaya	KM ²	3151,37	3151,37	3151,37	3151,37
	2 Nbre de communes	NBRE	22	8	22	22
	3 Nbre de daïra	NBRE	8	22	8	8
	4 Population totale de la Wilaya	HBTS	264240	300801	317508	323487
	5 Population active	HBTS	60534	86316	93062	94814
AGRICULTURE	6 Superficie agricole utile	Ha	143451	145465	145465	145565
	7 Superficie forestière	Ha	60714	62120	71087	77454
HABITAT ET URBANISME	8 Total parc logement Wilaya	Nbre	36509	55762	69078	82101
	9 dont précaire	Nbre	9364	8855	7687	7687
	10 Logements sociaux locatifs	Nbre	5022	7090	12215	20000
	11 Logements sociaux participatifs + aides	Nbre	1244	1467	2372	2855
	12 Logements ruraux	Nbre	2458	11326	14363	24627
	13 Logements location / vente	Nbre	0	0	-	0
	14 Logements promotionnels	Nbre	0	0	0	80
	15 Logements de fonction	Nbre	0	4	328	328
ROUTES	16 Longueur du réseau RN	Km	215	215	215	215
	17 Longueur du réseau CW	Km	500	500	500	500
	18 Longueur du réseau CC	Km	641	656	656	656
EDUCATION -	19 Nbre d'écoles primaires	Nbre	254	284	286	300
	20 Nbre d'écoles CEM	Nbre	36	55	61	68
	21 Nbre de lycées	Nbre	11	22	27	34
	22 Nbre de cantines scolaires	Nbre	96	165	178	202
	23 Nbre d'internats	Nbre	27	33	36	39
FORMATION PROFESSIONNELLE	24 Nombre de CFPA	Nbre	4	9	9	11
	25 Nombre d'instituts (INSFP)	Nbre	-	1	1	2
	26 Annexes CFPA	Nbre	2	2	2	2
	27 Capacité totale en place	Nbre	1150	2970	2970	3870
	28 Internat	Nbre	4	7	7	10

SECTEURS	INDICATEURS	Situation en 1999	Situation en 2010	Situation en 2014	Situation en 2015
JEUNESSE ET SPORT	Complexes sportifs de proximité	0	9	9	12
	Salles OMS	5	5	6	6
	Centres de loisirs scientifiques	0	0	0	0
	Stades communaux	16	21	21	22
	Salles polyvalentes	1	34	34	34
	Salles spécialisée	0	0	0	0
	Piscines semi olympique	0	0	0	0
	Piscines olympique	0	0	0	0
	Aires de jeu + Terrains sportifs de proximités	0	84	84	84
	Auberges de jeunes	2	3	5	5
	Maison de jeunes	15	15	17	18
CULTURE	Centres culturels	5	16	16	16
	Maison de la culture	1	1	1	1
	Bibliothèques principales	1	1	1	1
	Bibliothèques Communales	2	18	22	22
	Salles de spectacles	0	0	0	0
COMMERCE	Nombre de marchés de gros	0	0	0	0
	Nombre de marchés à bestiaux	0	0	0	0
	Nombre de marchés hebdomadaires	7	7	7	7
	Marchés de détail	0	0	12	12
ROUTES	Longueur du réseau RN	215	215	215	215
	Longueur du réseau CW	500	500	502	502
	Longueur du réseau CC	641	655	798	811
FORMATION PROFESSIONNELLE	Nombre de CFPA	4	9	9	9
	Nombre d'instituts (INSFP)	0	1	1	1
	Annexes CFPA	2	2	2	2
	Internat	4	7	7	7

ANNEXE 2

Evolution des principaux indicateurs pertinents

SECTEURS	INDICATEURS	Situation en 1999	Situation en 2010	Situation en 2014	Situation en 2015
HYDRAULIQUE	Taux de raccordement au réseau d'AEP	70	95,13	96	96
	Taux de raccordement au réseau d'assainissement	82	91	94	96
	Evolution des dotation journalière L/Habitant /jour	70	117	172	172
ENERGIE	Taux de raccordement à l'électricité	87	96	96	96
	Taux de raccordement au gaz	-	54,77	66	66
HABITAT	Total parc logement Wilaya	36509	62938	74437	78469
	Taux d'occupation des logements (TOL)	7,33	4,86	4,43	4,29
EDUCATION -	Taux de scolarisation 6-15 ans	74,21	81,94	93,35	94,00
	Taux d'occupation des classes :				
	Ecoles primaires y compris remplacement	39,49	24,95	23,35	23,74
	CEM y compris remplacement	34,22	35,47	25,85	25,76
	lycées y compris remplacement	34,19	29,70	27,55	23,25
	Les cantines	96	177	180	182
	Internats	27	34	36	38
ENSEIGNEMENT SUPERIEUR	Places pédagogiques	0	4000	4000	6000
	Places d'hébergement	0	2000	2000	2000
	Bibliothèques centrales	0	0	0	0
	Restaurant centraux	0	0	0	0
SANTÉ	Hôpitaux	3	3	3	3
	Etablissements hospitalier spécialisés	0	0	0	0
	Centre anti -cancer (CAC)	0	0	0	0
	Centre d'hémodialyse	0	1	1	1
	Polycliniques	14	15	19	19
	Salle de soins	71	108	113	113

QUELQUES DONNEES STATISTIQUES		Unité	Situation 1999	Situation 2009	Situation 2013	Situation 2014
SANTÉ	29 Nbre d'hôpitaux	Nbre	3	3	3	4
	30 Nbre de lits d'hôpital	Nbre	505	566	566	626
	31 Nbre de polycliniques	Nbre	5	6	9	11
	32 Nbre de centres de santé	Nbre	9	10	9	9
	33 Nbre de salle de soins	Nbre	71	107	112	113
	34 Nbre de maternités	Nbre	2	2	2	3
	35 Nbre de laboratoire d'hygiène	Nbre	1	0	-	-
HYDRAULIQUE	36 Barrages	Nbre	1	3	5	5
	37 Forages	Nbre	53	106	141	153
	38 Retenues collinaires	Nbre	5	5	13	15
	39 Réservoirs et chateaux d'eau	Nbre	62	66	80	90
	40 Station de traitement	Nbre	1	1	3	3
	41 Station de lagunage et STEP	Nbre	0	1	4	6
JEUNESSE ET SPORT	42 Stades communaux	Nbre	16	20	23	23
	43 Salles omnisports	Nbre	4	5	5	8
	44 Complexes sportifs de proximité	Nbre	-	8	9	13
	45 Piscines semi olympique	Nbre	-	1	1	1
	46 Piscines	Nbre	-	1	4	11
	47 Aires de jeu	Nbre	-	84	84	110
	48 Salles polyvalentes	Nbre	1	34	34	36
	49 Camp de jeunes	Nbre	-	0	-	1
	50 Auberges de jeunes	Nbre	2	3	3	4
	51 Centres de vacances	Nbre	-	0	-	-
ENSEIGNEMENT SUPERIEUR	52 Nbre d'université	Nbre	-	1	1	1
	53 Nbre de places pédagogiques	Nbre	-	4000	4000	10000
	54 Nbre de places d'hébergement	Nbre	-	500	2000	5000
	55 Bibliothèques universitaires centrales	Nbre	-	-	-	1